المراقب الاقتصادي والاجتماعي

2013

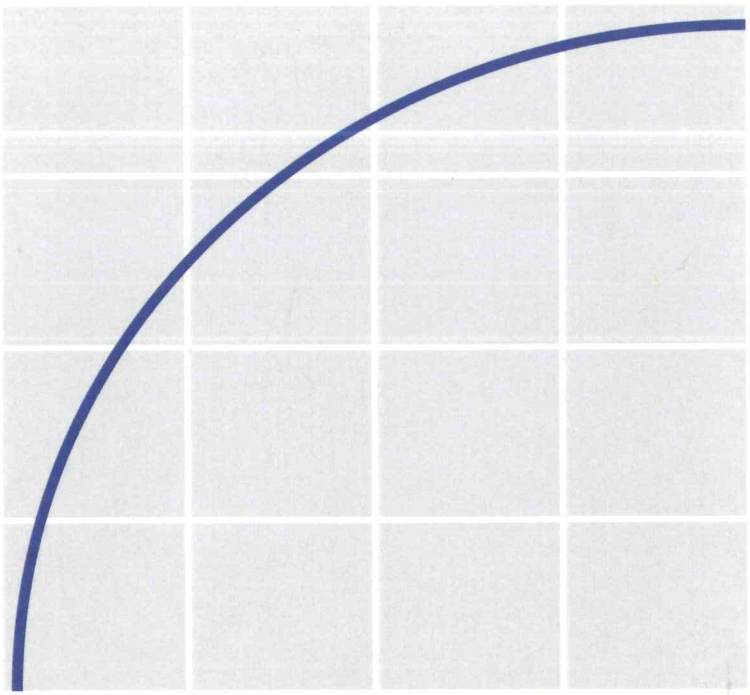

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

34

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: أروى ابو هشهش)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع
حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2013 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2013 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2013 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:

صندوق الاستثمار الفلسطيني

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

تشرين الثاني، 2013

تقديـــــــم

يسرنا ان نقدم هذا العدد من ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** الذي يتناول التطورات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثاني (نيسان – حزيران) من العام 2013. ويتناول العدد تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل. كذلك يقدم العدد تحليلاً لمؤشرات أخرى تدلل على مستوى النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني، مثل كميات استيراد الاسمنت، وأعداد السيارات الجديدة المسجلة خلال الربع وغيرها. ويسجل العدد أيضاً تطور الأسعار (معدل التضخم، أو تغيرات القوة الشرائية للشيكل) الى جانب تغيرات القوة الشرائية للدولار الأمريكي والدينار الأردني خلال الربع الثاني من العام. ويقدم العدد تغطية لمؤشرات القطاع المالي أيضاً. إذ يورد أرقام الايداعات والقروض وأرباح المصارف، إلى جانب حركة بيع وشراء الأسهم في البورصة. أخيراً، هناك تناول لموازين العلاقات الإقتصادية الخارجية لدولة فلسطين خلال الربع الثاني: الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بما في ذلك حركة رؤوس الأموال سواء كانت لاغراض الاستثمار أو الايداع في الخارج.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي هو تقرير فصلي/ ربعي، يتابع التطورات الاقتصادية خلال فصول السنة الأربعة. ويتيح هذا إمكانية ملاحقة ومقارنة التطورات الاقتصادية بين أرباع السنة المتلاحقة. من ناحية ثانية، ونظراً للطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، فإن مقارنة النشاط الاقتصادي بين الفصول المتلاحقة لا تعكس دائما نزعات حقيقية في الأداء الاقتصادي. لذلك نفضل المقارنة بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة أيضا. وهذا يوفر سلاسل زمنية للأرقام الربعية مما يتيح إمكانية المقارنة بين الأرباع المتناظرة.

يحتوي هذا العدد من ***المراقب*** على 13 صندوق تحليلي يعالج كل منها قضية اقتصادية أثرت أو يمكن أن تؤثر، بشكل مباشر أو غير مباشر، على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يسلط أحد هذه الصناديق الضوء على النتائج التي توصل إليها تقرير صادر عن البنك الدولي يرصد الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة القيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي على استغلال المواطنين الفلسطينيين ومؤسساتهم الرسمية والأهلية لأراضيهم ومصادرهم الطبيعية الواقعة في المنطقة المسماة "ج" في الضفة الغربية. ويتوصل التقرير إلى أن رفع القيود يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بمقدار 3.4 مليار دولار سنوياً. يحلل صندوق آخر الاقتراح الذي يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بدراسته الان لتحديث منهجية حساب وقياس الارتفاع في الرقم القياسي أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية. وهذا المؤشر هو واحد من أهم الإحصاءات الاقتصادية لأنه يقيس معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم في الاقتصاد).

يتناول صندوق آخر تقريراً لصندوق النقد الدولي والذي يقدم في أحد أبوابه تقييماً لأداء موازنة الحكومة الفلسطينية للعام 2013، ويشير الصندوق إلى أن الأداء الفعلي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام يدلل على أن الموازنة لا تسير حسب الموازنة المقرة، وربما لن تتمكن الحكومة من تحقيق معظم الأهداف التي أقرتها في مطلع العام. ويقدم آخر صندوق تعريفاً موجزاً ب "المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع" والتي تم تأسيسها بموجب قرار بقانون خلال شهر أيار السابق بهدف حماية وتعويض المودعين الصغار في حال تعثر أي بنك من البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد. وقد تم تحديد سقف التغطية بعشرة ألاف دولار لكل حساب. وتشير إحصائيات سلطة النقد الى أن المؤسسة سوف تغطي نحو 93% من المودعين في الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال مرحلة الإطلاق. كما تضمن العدد صناديق تحليلية أخرى تناولت تحول معدل البطالة "الطبيعي" في اسرائيل، وصادرات اسرائيل الحربية، والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، و الاسباب وراء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا بمقدار 3.6% في ساعة واحدة، و اتفاقيات المناطق الصناعية المؤهلة التي تعرف باسم "الكويز QIZ" والمكاسب والمثالب التي اصابت الاقتصادين المصري والاردني منها، والى كفاءة الأنظمة

التعليمية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، ويتناول احد الصناديق نتائج اعمال صندوق الإستثمار الفلسطيني لعام 2012، وآخر حول مؤشر دورة الأعمال وغيرها.

نأمل أن يتابع ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** تعزيز مكانته كمرجع موثوق وموضوعي لتغطية التحولات الربعية التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، وترسيخ دوره في بناء قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

نبيل قسيس	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- الناتج المحلي الإجمالي **1**

صندوق 1: البنك الدولي: رفع القيود عن المنطقة "ج" يزيد القيمة المضافة بمقدار 35% **4**

صندوق 2: كيف ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا بمقدار 3.6% في ساعة واحدة؟ **6**

2- سوق العمل **7**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 7

2-2 البطالة 10

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 13

2-4 الأجر وساعات العمل 13

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة 15

صندوق 3: معدل البطالة "الطبيعي" في إسرائيل يشهد انخفاضا حادا **16**

صندوق 4: نتائج المسح الاقتصادي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان **17**

3- المالية العامة **18**

3-1 الإيرادات والمنح 19

3-2 النفقات العامة 21

3-3 الفائض/العجز المالي 22

3-4 المتأخرات 23

3-5 إيرادات المقاصة 24

3-6 الدين العام الحكومي 24

صندوق 5: إيراد وإنفاق الحكومة يسير على غير هدى الموازنة **25**

صندوق 6: كفاءة الأنظمة التعليمية في دول المينا **26**

4- القطاع المصرفي **27**

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 27

4-2 مؤشرات أداء المصارف 32

4-3 حركة المقاصة 33

4-4 الانتشار المصرفي 33

4-5 الصرافون ومؤسسات الإقراض المتخصصة 34

صندوق 7: "المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع": تضمن ودائع 93% من المودعين **37**

صندوق 8: مؤشر "دورة الأعمال" في الأراضي الفلسطينية **38**

5- مؤشرات الاستثمار **39**

5-1 تسجيل الشركات 39

5-2 رخص الأبنية في فلسطين 41

5-3 استيراد الأسمنت 42
5-4 تسجيل السيارات 42
5-5 النشاط الفندقي 43
صندوق 9: 43 مليون دولار أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني عام 2012 44
صندوق 10: 1,200 طن فاقد زيت الزيتون في المعاصر في السنة الماسية 45

6- الأسعار والقوة الشرائية 46
6-1 أسعار المستهلك 46
6-2 أسعار المنتج والجملة 47
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 47
6-4 الأسعار والقوة الشرائية 48
صندوق 11: جهاز الإحصاء يدرس اعتماد منهجية جديدة لقياس تطور الرقم القياسي للأسعار في الأراضي الفلسطينية 49

7- التجارة الخارجية 53
7-1 الميزان التجاري 53
7-2 ميزان المدفوعات 53
7-3 الأرصدة والاستثمارات الدولية والدين الخارجي 2012 55
صندوق 12: اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة... المكاسب والمثالب 56
صندوق 13: صادرات إسرائيل الحربية: 7.5 مليار دولار في 2012 58

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2012 59

الملخص التنفيذي

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,775 مليون دولار خلال الربع الثاني 2013، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 7.9% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاع بنسبة 1.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. من جهة أخرى، ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2013 بمقدار 7.1% مقارنة مع الربع الأول من العام 2013، وانخفاضاً بمقدار 1.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. أي أن نمو السكان كان أسرع من نمو الناتج المحلي خلال العام. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فإن الإنفاق الاستهلاكي النهائي استقطع خلال الربع الثاني 2013 ما يعادل 125.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

سوق العمل: ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع من 862 ألف في الربع الأول 2013 إلى 900 ألف في الربع الثاني 2013. توزع العاملون حسب مكان العمل على 58% في الضفة الغربية و31% في قطاع غزة، و11% في إسرائيل والمستوطنات. وانخفض معدل البطالة في فلسطين إلى 20.6% خلال الربع الثاني 2013 مقارنة مع 23.9% في الربع الأول 2013. من جهة أخرى، انخفض متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 3.2% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 63.2 شيكل في الربع الثاني 2013 مقارنة مع معدل أجر قدره 65.2 شيكل خلال الربع الأول 2013.

المالية العامة: شهد إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) انخفاضاً بنحو 35.4% في الربع الثاني من عام 2013 مقارنة مع الربع السابق. كذلك، شهد إجمالي النفقات العامة تراجعاً بنحو 2.9% في الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع الربع السابق. ويعزى هذا التراجع إلى تراجع فاتورة الرواتب بشكل ملحوظ (نحو 16%) خلال نفس الفترة (على الأساس النقدي). كما انخفض العجز الجاري خلال الربع الثاني من العام 2013 بنحو 5.6% مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 614 مليون شيكل، أو ما يعادل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي. ومع نحو 525 مليون من المساعدات الدولية (ربع المبلغ المتحقق في الربع السابق) بلغ العجز الكلي في الموازنة نحو 285 مليون شيكل على الأساس النقدي. أما العجز على أساس الالتزام فبلغ 1,126 مليون شيكل خلال الربع الثاني أو نحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي.

القطاع المصرفي: بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الثاني من عام 2013 نحو 4258 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً مقداره 4.4% مقارنة بالربع السابق. شكلت تسهيلات القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (70%). في حين بلغت ودائع الجمهور نهاية الربع الثاني من العام 2013 حوالي 7831 مليون دولار، مسجلة نمواً بنحو 1.5% مقارنة بالربع السابق، مقابل ارتفاع بنحو 13.3% مقارنة بالربع المناظر من عام 2012. من ناحية ثانية حققت المصارف العاملة في فلسطين أرباحاً بلغت 32 مليون دولار في الربع الثاني.

بورصة فلسطين: ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال الربع الثاني من عام 2013 بنسبة 49% مقارنة مع الربع السابق. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 80.5 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2013، بارتفاع مقداره 59% عن الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس فقد تراجع بواقع 20 نقطة مقارنة مع الربع السابق، وتقدم بـــ 8 نقطة مقارنة مع الربع المناظر.

مؤشرات الاستثمار: تتم ملاحقة ظروف الاستثمار عبر أربعة مؤشرات هي:

- **تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2013 نحو 317 شركة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 17% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 14% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. كما بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام 2013 حوالي 67.5 مليون دينار أردني.

- **رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** ارتفع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بمقدار 9.6% خلال الربع الثاني من عام 2013 مقارنة بالربع الأول من عام 2013. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال الربع الثاني لعام 2013 ليصل إلى 4,369 وحدة سكنية مقارنة مع 4,208 وحدة سكنية في الربع الأول لعام 2013. من جهة أخرى، ارتفعت كمية الاسمنت المستورد إلى غزة إلى 13.8 ألف طن خلال الربع الثاني 2013 مقارنة مع 13.5 ألف طن خلال الربع المناظر من العام 2012. وفي الضفة الغربية ارتفعت كمية الاسمنت المستورد إلى 393.5 ألف طن خلال الربع الثاني 2013 مقارنة مع 341.9 ألف طن خلال الربع المناظر من العام 2012.

- **تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 3,883 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 13% مقارنة مع الربع الأول من العام، وارتفاعا بنحو 7% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن غالبية السيارات المسجلة خلال الربع الثاني من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستورة من الخارج (50%).

- **النشاط الفندقي:** بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 107 فندقاً في نهاية الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع 101 فندقاً في نهاية الربع الأول من عام 2013. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2013 ما مجموعه 153,085 نزيلاً، أقاموا 376,848 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2012 انخفض عدد النزلاء بنسبة 3.9%، في حين ارتفع بنسبة 27.1% مقارنة مع الربع السابق.

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضاً بنسبة 0.40% خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة بالربع الأول من العام 2013. كذلك، سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة انخفاضاً مقداره 0.22% خلال نفس الفترة. من جهة أخرى، سجلت القوة الشرائية للدولار الأمريكي تراجعاً بنحو 1.59% مقارنة بالربع السابق. وهي نسبة قريبة لتراجع القوة الشرائية للدينار الأردني خلال نفس الفترة نظراً لارتباط العملتين معاً.

الميزان التجاري وميزان المدفوعات: بلغ عجز الميزان التجاري للتجارة المرصودة 971 مليون دولار خلال الربع الثاني. أما عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فبلغ نحو 595 مليون دولار خلال الربع الثاني من العام 2013. وهذا يزيد بمقدار 355.5 مليون دولار عن العجز في الربع السابق. جرى تمويل عجز ميزان الحساب الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي (أي من الاستدانة الخارجية) الذي وفّر مبلغ 647 مليون دولار.

الأرصدة الدولية والدين الخارجي 2012:

تشير النتائج الأولية إلى أن الاستثمار والأرصدة الدولية لفلسطين عام 2012 (الأصول الخارجية – الخصوم الأجنبية) بلغت حوالي 667 مليون دولار، مما يعني أن الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته قد استثمر/أودع خارج فلسطين بقيمة أكثر مما تم إيداعه واستثماره في فلسطين بمقدار 667 مليون دولار. بلغ إجمالي أرصدة الأصول المستثمرة في الخارج 5,262 مليون دولار شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج منها 4.4% فقط ونحو 70% إيداعات خارجية للمصارف. في حين بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية في فلسطين حوالي 4,595 مليون دولار شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها في فلسطين 50.8%. بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي في فلسطين حوالي 1,601 مليون دولار، شكل الدين على قطاع الحكومة العامة 68.5% منها، والدين على قطاع البنوك 27.7%.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 13 صندوق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

البنك الدولي: رفع القيود عن المنطقة "ج" يزيد القيمة المضافة بمقدار 35%: يسلط هذا الصندوق الضوء على النتائج التي توصل إليها تقرير صادر عن البنك الدولي والذي يرصد الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة القيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي على مناطق "ج" في الضفة الغربية. ويتوصل التقرير إلى أن

رفع القيود يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بمقدار 3.4 مليار دولار سنوياً. ويقسم التقرير المكاسب التي يمكن للاقتصاد الفلسطيني تحقيقها من استغلال الموارد والفرص في الأراضي "ج" إلى مكاسب مباشرة وأخرى غير مباشرة. ويقوم التقرير بحساب المكاسب المباشرة في ستة قطاعات رئيسية: الزراعة، موارد البحر الميت، المقالع، البناء والتشييد، السياحة، الاتصالات السلكية واللاسلكية. يركز هذا الصندوق على استعراض طرق الحساب التي اعتمدها تقرير البنك للتوصل إلى تقييم المكاسب الممكنة (القيمة المضافة) من إزالة القيود الإسرائيلية وتحرير المناطق "ج".

كيف ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا بمقدار 3.6% في ساعة واحدة؟ في الأسبوع الأول من شهر آب 2013 ازداد الناتج الإجمالي للولايات المتحدة فجأة بمقدار 560 مليار دولار، وهو ما يعادل نمواً بمقدار 3.6%. وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لإعادة تعريف مكونات الناتج الإجمالي المحلي، حيث أن الأمم المتحدة اتخذت توصية في العام 2008 بضرورة إدخال الإنفاق على النشاطات الإبداعية ونشاط البحث والتطوير في حسابات الاستثمار. ولقد قام "مكتب التحليل الاقتصادي" في الولايات المتحدة في العام 2013 بإضافة بند جديد أطلق عليه اسم "منتجات الملكية الثقافية". وجرى تحت هذا البند تسجيل تقديرات الدخول الإضافية التي يستطيع الإنفاق على البحث والتطوير والإنفاق على إنتاج الأعمال الفنية توليدها في المستقبل. وهذا الأمر أدى إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بمقدار 3.6% بضربة واحدة!

معدل البطالة "الطبيعي" في إسرائيل يشهد انخفاضا حادا: يستعرض هذا الصندوق دراسة نشرها مركز الأبحاث في البنك المركزي الإسرائيلي تهدف إلى قياس التبدل في ما يعرف باسم معدل البطالة "الطبيعي" في إسرائيل في العقود الأخيرة. ومعدل البطالة "الطبيعي" هو "معدل البطالة الذي يترافق مع معدل تضخم مستقر". وقد انخفض معدل البطالة الطبيعي في إسرائيل خلال الفترة 1992–2011 من 13% إلى 7% (انخفاض بنسبة 46%). وقد توصلت الدراسة إلى أن انخفاض معدل البطالة الفعلي بمقدار 1% أدنى من المعدل "الطبيعي" يؤدي إلى زيادة التضخم في الاقتصاد الإسرائيلي بمقدار ربع بالمائة. وهذا يعني أن التحولات في معدل البطالة "الطبيعي" مهمة في تفسير استقرار وانخفاض معدل التضخم.

نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان: قامت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت بعمل مسح اقتصادي واجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان. هدف المسح إلى تحديد الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان في العام 2010. يستعرض هذا الصندوق أهم نتائج المسح على الصعيد الديموغرافي، وانتشار الفقر وظروف السكن والعمل والتعليم والأمن الغذائي والصحة.

إيراد وإنفاق الحكومة يسير على غير هدى الموازنة: قام صندوق النقد الدولي في أواسط شهر أيلول الماضي بإصدار تقريره النصف سنوي الذي يرفعه إلى "لجنة الارتباط الخاصة"، وهي اللجنة الدولية المسؤولة عن تنسيق المساعدات للسلطة الوطنية. ويتناول هذا الصندوق أحد أبواب التقرير الذي تطرق إلى تقييم أداء موازنة الحكومة الفلسطينية للعام 2013. ويعالج الصندوق ما خلص إليه التقرير بأن الأداء الفعلي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام يدلل على أن الموازنة لا تسير حسب الخطة الموضوعة ولن تنجح في تحقيق معظم الأهداف التي صاغتها في مطلع العام.

كفاءة الأنظمة التعليمية في دول المينا: يستعرض الصندوق أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة أعدها البنك الدولي حول الأنظمة التعليمية في دول المينا. حيث قام خبراء البنك في هذه الدراسة بصياغة مؤشر موحد لقياس الانجازات في مجالات "الوصول " و "المساواة" و " النوعيّة " و "الفعالية " في الأنظمة التعليمية لدول المينا في المراحل التعليمية الثلاثة، الابتدائية والإعدادية والعالية. وتشير النتائج إلى وجود فارق في محصلات الأنظمة التعليمية بين الدول للمؤشرات الأربعة، حيث جاءت الأردن والكويت على رأس القائمة، في حين حلت اليمن وجيبوتي في نهايتها. وحلت الضفة والقطاع في مركز متوسط بين القطبين.

"**المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع" تضمن ودائع 93% من المودعين: تم** في شهر أيار من العام الجاري إصدار قرار– قانون يتم بموجبه تأسيس "المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع". وتهدف هذه المؤسسة إلى حماية وتعويض أموال المودعين في البنوك في حال تعثر أي بنك من البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد. وقد تم تحديد سقف التغطية بعشرة آلاف دولار لكل حساب. وتشير إحصائيات سلطة النقد أن المؤسسة سوف تغطي بهذا نحو 93% من المودعين في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

مؤشر "دورة الأعمال" في الأراضي الفلسطينية: يقدم هذا الصندوق تعريفاً موجزاً لـــ "مؤشر دورة الأعمال" الذي قامت سلطة النقد الفلسطينية بصياغته مؤخرا بالتعاون مع اتحاد الصناعات الفلسطينية. وهو عبارة عن مؤشر شهري يقيس الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي، والتذبذبات التي حدثت والمتوقعة في مستويات الإنتاج، والتشغيل، والأسعار وغيرها. يوفر هذا المؤشر معلومات تعطي فكرة سريعة عن الظروف والاتجاهات الاقتصادية دون الحاجة لانتظار صدور البيانات الإحصائية الدقيقة التي يستغرق إعدادها فترات طويلة، لا سيما بيانات الحسابات القومية. ويقوم "مؤشر دورة الأعمال" بالأساس على إجابات وتوقعات عينة ممثلة من شركات القطاع الصناعي تعمل في 10 قطاعات صناعية فرعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

43 مليون دولار أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني عام 2012: يستعرض هذا الصندوق أهم ما ورد في التقرير السنوي لصندوق الاستثمار الفلسطيني لعام 2012. ويرصد التقرير أداء الصندوق على المستويات المالية والاقتصادية والبناء المؤسسي. ويشير الصندوق إلى أن موجودات صندوق الاستثمار بلغت حوالي 783 مليون دولار في العام 2012. قام الصندوق بتحويل مبلغ 30 مليون دولار إلى وزارة المالية كدفعة مقدمة عن أرباح العام 2012. على المستوى الاقتصادي، رفع صندوق الاستثمار أصوله الاستثمارية داخل فلسطين إلى 84% من إجمالي الاستثمارات خلال العام 2012 مقارنة بـــ 80% خلال العام 2011.

1,200 طن فاقد زيت الزيتون في المعاصر في السنة الماسية: يستعرض هذا الصندوق ما جاء في دراسة صدرت عن المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية تتناول نسب وقيم الفاقد من زيت الزيتون في معاصر الزيتون بالضفة الغربية. بينت الدراسة أن 75% من المعاصر في الضفة الغربية تزيد فيها نسبة الفاقد من الزيت عن 10%. وتوصلت الدراسة بأن كمية فاقد الزيت تصل إلى 1,200 طن من زيت الزيتون في السنة الماسية وهذا يترافق مع خسارة تقدر بنحو 20 مليون شيكل. ويعود الارتفاع النسبي لفاقد زيت الزيتون في معاصر الضفة بحسب الدراسة إلى عدد من المشاكل داخل المعاصر، مثل عدم الصيانة ونقص الخبرة وعدم كفاءة العاملين في هذه المعاصر، إلى جانب عدم توفر حوافز كافية لأصحاب المعاصر لزيادة فعالية العصر.

جهاز الإحصاء يدرس اعتماد منهجية جديدة لقياس تطور فهرس الأسعار في الأراضي الفلسطينية: يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل دوري بإصدار إحصاءات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك. وهذا المؤشر هو واحد من أهم الإحصاءات الاقتصادية لأنه يقيس معدل التبدل في الأسعار (معدل التضخم في الاقتصاد). ويعمل الجهاز الآن على اقتراح لتحديث منهجية حساب وقياس الارتفاع في فهرس أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي المناطق الرئيسية الثلاث، الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية. يهدف التعديل إلى استبدال سنة الأساس من 2004 كما هي حاليا إلى 2010. ويتركز اقتراح التعديل على ثلاثة أصعدة: إعادة النظر بأنواع السلع التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، تعديل درجة التثقيل لكل سلعة أو مجموعة سلعية في السلة على ضوء مسوح استهلاك الأسرة الحديثة، وأخيرا تعديل طريقة حساب متوسطات الارتفاع في الأسعار. يستعرض هذا الصندوق اقتراح التعديل هذا، وأهم الآثار المترتبة بموجبه على قياس معدلات التضخم.

اتفاقية "الكويز"... المكاسب والمثالب: يتناول هذا الصندوق التطورات المستجدة على اتفاقية "الكويز" (المدن الصناعية المؤهلة) بين الولايات المتحدة ومصر. واتفاقية الكويز هي اتفاقية تسمح للبضائع المصرية بالدخول إلى السوق الأمريكية دون جمارك ودون حصص ودون كوتا ثابتة، شرط توفر مكون إسرائيلي فيها لا تقل نسبته عن 11.7%

(تم تخفيض هذه النسبة إلى 10.5% لاحقا). وقد وقعت مصر هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة عقب توقيع الأردن لاتفاقية مشابهة اثر اتفاق "وادي عربة" مع إسرائيل. يسعى الطرف المصري الآن إلى تخفيض المكون الإسرائيلي إلى 8%، كما يحاول رفع عدد المناطق الصناعية المستفيدة من الاتفاق من أربع مناطق إلى سبع مناطق. يستعرض الصندوق التطورات الأخيرة ويدرس الانعكاسات الإيجابية والسلبية لاتفاق "الكويز" على كل من مصر والأردن.

صادرات إسرائيل الحربية بلغت 7.5 مليار دولار في 2012: يتناول هذا الصندوق الصادرات الإسرائيلية من العتاد الحربي والتي وصلت إلى 7.5 مليار دولار في 2012 بزيادة قدرها 30% عن 2011. ذهب معظم هذه الصادرات إلى دول في آسيا، وعلى رأسها دول الاتحاد السوفيتي السابق. أما بالنسبة لنوعية المعدات الحربية المصدرة العام 2012 فان جزءاً كبيراً منها كان على شكل أنظمة دفاع جوي وصواريخ (25% من قيمة الصفقات).

1- الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً خلال الربع الثاني من العام 2013 بنسبة 7.9% مقارنة بالربع الأول من العام 2013. ولكن، ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بلغ 1.2% فقط في الربع الثاني 2013 مقارنة بالربع الثاني 2012. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الثاني 2013 ارتفاعاً بمقدار 7.1% مقارنة بالربع الأول من العام 2013، وانخفاضاً بمقدار 1.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012.

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)*

المؤشر	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,601.7**	**1,754.5**	**1,707.9**	**1,733.2**	**1,644.8**	**1,775.4**
- الضفة الغربية	1,187.8	1,283.8	1,256.1	1,302.8	1,180.4	1,288.1
- قطاع غزة	413.9	470.7	451.8	430.4	464.4	487.3
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	**400.2**	**435.2**	**420.4**	**423.5**	**398.9**	**427.4**
- الضفة الغربية	499.4	536.1	521.0	536.8	483.1	523.6
- قطاع غزة	255.0	287.5	273.6	258.4	276.4	287.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

جميع البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثاني 2013 والربع المناظر من العام 2012 فيمكن ملاحظة ارتفاع حصة الصناعة التحويلية بنحو 11.5%، وارتفاع حصة قطاع الإنشاءات بمقدار 5.1%. بالمقابل انخفضت مساهمة قطاع الزراعة وكذلك تجارة الجملة. وما زال قطاع الخدمات والإدارة العامة مسيطراً بمساهمة تزيد عن 30% من الناتج المحلي. (أنظر جدول 1-2).

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**4.4**	**5.1**	**4.3**	**5.7**	**3.9**	**4.4**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**11.8**	**11.8**	**12.1**	**11.9**	**12.3**	**13.0**
التعدين واستغلال المحاجر	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6	**0.8**
الصناعات التحويلية	9.4	9.6	9.8	9.9	9.9	**10.7**
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	1.5	1.4	1.5	1.3	1.6	**1.4**
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	**0.1**

النشاط الاقتصادي	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الإنشاءات	**12.9**	**15.6**	**14.5**	**13.1**	**15.8**	**16.4**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية	**14.4**	**14.0**	**13.9**	**13.7**	**13.1**	**13.1**
النقل والتخزين	**2.0**	**1.9**	**1.8**	**1.6**	**1.9**	**2.1**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**3.3**	**3.1**	**3.2**	**3.3**	**3.5**	**3.3**
المعلومات والاتصالات	**7.0**	**6.7**	**7.1**	**6.8**	**6.5**	**6.3**
الخدمات	**20.6**	**19.1**	**18.9**	**21.6**	**19.7**	**19.9**
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	0.6	0.7	0.7	0.7	0.6	**0.8**
الأنشطة العقارية والايجارية	4.3	3.6	4.0	4.6	3.6	**3.9**
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.1	1.0	0.9	1.3	1.1	**1.0**
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	0.6	0.5	0.7	0.5	0.6	**0.6**
التعليم	8.0	7.8	7.1	8.4	8.0	**7.9**
الصحة والعمل الاجتماعي	3.7	3.5	3.3	4.0	3.9	**3.7**
الفنون والترفيه والتسلية	0.6	0.5	0.6	0.5	0.3	**0.3**
أنشطة الخدمات الأخرى	1.7	1.5	1.6	1.6	1.6	**1.7**
الإدارة العامة والدفاع	**12.1**	**11.6**	**12.2**	**11.6**	**12.4**	**11.4**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	-2.5	-2.3	-2.4	-2.5	-2.7	**-2.6**
الرسوم الجمركية	6.0	5.3	6.1	6.2	6.2	**5.9**
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	7.9	8.0	8.2	6.9	7.3	**6.7**
المجموع (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.

جميع البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1–3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع العام 2012 والربعين الأول والثاني من العام 2013. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات – الواردات = الناتج المحلي الإجمالي

(GDP= C + I + G + X - M)

والأرقام بالنسبة للربع الثاني من العام 2013 بمليار الدولارات هي:

	مليار دولار
الاستهلاك الخاص	1.7
الاستثمار (التكوين الرأسمالي)	0.3
الاستهلاك الحكومي	0.5
الصادرات	0.3
الواردات (–)	(1.0)
الناتج المحلي الإجمالي	**1.8**

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في فلسطين*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار أمريكي

فئة الاستخدام	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	**2,125.5**	**2,213.6**	**2,223.0**	**2,162.0**	**2,060.4**	**2,225.0**
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	1,602.5	1,602.6	1,679.7	1,552.0	1,534.4	1,657.9
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	464.1	541.9	486.1	535.0	485.7	525.0
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير	58.9	69.1	57.2	75.0	40.3	42.1
التكوين الرأسمالي الإجمالي	**232.0**	**297.4**	**264.9**	**279.7**	**231.2**	**262.2**
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	292.7	386.1	341.6	332.6	299.4	360.6
- المباني	237.6	325.1	282.0	276.1	243.1	298.6
- غير المباني	55.1	61.0	59.6	56.5	56.3	62.0
التغير في المخزون	-60.7	-88.7	-76.7	-52.9	-68.2	-98.4
صافي الممتلكات القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي الصادرات من السلع والخدمات	**-755.8**	**-756.5**	**-780.0**	**-708.5**	**-646.8**	**-711.8**
الصادرات	223.7	302.9	279.5	284.2	316.2	339.2
- السلع	145.4	222.1	193.1	199.9	244.2	264.3
- الخدمات	78.3	80.8	86.4	84.3	72.0	74.9
الواردات	979.5	1,059.4	1,059.5	992.7	963.0	1,051.0
- السلع	846.6	916.8	919.1	857.4	838.3	918.1
- الخدمات	132.9	142.6	140.4	135.3	124.7	132.9
الناتج المحلي الإجمالي	**1,601.7**	**1,754.5**	**1,707.9**	**1,733.2**	**1,644.8**	**1,775.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
جميع البيانات أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

- ✧ إن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 25.3% في الربع الثاني من العام 2013. توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الثاني من العام 2013 بين 74.5% للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و23.6% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و1.9% للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- ✧ ارتفاع الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 3.5% بين الربعين الثاني من العام 2013 والثاني 2012، مقابل انخفاض بنحو 3.1% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانخفاض بنحو 39.1% للإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة.
- ✧ انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 11.8% بين الربعين الثاني من العام 2013 والثاني 2012.
- ✧ ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بين الربعين الثاني من العام 2013 والثاني 2012 بنسبة 12.0%.
- ✧ انخفاض الواردات من السلع والخدمات بين الربعين الثاني من العام 2013 والثاني 2012 بمقدار 0.8%.

صندوق 1: البنك الدولي: رفع القيود عن المنطقة "ج" يزيد القيمة المضافة بمقدار 35%

أصدر البنك الدولي في مطلع تشرين الأول تقريراً رصد فيه الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة القيود المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي على مناطق "ج" في الضفة الغربية[1]. وتوصل التقرير إلى أن رفع هذه القيود يمكن أن يزيد القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) في الأراضي الفلسطينية بمقدار 3.4 مليار دولار سنوياً، أو ما يعادل زيادة بمقدار 35% من قيمة الناتج المحلي في العام 2011.

قسم التقرير المكاسب التي يمكن للاقتصاد الفلسطيني تحقيقها من استغلال الموارد والفرص في الأراضي "ج" إلى نوعين، مكاسب مباشرة وأخرى غير مباشرة. وقام التقرير بحساب المكاسب المباشرة في ستة قطاعات رئيسية:

الزراعة: اعتماداً على أن متوسط قيمة إنتاج الدونم في الأراضي المروية يبلغ 2,708 دولار وفي الأراضي البعلية 187 دولار، وإن الأراضي القابلة للزراعة في المناطق ج (باستثناء أراضي المستعمرات، وبأخذ تكرار المحصول بالاعتبار) تبلغ 1,148 ألف دونم (منها 394 ألف قابلة للري)، توصل التقرير إلى أن قيمة الإنتاج الزراعي الممكنة في الأراضي "ج" تبلغ 1,209 مليون دولار. وعند طرح قيمة الإنتاج الحالي في الأراضي "ج" (316 مليون دولار) وتحويل قيمة الإنتاج إلى قيمة مضافة (78% من قيمة الإنتاج) فإن رفع القيود عن الاستغلال الزراعي لمناطق "ج" يمكن أن يولد قيمة مضافة إضافية تبلغ 704 مليون دولار. وهو ما يعادل زيادة الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بمقدار 7% (انظر الجدول 1).

موارد البحر الميت: توصل التقرير إلى أن المكاسب التي يمكن للطرف الفلسطيني تحقيقها من استغلال موارد "البوتاس" و"البرومين" من البحر الميت تعادل 918 مليون دولار سنوياً. وتم التوصل إلى هذا الرقم بأخذ متوسط القيمة المضافة لإنتاج البوتاس في كل من الأردن وإسرائيل (350 مليون و943 مليون على التوالي)، أي 646 مليون دولار. وبنفس الطريقة توصل التقرير إلى أن مكاسب القيمة المضافة لفلسطين من إنتاج البرومين تبلغ 276 مليون دولار. ولقد أهمل التقرير حساب الفوائد الممكنة من إنتاج مستحضرات التجميل من موارد البحر الميت.

المقالع: قدر التقرير أن المقالع تغطي مساحة 20 ألف دونم في أراضي "ج"، وإن رفع القيود الإسرائيلية يمكن أن يضاعف القيمة المضافة الحالية لإنتاج الأحجار والمقالع، أي زيادة بمقدار 241 مليون دولار، أو 2% زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

البناء والتشييد: توصل التقرير إلى أن أسعار المنازل في الضفة ارتفعت بمقدار 24% أعلى من ارتفاع أسعار المساكن في قطاع غزة. وافترض أن هذه الزيادة هي نتيجة للقيود على البناء في المناطق "ج". واعتماداً على أن مرونة الطلب على المنازل تجاه السعر تبلغ 21.7%، توصل التقرير إلى أن رفع القيود على البناء في المناطق "ج" يمكن أن يزيد القيمة المضافة لقطاع الإسكان في الناتج المحلي الإجمالي بنفس النسبة (1,103 * 21.7% = 239 مليون دولار). وهذه الزيادة تعادل زيادة بمقدار 2% في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية.

السياحة: اقتصر التقرير على حساب المنافع الممكنة من السياحة على شواطئ البحر الميت. يبلغ طول ساحل الضفة الغربية على البحر الميت 40 كم، وبافتراض أن 6 كم منها قابلة للتطوير السياحي كما هو الحال في إسرائيل، فإن القيمة المضافة للسياحة على البحر الميت في أراضي "ج" يمكن أن تعادل تلك التي تتحقق في إسرائيل، أي 126 مليون دولار سنوياً.

الاتصالات السلكية واللاسلكية: تم هنا حساب تأثير القيود الإسرائيلية في المناطق "ج" على شكل خسارة دخل وزيادة تكاليف على شركات الاتصالات الفلسطينية. خسارة الدخل في مجال الخطوط اللاسلكية بلغت 18 مليون دولار (= عدد سكان مناطق "ج" 180 ألف * نسبة المشتركين في الهواتف من السكان 81% * متوسط فاتورة كل مشترك سنوياً 12.4 دولار). أما الخسارة الناتجة عن زيادة التكاليف ونقص الفعالية بتأثير القيود فتم تقديرها بـــ 21.4 مليون دولار. يضاف إلى ذلك الخسارة التي تتكبدها شركات الخطوط الأرضية والتي تبلغ 8.2 مليون دولار. أي أن إجمالي الزيادة الممكنة في القيمة المضافة لهذا القطاع عند رفع القيود تبلغ 48 مليون دولار سنوياً.

[1] http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/07/palestinians-access-area-c-economic-recovery-sustainable-growth

جدول 1: المكاسب الممكنة للاقتصاد الفلسطيني من رفع القيود على استغلال الأراضي "ج"

	الزيادة في القيمة المضافة (مليون دولار)	الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (2011) %
- **مكاسب مباشرة**	**2,276**	**23**
الزراعة	704	7
موارد البحر الميت	918	9
المقالع	241	2
الإسكان	239	2
السياحة	126	1
الاتصالات	48	0.5
- **مكاسب غير مباشرة (الضارب 50%)**	**1,138**	**12**
المجموع	**3,414**	**35**
- الأثر على الموازنة: نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي = 20%	800	تقليص عجز الموازنة الحالي بمقدار 56%
- الأثر على التشغيل: مرونة التشغيل تجاه الناتج المحلي الإجمالي = 100%		زيادة التشغيل بمقدار 35%

إجمالي المنافع المباشرة: عند جمع المكاسب الممكنة في القطاعات الستة المذكورة أعلاه توصل تقرير البنك الدولي إلى أن إجمالي قيمة المنافع المباشرة من إزالة القيود على النشاط الاقتصادي والتجاري في المناطق "ج" يبلغ نحو 2.3 مليار دولار سنوياً.

المنافع غير المباشرة: لم يتمكن التقرير من حساب التكاليف/المنافع غير المباشرة لإزالة القيود، أي أثر القيود الإسرائيلية على نوعية وكلفة البنية التحتية، على الرغم من الإقرار بأهميتها. على أن التقرير أخذ بعين الاعتبار أثر الضارب، أي الأثر الذي يتركه نمو قطاع ما على بقية القطاعات في الاقتصاد (أو ما يعرف باسم spillover). وقدر التقرير قيمة الضارب بـــ 1.5. هذا يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بتأثير المكاسب المباشرة (2.3 مليار دولار) تؤدي إلى توليد زيادة فعلية في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نحو 3.4 مليار دولار (= 2.3 * 1.5).

الأثر على الموازنة: بافتراض أن نسبة الضرائب/ الناتج المحلي الإجمالي ثابتة على قيمة 20% تقريباً، توصل التقرير إلى أن الزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.4 مليار دولار سوف تؤدي إلى زيادة في الإيراد الضريبي بمقدار 800 مليون دولار. وعلى افتراض أن إنفاق الحكومة لن يزداد عند عودة الأراضي "ج" إلى حضن السلطة الفلسطينية فإن الارتفاع في إيراد الضرائب هذا سيؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة (كما هو مسجل حالياً) بمقدار 56%.

الأثر على التشغيل والرفاه: اعتمادا على الفرض بأن مرونة التشغيل بالعلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية تبلغ 1:1، أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تولد زيادة معادلة في التشغيل، توصل التقرير أيضا إلى أن نمو الناتج المحلي بمقدار 35% سوف يؤدي إلى زيادة التشغيل في الأراضي الفلسطينية بنفس النسبة أيضا، 35 %.

صندوق 2: كيف ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا بمقدار 3.6% في ساعة واحدة؟

في الأسبوع الأول من شهر آب 2013 ازداد الناتج الإجمالي للولايات المتحدة فجأة بمقدار 560 مليار دولار، وهو ما يعادل نمواً بمقدار 3.6%. فما هو السر وراء هذا وكيف حدث النمو فجأة خلال ساعات معدودة فقط؟ الجواب على هذا السؤال بسيط في واقع الأمر ولا يتعدى إعادة تعريف مكونات الناتج المحلي الإجمالي.[2]

يعود تاريخ استنباط "الناتج المحلي الإجمالي" إلى الأزمة المالية العالمية التي انفجرت في العام 1929. عندها رغب السياسيون في أمريكا في الحصول على مؤشر رقمي بسيط يدلل على مدى نجاح السياسات الاقتصادية التي ينتهجونها في وقف التدهور وفي إعادة عجلة الاقتصاد إلى الدوران. وكان المؤشر الذي تم وضعه آنذاك لهذا الغرض بسيطاً لا يشتمل سوى على قيمة الإنتاج الصناعي وعلى أسعار البورصة.

بعد ذلك ببضعة أعوام قام الاقتصادي المعروف سيمون كوزنه (Simon Kuznets) بوضع الإطار النظري والمنهجية لحساب الدخل القومي والإنتاج الوطني، وهي الحسابات التي سمحت باستخلاص مؤشرات رقمية متعددة، بما فيها مؤشر "الناتج المحلي الإجمالي". وبعد بضعة سنوات أخرى قام الاقتصادي ريتشارد ستون بصياغة إطار نظري مشابه خاص بالاقتصاد البريطاني. ولقد تبنت هيئة الأمم المتحدة، في العام 1947، هذا النموذج الذي بات يعرف باسم" نظام الحسابات القومية" (SNA)، وهو أساس الحسابات والأرقام الإحصائية التي تقيس مستوى التطور الاقتصادي والإنتاجية والنمو في كافة دول العالم الآن.

يقيس الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما إجمالي قيمة الإنتاج داخل الحدود الاقتصادية لهذه الدولة خلال فترة معينة. ويتطلب هذا القياس تعريفاً دقيقاً لأمرين: أولا ماذا نقيس، ثم كيف نقيس؟ أي ما هي النشاطات الاقتصادية التي يتوجب أخذها بعين الاعتبار في حساب الناتج المحلي وما هي النشاطات التي يتوجب إهمالها. ثم، وحتى عند الاتفاق على النشاطات المعتمدة التي يتوجب قياسها، يبقى السؤال المهم وهو: هل يمكن دائماً حساب وتقدير قيمة هذه النشاطات بدقة معقولة؟ الجواب على هذا السؤال الأخير تطلب من نظام الحسابات القومية، في عديد من الأحيان، تقديم تنازلات لضمان التوصل إلى حلول عملية حتى ولو كانت على حساب المبادئ النظرية.

خذ على سبيل المثال جهود البحث والتطوير في المنشآت والإنفاق على إنجاز الأعمال الفنية (إنتاج الروايات والأفلام واللوحات الفنية وغيرها). يتفق الاقتصاديون بشكل عام على أن الإنفاق على هذه النشاطات هو "استثمار"، أي أنه مكون من مكونات الناتج المحلي الإجمالي. ذلك لأن الاستثمار هو نشاط يرمي إلى خلق"أصول" (asset)، والأصول هي كل ما يستطيع أن يولد تدفق من الدخل في المستقبل. الإنفاق على البحث والتطوير أو الأعمال الفنية هو استثمار لأن تلك الأعمال تولد دخلاً مستقبلياً: حقوق التأليف وحقوق الاختراعات والعلامات المسجلة. ولكن نظام الحسابات القومية ظل حتى العام 1993 يستثنى الإنفاق على البحث والتطوير والأعمال الفنية من نشاطات الاستثمار، أي أن أشكال الإنفاق هذه لم تكن عنصراً في حساب الناتج المحلي الإجمالي للدول. لماذا؟ ببساطه لأن قياس"قيمة" هذه النشاطات أمر صعب. وبهذا الشكل تم تجاهل هذه العناصر على الرغم من الإقرار النظري بأهميتها وبضرورة أخذها بعين الاعتبار.

على أن اللجنة المكلفة بمراجعة وتطوير نظام الحسابات القومية في الأمم المتحدة اتخذت توصية في العام 2008 أكدت فيها على ضرورة إدخال الإنفاق على النشاطات الإبداعية في حسابات الاستثمار، أي في حسابات الناتج المحلي الإجمالي للدول المختلفة. ولقد قام "مكتب التحليل الاقتصادي" في الولايات المتحدة (BEA) بإضافة بند جديد تحت أنواع الإنفاق الاستثماري في الولايات المتحدة أطلق عليه اسم "منتجات الملكية الثقافية". وجرى تحت هذا البند تسجيل تقديرات الدخول الإضافية التي يستطيع الإنفاق على البحث والتطوير والإنفاق على إنتاج الأعمال الفنية توليدها في المستقبل. وهذا الأمر أدى ببساطة إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بمقدار 3.6% بضربة واحدة!

كانت كندا هي الدولة الأولى في العالم التي باشرت، منذ العام 2012، بأخذ الإنفاق على البحث والتطوير بعين الاعتبار في حساباتها القومية. جاءت بعدها استراليا ثم لحقت بهما الولايات المتحدة. أيضا إسرائيل أجرت التعديل المذكور في شهر أيلول الماضي، وهو ما أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي فيها بمقدار 7% دفعة واحدة بسبب ادخال الإنفاق على الأبحاث والتطوير في الحساب.[3] ومن المتوقع أن يقوم عدد كبير من الدول، بما فيها الاتحاد الأوربي، بتعديل حساباتها بهذا الاتجاه أيضا في العام القادم، 2014.

[2] هذا الصندوق مستمد من المرجع التالي:
http://www.economist.com/news/finance-and-economics/21582498-america-has-changed-way-it-measures-gdp-boundary-problems

[3] http://www.haaretz.com/business/cost-of-living-in-israel/.premium-1.546248

طبعا، مازال حساب الناتج المحلي الإجمالي يعاني من قصور في مجالات مختلفة. ولعل من أهم هذه إهمال قيم الخدمات التي يتم إنتاجها واستهلاكها داخل المنازل عند حساب قيمة الناتج المحلي. نظام الحسابات القومية يؤكد على أن البضائع التي يتم إنتاجها واستهلاكها داخل المنازل (مثل الخضروات التي تتم زراعتها في حدائق المنازل) يجب أن تدخل في حساب الناتج المحلي، حتى وإن كانت لا تمر فعليا في السوق. المنطق هنا بسيط ومباشر: إن هذه البضائع يمكن مبدئيا أن تباع في السوق ولها أسعارا معروفة أو قابلة للقياس. ولكن، ماذا عن الخدمات التي يتم أيضا إنتاجها واستهلاكها داخل المنازل (مثل تنظيف البيت أو رعاية قريب مريض أو تدريس الأطفال)؟ نظام الحسابات القومية يستثني هذه من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن هذه الخدمات أيضا يمكن أن تسوق مبدئيا ولها أسعار معروفة وقابلة للقياس.

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثاني من العام 2013 في الضفة والقطاع 43.0% مقارنة مع 43.4% في الربع الأول لعام 2013 و43.6 في الربع المناظر 2012. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت في الضفة 44.4%، في حين لم تتعد 40.4% في قطاع غزة خلال الربع الثاني 2013. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (15.4% مقارنة مع 17.3%).

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2011- الربع الثاني 2013 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
كلا الجنسين							
الضفة الغربية	45.4	45.4	45.2	46.1	45.5	45.0	44.4
قطاع غزة	39.9	40.3	40.4	40.0	40.1	40.5	40.4
الضفة والقطاع	**43.4**	**43.6**	**43.4**	**43.9**	**43.6**	**43.4**	**43.0**
ذكور							
الضفة الغربية	70.8	71.5	71.4	72.0	71.4	71.3	70.9
قطاع غزة	65.5	65.1	65.0	64.4	65.0	65.0	64.8
الضفة والقطاع	**68.9**	**69.2**	**69.1**	**69.2**	**69.1**	**69.0**	**68.7**
إناث							
الضفة الغربية	19.3	18.6	18.2	19.5	18.9	18.0	17.3
قطاع غزة	13.7	14.9	15.2	15.1	14.7	15.4	15.4
الضفة والقطاع	**17.3**	**17.3**	**17.1**	**17.9**	**17.4**	**17.1**	**16.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2013، مسح القوى العاملة، 2011-2013. رام الله- فلسطين.

تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 862 ألف في الربع الأول من العام 2013 إلى 900 ألف في الربع الثاني 2013، أي ارتفاع بنحو 4.4%. وعند المقارنة مع الربع المناظر 2012، يلاحظ ازدياد العمالة بنحو 2.6%. ولكن يبدو أن معظم الزيادة حدثت بالنسبة للعاملين من داخل أفراد الأسرة غير مدفوعي الأجر (انظر جدول 2-4). توزع العاملون خلال الربع الثاني 2013 حسب مكان العمل على 58.3% في الضفة الغربية، 31% في غزة، و10.7% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2).

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين
حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2011- الربع الثاني 2013

مكان العمل	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
القوة البشرية (ألف)	2,523	2,546	2,569	2,592	2,557	2,615	2,638
القوى العاملة	1,095	1,109	1,116	1,137	1,114	1,134	1,133
عدد العاملين (ألف)	834	877	845	877	858	862	900
الضفة الغربية (%)	60.9	60.5	59.4	61.0	60.4	58.5	58.3
قطاع غزة (%)	29.9	30.3	30.2	29.0	29.9	30.7	31.0
إسرائيل والمستوطنات (%)	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8	10.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2013، مسح القوى العاملة، 2011-2013. رام الله- فلسطين.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2013، مستوعباً 66.4% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 16.4%. وفي قطاع غزة، استوعب القطاع العام أكثر من ثلث العاملين هناك، ولكن نسبة العاملين في القطاع العام في غزة انخفضت خلال الربع الثاني لعام 2013 إلى 36.2% مقارنة بـــ 39.3% خلال الربع الأول لعام 2013.

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين
حسب المنطقة والقطاع 2011- الربع الثاني 2013 (%)

القطاع	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
فلسطين							
قطاع عام	23.1	21.9	22.9	22.8	22.6	23.6	22.5
قطاع خاص	64.2	65.6	63.6	64.5	64.5	62.4	63.6
قطاعات أخرى	3.5	3.3	3.1	2.8	3.2	3.2	3.2
إسرائيل ومستوطنات	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8	10.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية							
قطاع عام	16.3	14.9	16.3	15.7	15.8	16.6	16.4
قطاع خاص	68.5	70.0	66.9	68.6	68.5	66.1	66.4
قطاعات أخرى	2.0	2.0	1.9	1.7	1.9	1.7	1.7
إسرائيل ومستوطنات	13.2	13.1	14.9	14.0	13.8	15.6	15.5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة							
قطاع عام	39.1	37.9	38.0	40.1	38.8	39.3	36.2
قطاع خاص	54.0	55.7	56.0	54.3	55.0	54.2	57.3
قطاعات أخرى	6.9	6.4	6.0	5.6	6.2	6.5	6.5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2013، مسح القوى العاملة، 2011-2013. رام الله- فلسطين.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في فلسطين بين الربع الأول لعام 2013 والربع الثاني لعام 2013. ولكن النسبة شهدت انخفاضاً بنحو نقطتين مئويتين بين الربع الثاني 2013 والربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 2-4).

شهدت نسبة العاملين بأجر حركة معاكسة، إذ انخفضت بين الربعين المتلاحقين وارتفعت بين الربعين المتناظرين. يلاحظ أيضاً ارتفاع نسبة من يعملون لحسابهم في قطاع غزة وفي الضفة بين الربعين المتلاحقين.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2011- الربع الثاني 2013 (%)

المنطقة والحالة العملية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
الضفة الغربية							
صاحب عمل	7.6	7.2	7.5	8.0	7.6	7.5	7.1
يعمل لحسابه	19.7	19.0	18.2	17.7	18.7	17.5	18.4
مستخدم بأجر	63.2	63.1	65.0	64.2	63.9	67.6	65.8
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.5	10.7	9.3	10.1	9.8	7.4	8.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة							
صاحب عمل	2.9	3.2	5.0	3.5	3.7	3.3	4.2
يعمل لحسابه	16.5	15.5	17.9	14.1	16.0	15.8	16.3
مستخدم بأجر	74.4	74.2	70.7	77.0	74.1	75.1	72.9
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.2	7.1	6.4	5.4	6.2	5.8	6.6
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
فلسطين							
صاحب عمل	6.2	6.0	6.7	6.7	6.4	6.2	**6.2**
يعمل لحسابه	18.8	18.0	18.1	16.6	17.9	17.0	**17.8**
مستخدم بأجر	66.5	66.5	66.8	67.9	66.9	69.9	**68.0**
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.5	9.5	8.4	8.8	8.8	6.9	**8.0**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2013، مسح القوى العاملة، 2011-2013. رام الله- فلسطين.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير ملحوظ في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربع الثاني لعام 2013 والربع الأول لعام 2013، ولكن النسب ظلت على حالها تقريباً بين الربع الثاني لعام 2013 والربع الثاني لعام 2012 (انظر جدول 2-5). في قطاع الخدمات على سبيل المثال، على الرغم من الانخفاض بأكثر من نقطة مئوية في نسبة العاملين في هذا القطاع خلال الربع الثاني 2013 مقارنة مع الربع الذي سبقه، إلا أن النسبة ظلت على حالها تقريباً مقارنة مع الربع الثاني لعام 2012. من جهة أخرى، يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة في فلسطين في الربع الثاني لعام 2013 إلى 11.2% مقارنة مع 9.6% في الربع الأول لعام 2013. في المقابل، انخفضت نسبة العاملين في قطاع المحاجر والصناعة التحويلية من 13.5% إلى 12.3% خلال نفس فترة المقارنة. ومن الملفت للنظر أن نحو 50% من العاملين في غزة يعملون في قطاع الخدمات مقارنة مع 28% فقط من العاملين في الضفة الغربية.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2011- الربع الثاني 2013 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
فلسطين							
الزراعة والصيد والحراجة	10.5	12.7	10.3	12.3	11.5	9.6	**11.2**
محاجر وصناعة تحويلية	12.2	11.7	11.3	12.5	11.9	13.5	**12.3**
البناء والتشييد	13.5	14.7	15.3	13.9	14.4	15.0	**15.7**
التجارة والمطاعم والفنادق	20.1	19.7	19.9	18.8	19.6	18.5	**19.0**
النقل والتخزين والاتصالات	6.6	6.3	6.8	6.2	6.5	6.7	**6.6**
خدمات وغيرها	37.1	34.9	36.4	36.3	36.1	36.7	**35.2**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية							
الزراعة والصيد والحراجة	11.4	14.4	11.4	13.9	12.8	10.3	**12.2**
محاجر وصناعة تحويلية	14.9	14.4	14.1	15.4	14.7	16.8	**15.2**
البناء والتشييد	16.4	17.4	18.0	17.0	17.2	18.6	**18.9**
التجارة والمطاعم والفنادق	21.4	20.4	20.9	19.4	20.5	19.0	**19.3**
النقل والتخزين والاتصالات	5.6	5.9	5.7	5.3	5.6	5.7	**6.0**
خدمات وغيرها	30.3	27.5	29.9	29.0	29.2	29.6	**28.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة							
الزراعة والصيد والحراجة	8.4	8.9	7.8	8.3	8.4	8.2	**9.2**
محاجر وصناعة تحويلية	5.9	5.4	4.6	5.5	5.4	6.2	**5.7**
البناء والتشييد	6.7	8.7	9.0	6.3	7.7	6.9	**8.7**
التجارة والمطاعم والفنادق	16.9	18.1	17.6	17.2	17.5	17.3	**18.3**
النقل والتخزين والاتصالات	8.9	7.3	9.3	8.4	8.4	8.9	**7.9**
خدمات وغيرها	53.2	51.6	51.7	54.3	52.6	52.5	**50.2**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2013، مسح القوى العاملة، 2011-2013. رام الله- فلسطين.

2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في الربع الثاني 2013 في فلسطين 20.6% (16.8% في الضفة الغربية و27.9% في قطاع غزة). ويمثل هذا انخفاضاً بمقدار 3 نقاط مئوية مقارنة مع الربع الأول 2013، وارتفاعاً طفيفاً مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. جاء ذلك على خلفية انخفاض معدل البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بما يزيد على 3 نقاط مئوية بين الأرباع المتتالية (أنظر جدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2011 - الربع الثاني 2013 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
فلسطين							
ذكور	22.0	18.8	20.7	20.7	20.5	21.2	17.6
إناث	31.5	29.5	39.0	31.7	32.9	35.3	33.6
المجموع	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**
الضفة الغربية							
ذكور	18.6	16.1	17.9	16.7	17.3	18.6	14.9
إناث	25.5	21.4	30.1	24.4	25.3	27.4	25.1
المجموع	**20.1**	**17.1**	**20.4**	**18.3**	**19.0**	**20.3**	**16.8**
قطاع غزة							
ذكور	28.4	24.1	26.0	28.5	26.8	26.3	22.7
إناث	46.5	47.2	57.7	48.3	50.1	51.6	50.4
المجموع	**31.5**	**28.4**	**31.9**	**32.2**	**31.0**	**31.0**	**27.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2013، مسح القوى العاملة، 2011-2013. رام الله- فلسطين.

ومن مواصفات البطالة في فلسطين خلال الربع الثاني 2013 ما يلي:

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 37% (65.2% للإناث الشابات و32.4% للذكور الشباب). هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل. بالمقابل بلغ معدل البطالة بين هذه الفئة من الشباب نحو 34.3% خلال الربع المناظر من العام الماضي، أي أن هناك ارتفاع ملحوظ في نسبة معدل بطالة الشباب. (أنظر جدول 2-7).
- أنها متمركزة في أوساط الأكثر تعليماً بالنسبة للإناث: بلغ معدل البطالة بين الإناث ذوات التعليم 13 سنة فأكثر 45.2% خلال الربع الثاني 2013 مقارنة بمعدل بطالة متدني للغاية في أوساط الإناث غير المتعلمات الداخلات في سوق العمل. بالمقابل بلغ معدل البطالة بين هذه الفئة من الإناث 42.6% خلال الربع المناظر من العام السابق. ولكن يلاحظ أن الأمر معكوس في أوساط الذكور، إذ أن البطالة تقل مع ازدياد سنوات التعليم. (أنظر جدول 2-8).

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2011- الربع الثاني 2013 (%)

الفئات العمرية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
كلا الجنسين							
15-24	40.4	34.3	42.2	38.4	38.8	40.9	37.0
25-34	24.8	23.9	25.6	25.0	24.9	25.2	22.0
35-44	13.7	10.5	12.5	12.0	12.2	13.1	11.4
45-54	14.5	12.2	13.6	12.8	13.3	14.5	10.0
55+	10.9	7.7	8.1	10.2	9.2	9.9	6.8
المجموع	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**
ذكور							

الفئات العمرية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
24-15	36.9	30.5	36.3	34.5	34.5	36.9	32.4
34-25	20.2	18.9	18.6	19.2	19.2	18.1	14.9
44-35	13.9	10.5	11.4	12.3	12.0	12.8	11.0
54-45	16.0	13.7	15.2	14.6	14.9	16.8	10.9
+55	13.2	9.5	9.2	12.8	11.1	11.5	8.1
المجموع	**22.0**	**18.8**	**20.7**	**20.7**	**20.5**	**21.2**	**17.6**
الإناث							
24-15	58.1	56.1	73.8	60.2	62.2	64.4	65.2
34-25	40.2	41.0	48.1	43.6	43.3	48.1	45.8
44-35	12.8	10.6	17.0	11.1	12.8	14.3	12.9
54-45	7.1	5.7	6.3	5.2	6.0	4.1	6.1
+55	0.7	1.3	2.7	0.7	1.3	2.2	-
المجموع	**31.5**	**29.5**	**39.0**	**31.7**	**32.9**	**35.3**	**33.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2013، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2011-2013. رام الله- فلسطين.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2011- الربع الثاني 2013 (%)

عدد السنوات الدراسية	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
كلا الجنسين							
0	4.6	7.9	12.0	13.7	9.4	18.5	**6.2**
6-1	24.8	18.5	18.8	20.5	20.6	21.3	**15.7**
9-7	23.1	19.6	22.5	22.1	21.8	21.8	**19.5**
12-10	22.1	18.2	21.4	20.9	20.7	21.6	**18.6**
+13	26.2	25.5	29.8	26.3	27.0	28.3	**25.0**
المجموع	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**
ذكور							
0	6.9	17.6	22.4	27.4	18.2	26.2	14.1
6-1	27.6	21.5	21.3	22.5	23.3	24.3	17.5
9-7	24.6	20.8	23.6	23.7	23.2	23.2	20.4
12-10	22.5	18.9	21.5	21.5	21.1	22.0	18.9
+13	16.6	15.6	16.9	16.2	16.3	17.1	13.3
المجموع	**22.0**	**18.8**	**20.7**	**20.7**	**20.5**	**21.2**	**17.6**
إناث							
0	2.2	1.3	1.2	1.7	1.6	10.9	-
6-1	4.2	1.9	1.8	5.3	3.2	2.6	3.6
9-7	6.9	6.9	8.9	6.4	7.2	5.1	9.7
12-10	19.0	11.4	20.8	15.3	16.5	16.9	15.2
+13	42.0	42.6	50.9	42.7	44.6	46.7	45.2
المجموع	**31.5**	**29.5**	**39.0**	**31.7**	**32.9**	**35.3**	**33.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2013، مسح القوى العاملة، 2011-2012. رام الله- فلسطين.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجل الجدول 2-9 معدل البطالة بين الأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين وفقاً للتخصص. يلاحظ ارتفاع معدل البطالة للخريجين خلال الربع الثاني 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام المنصرم. أقل معدلات البطالة خلال الربع الثاني 2013 كانت بين خريجي تخصص القانون. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 7.6%، (أي من بين 100 خريج هنالك حوالي 8 متعطل عن العمل من تخصص القانون). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وأعداد المعلمين النسبة الأعلى من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 44.5% خلال الربع الثاني 2013.

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2011 - الربع الثاني 2013 (%)

التخصص	الربع الثاني 2012		الربع الأول 2013		الربع الثاني 2013	
	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون
علوم تربوية وإعداد معلمين	60.7	39.3	58.8	41.2	55.5	44.5
علوم إنسانية	70.5	29.5	67.7	32.3	71.8	28.2
العلوم الاجتماعية والسلوكية	70.8	29.2	63.0	37.0	70.2	29.8
الصحافة والإعلام	58.8	41.2	67.3	32.7	63	37.0
الأعمال التجارية والإدارية	74.1	25.9	73.1	26.9	76.2	23.8
القانون	77.1	22.9	91.5	8.5	92.4	7.6
العلوم الطبيعية	82.5	17.5	67.6	32.4	73.5	26.5
الرياضيات والإحصاء	74.5	25.5	78.6	21.4	75.3	24.7
الحاسوب	71	29.0	67.9	32.1	65.3	34.7
الهندسة والمهن الهندسية	76.7	23.3	78.1	21.9	82.9	17.1
العلوم المعمارية والبناء	88.1	11.9	76.0	24.0	87.6	12.4
الصحة	80.3	19.7	78.2	21.8	79.7	20.3
الخدمات الشخصية	82.7	17.3	-	-	71.9	28.1
باقي التخصصات	75.1	24.9	69.9	30.1	76.1	23.9
المجموع	**72.8**	**27.2**	**70.0**	**30.0**	**72.9**	**27.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة 2011-2013.

2-4 الأجر وساعات العمل

انخفض متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية في الربع الثاني لعام 2013 بنحو 0.2% مقارنة مع الربع الأول لعام 2013. كذلك شهد متوسط الأجر اليومي لعمال غزة أيضا انخفاضا بمقدار 3.1%، بينما ارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار 2.7%. أما عند المقارنة بين الربع الثاني لعام 2013 والربع الثاني لعام 2012 فيلاحظ أن متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة ارتفع بمقدار 1.4%، كما ارتفع للعاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار5.5%، في حين انخفض للعاملين في غزة بمقدار 1.7%.

ما زالت الهوة بين متوسط الأجور في الضفة والقطاع واسعة نسبياً (الأجر في القطاع يمثل 71.3% فقط من متوسط الأجر في الضفة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر في مستوى الأجور مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من

مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الثاني 2013، فقد كانت متقاربة من المعدلات التي سجلتها في السنوات والأرباع السابقة. (أنظر جدول 2-10).

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 2011- الربع الثاني 2013

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الأول 2012				
الضفة الغربية	43.0	22.4	85.4	76.9
قطاع غزة	36.9	23.5	63.9	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.2	20.7	162.0	153.8
المجموع	**41.1**	**22.4**	**90.9**	**76.9**
الربع الثاني 2012				
الضفة الغربية	43.8	22.3	87.4	76.9
قطاع غزة	37.8	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.3	163.2	153.8
المجموع	**41.9**	**22.3**	**92.1**	**76.9**
الربع الثالث 2012				
الضفة الغربية	43.1	22.2	87.5	76.9
قطاع غزة	37.8	24.3	66.1	53.8
إسرائيل والمستوطنات	39.7	20.5	167.4	153.8
المجموع	**41.1**	**22.5**	**96.0**	**80.0**
الربع الرابع 2012				
الضفة الغربية	43.1	22.0	88.0	76.9
قطاع غزة	35.9	23.1	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.1	20.3	163.4	153.8
المجموع	**40.9**	**22.1**	**92.8**	**76.9**
الربع الأول 2013				
الضفة الغربية	43.5	22.2	88.8	76.9
قطاع غزة	36.6	23.3	65.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.5	20.0	167.6	153.8
المجموع	**41.6**	**22.1**	**95.7**	**80.0**
الربع الثاني 2013				
الضفة الغربية	44.2	22.7	88.6	76.9
قطاع غزة	39.1	23.5	63.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.0	19.9	172.1	153.8
المجموع	**42.6**	**22.5**	**95.4**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة 2011-2013.

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة[4]

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام 2013 نحو 828 وظيفة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 7% مقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 24% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (أنظر جدول 2-11) وتجدر الإشارة أن هنالك 56 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. كذلك يتوجب التأكيد على أن الوظائف الشاغرة التي يتم الإعلان عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[5].

استحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام 2013 بنسبة 47% (386 شاغر)، يليه القطاع الخاص بنسبة 44% (361 شاغر)، ومن ثم القطاع الحكومي التي كانت حصته 10% (128 شاغر). وقد ارتفعت حصة القطاع الخاص من إجمالي الشواغر المعلن عنها بـــ 3 نقاط مئوية، بينما انخفضت حصة قطاع المنظمات الأهلية بـــ 2 نقطة مئوية، ولم يطرأ أي تغيير على حصة القطاع العام مقارنة مع الربع الأول من نفس العام. (انظر جدول 2-11).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر التي تم الإعلان عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 60%، تليها منطقة جنوب الضفة الغربية بنسبة 14%، وكانت حصة كل من شمال الضفة وقطاع غزة 13% لكل منهما. أما فيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 76%. (انظر جدول 2-11).

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول والثاني من العام 2013، والربع الثاني 2012

	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013			
			نيسان	أيار	حزيران	المجموع
حسب القطاع						
القطاع الخاص	533	318	146	110	105	**361**
القطاع العام	128	79	17	40	24	**81**
المنظمات غير الحكومية	422	376	137	131	118	**386**
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	160	98	36	41	33	**110**
وسط الضفة	703	477	174	164	160	**498**
جنوب الضفة	125	99	46	44	26	**116**
قطاع غزة	95	99	44	32	28	**104**
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	107	63	16	19	12	**47**
بكالوريوس	698	516	243	216	173	**632**
دبلوم	88	78	14	23	25	**62**
أقل من ذلك	190	116	27	23	37	**87**
المجموع						
	1,083	773	300	281	247	**828**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

[4] قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[5] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: " تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 37%، يليه الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم التطبيقية بنسبة 21% لكل منهما، بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والتخصصات والمهن الأخرى نحو 11% و10% على التوالي. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (76%). (أنظر جدول 2-12).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الثاني 2013

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية	9	30	36	1	1	12	89
علوم إنسانية واجتماعية	9	48	95	1	0	22	175
علوم تطبيقية	23	78	55	1	8	9	174
علوم إدارية واقتصادية	31	108	119	4	9	33	304
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	2	79	2	0	0	3	86
المجموع	**74**	**343**	**307**	**7**	**18**	**79**	**828**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 3: معدل البطالة "الطبيعي" في إسرائيل يشهد انخفاضا حادا

نشر مركز الأبحاث في بنك إسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي) دراسة تهدف إلى قياس التبدل في ما يعرف باسم معدل البطالة "الطبيعي" في إسرائيل في العقود الأخيرة.[6]

معدل البطالة "الطبيعي" هو الاسم الشائع لما يفضل رواد المدرسة الكينيزية أن يطلقوا عليه اسم "معدل البطالة الذي يترافق مع معدل تضخم مستقر" (NAIRU)[7]. وتستند الخلفية النظرية لمعدل البطالة هذا إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدل البطالة في بلد ما وبين معدل تسارع تضخم الأسعار في هذا البلد. أي العلاقة التي تؤسس أنه كلما انخفض معدل البطالة كلما تسارع الارتفاع في معدل التضخم في الاقتصاد. وتقول النظرية أن هناك معدل بطالة واحد وفريد، في كل اقتصاد على حدة، يكون عنده معدل التضخم مستقرا، أي يترافق مع معدل تضخم ثابت بغض النظر عن مستواه الفعلي. بكلمات أخرى، إذا كان معدل البطالة في اقتصاد ما أقل من المعدل "الطبيعي" (أو من معدل بطالة الـ NAIRU)، فإن التضخم في هذا الاقتصاد سوف يتسارع: مثلا سوف يقفز من 2 إلى 4 إلى 8 بالمائة من فترة إلى أخرى. أما إذا وصلت البطالة إلى المعدل "الطبيعي" فإن معدل التضخم يستقر، أي يزداد على ذات المعدل 2 أو 8 أو 10 بالمائة بغض النظر عن القيمة الفعلية لهذا المعدل. إذن، معدل التضخم لا يستقر إلا عندما يكون معدل البطالة على مستوى الـ NAIRU. السؤال المهم الآن يتعلق بالقيمة الفعلية لمعدل البطالة "الطبيعي" هذا. ثم هل معدل التضخم الذي يترافق معه مرتفع أم منخفض؟

شغل تحديد القيمة الفعلية لمعدل بطالة الـ NAIRU الاقتصاديين لمدة طويلة. وهذا المعدل يختلف من بلد إلى آخر كما أنه يتبدل عبر الزمن تبعاً لظروف سوق العمل (قوة الاتحادات النقابية، درجة الانفتاح أمام اليد العاملة المهاجرة، قيمة التعويضات الاجتماعية وتعويضات البطالة..الخ) إلى جانب التحولات التكنولوجية.

6 D. Elkayam & A. Ilek (2013): "Estimating the NAIRU for Israel, 1992–2011". Research Department, Bank of Israel. Discussion Paper No. 2013.04. http://www.bankisrael.gov.il/en/Research/DiscussionPapers1/dp1304e.pdf

7 يعارض الكينزيون إطلاق اسم "الطبيعي" على هذا المعدل لأن الاسم يعطيه صفة أزلية وقدرية، في حين أن معدل البطالة هذا يمكن التأثير عليه بالسياسات الاقتصادية وهو متحول إلى درجة كبيرة كما تثبت الدراسة التي بين أيدينا أيضا.

بدأت دراسة مركز الأبحاث في بنك إسرائيل بملاحظة أن معدل البطالة في إسرائيل انخفض من 13.5% إلى 7% بين 2004 و2011 دون أن يترك هذا أي أثر على معدل التضخم. والسبب في هذا قد يعود إلى الانخفاض في الأسعار النسبية للمستوردات (أي انخفاض التضخم المستورد). ولكن الاحتمال الآخر هو أن يكون ذلك نتيجة انخفاض معدل التضخم" الطبيعي" في الاقتصاد الإسرائيلي.

توصلت الدراسة إلى أن هذين الأثرين مهمين في تفسير انخفاض معدل التضخم الفعلي في الاقتصاد الإسرائيلي. وتوصلت الدراسة إلى تقييم كمي لهذين الأثرين: كل زيادة بمقدار 1% في الأسعار النسبية للبضائع المستوردة ترفع معدل التضخم الفعلي في إسرائيل بمقدار ربع بالمائة. بالمقابل فإن انخفاض معدل البطالة بمقدار 1% أدنى من المعدل "الطبيعي" يؤدي أيضاً إلى زيادة التضخم في الاقتصاد بمقدار ربع بالمائة. هذا يعني أن التحولات في معدل البطالة "الطبيعي"، أي في بنية وديناميكية سوق العمل الإسرائيلي، مهمة في تفسير استقرار وانخفاض معدل التضخم.

على سبيل المثال دللت حسابات الدراسة إلى أن معدل البطالة "الطبيعي" بلغ 13% في 1992 مقارنة مع معدل بطالة فعلي آنذاك بلغ 14.5% (إذن كان الاقتصاد يعاني آنذاك من ضغوط انكماشية– أي عكس تضخمية). في العام 1996 انقلبت الآية (معدل البطالة "الطبيعي" 9.5% أعلى من الفعلي 8%، إذن ضغوط تضخمية). ثم العكس في العام 2004 ("الطبيعي" 12.5% مقارنة مع فعلي 13.5%). أما في العام 2011 فلقد تطابق المعدلان على مستوى واحد 7%.[8]

يلاحظ من الأرقام والنتائج السابقة أن انخفاض معدل التضخم الفعلي بمقدار 6.5 نقاط مئوية بين 2004 و2011 في إسرائيل جاء بمعظمه (5.5 نقاط) من انخفاض معدل البطالة "الطبيعي" (أو الـــ NAIRU). وأشارت الدراسة إلى أن هذا الانخفاض في معدل البطالة "الطبيعي" جاء، جزئيا على الأقل، نتيجة القرارات الحكومية التي صدرت في 2002 و2003 والمتمثلة بتقليص المساعدات الاجتماعية وتخفيض تعويضات البطالة في إسرائيل.

صندوق 4: نتائج المسح الاقتصادي الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

قامت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت بمسح اقتصادي واجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان شمل عيّنة تمثيلية من 2,600 أسرة. يهدف هذا المسح الذي قام الاتحاد الأوروبي بتمويله إلى تحديد الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان في العام 2010. ولقد توصل المسح إلى النتائج التالية:[9]

معلومات ديموغرافية:

- عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان يتراوح بين 260 و280 ألف.
- نصف اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان هم دون سن الـــ 25 عاماً.
- متوسّط عدد أفراد الأسرة 4.5 أفراد.
- متوسط أعمار اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان للفلسطينيين هو 30 سنة.
- يعيش ثلثي الفلسطينيين داخل المخيمات؛ والثلث الأخير في التجمعات في محيط المخيمات.
- يعيش نصف اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في جنوب لبنان (صور وصيدا).

الفقر وظروف السكن:

- 6.6% من الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد أي أنهم عاجزون عن تلبية حاجاتهم اليومية الأساسية من الغذاء (مقابل 1.7% في أوساط اللبنانيين).
- 66.4% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فقراء أي أنهم عاجزون عن تلبية الحد الأدنى من حاجاتهم الغذائية وغير الغذائية الضرورية (مقابل 35% في أوساط اللبنانيين).
- أكثر من 81% من كل اللاجئين الذين يعانون الفقر الشديد يقيمون في صيدا وصور.
- 66% من المساكن تعاني من مشاكل الرطوبة بما ينجم عنها من أمراض مزمنة.

[8] كافة الأرقام عن معدل البطالة تقريبية وغير دقيقة تماما.

[9] http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=675

- 8% من الأسر تعيش في مساكن سقفها و/أو جدرانها مصنوعة من الزينكو أو الخشب أو الانترنيت.
- 8% من الأسر تعيش في مساكن مكتظة (أكثر من ثلاثة أشخاص في الغرفة الواحدة).

العمل:

- 56% من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان عاطلون عن العمل.
- 38% من اللاجئين الذين في سن العمل يعملون.
- ثلثا الفلسطينيين الذين يعملون في وظائف بسيطة (بائعين متجولين وعمال بناء ومزارعين) هم فقراء.
- يؤثر العمل بشكل محدود على التخفيف من الفقر إلا انه يؤثر بشكل كبير على التخفيف من الفقر الشديد.

التعليم:

- 8% من اللاجئين الأطفال الفلسطينيين في سن الالتحاق بالمدارس (بين 7 و15 عاما) لم يرتادوا أي مدرسة في العام 2010 .
- 50% من الشباب في سن المرحلة الثانوية من الدراسة (بين 16 و18 عاما) يرتادون المدارس أو معاهد التدريب المهني.
- 6% من الفلسطينيين يحملون شهادة جامعية (مقابل 20% للبنانيين).
- ن المعدّلات المرتفعة للتسرب المدرسي وفقدان المهارات إلى جانب القيود اللبنانية الشديدة في سوق العمل تحد من قدرة اللاجئين على إيجاد عمل مناسب.
- درجة التحصيل العلمي هي مؤشراً جيداً على وضع الأسرة الاقتصادي والاجتماعي وعلى الأمن الغذائي للأسرة.
- عندما يكون التحصيل العلمي لرب الأسرة أعلى من الابتدائي، يتراجع معدّل الفقر إلى 60.5% ويتراجع معدّل الفقر الشديد إلى النصف.

الأمن الغذائي والصحة:

- 15% من اللاجئين الفلسطينيين يعانون من فقدان الأمن الغذائي الحاد ويحتاجون إلى مساعدة غذائية ملحة.
- 63% يعانون من فقدان الأمن الغذائي "العادي".
- تنتشر بين اللاجئين الفلسطينيين عادات غذائية غير صحية إذ يتناول 57% منهم الحلويات غالبا فيما يتناول 68% منهم المشروبات المحلاة بشكل متكرر ما يزيد من عبء الإصابة بأمراض مزمنة.
- يعاني حوالي ثلث السكان من أمراض مزمنة.
- كل الأسر التي أحد أفرادها مصاب بإعاقة تعاني من الفقر الشديد.
- 21% ممن شملهم المسح قالوا إنهم يعانون من الانهيار العصبي أو القلق أو الكآبة.
- 95% من اللاجئين الفلسطينيين ليس لديهم تأمين صحي (تؤمّن الأونروا الرعاية الصحية الأولية إلى اللاجئين الفلسطينيين مجانا).

3- المالية العامة

تراجع الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع الربع الأول بالعلاقة مع الإيرادات، ولكن الوضع شهد تحسناً مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013. ويمكن إيجاز هذه التطورات كما يلي:

- تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بأكثر من الثلث (إلى 2.7 مليار شيكل). ويعزى هذا بالدرجة الأولى إلى تراجع المنح المقدمة لدعم الموازنة لتبلغ تقريباً رُبع ما كانت عليه خلال الربع السابق، بالإضافة إلى انخفاض كل من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية أيضاً.
- تراجع إجمالي النفقات العامة بنحو 2.9% (إلى 3 مليار شيكل)، جرّاء تراجع فاتورة الرواتب بشكل ملحوظ (نحو 16%).
- انخفاض العجز الجاري إلى 614.2 مليون شيكل، أو ما يعادل 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 6.7% في الربع السابق.

- ارتفاع ملحوظ في الرصيد القائم من الدين العام الحكومي بنسبة وصلت 6.7% (ليستقر عند 8.7 مليار شيكل)، أو ما يعادل 20.7% من إجمالي الناتج المحلي[10].

وعند المقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، يتبين أن الإيرادات العامة والمنح انخفضت بنسبة 3% على الرغم من أن إجمالي الإيرادات المحلية الصافية قد ارتفعت بنحو 15%. ومع تراجع الإنفاق العام للسلطة الفلسطينية بنحو 6%، تراجع العجز في الرصيد الكلي بعد المنح من 384 مليون شيكل في الربع الثاني 2012 إلى 284.4 مليون شيكل في الربع الثاني 2013. ويستعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني 2013 (وفق الأساس النقدي).

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني 2013

(مليون شيكل)

البيـــان	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**2,911.2**	**2,802.9**	**3,778.1**	**2,743.2**	**4,197.8**	**2713.3**
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**2,118.4**	**1,904.6**	**2,845.8**	**1,780.0**	**2,311.8**	**2,188.9**
الإيرادات الضريبية	578.4	383.1	425.7	464.7	676.0	470.7
الإيرادات غير الضريبية	196.7	191.5	322.2	184.8	321.5	185.8
إيرادات مقاصة*	1,343.9	1,347.6	2,208.8	1,195.9	1,314.6	1,533.4
ارجاعات ضريبية (-)	0.6	17.6	110.9	65.4	0.3	1.0
المنح والمساعدات الخارجية	**792.8**	**898.3**	**932.3**	**963.2**	**1,886.0**	**524.4**
لدعم الموازنة	739.3	771.4	723.5	751.4	1,814.1	453.8
لدعم المشاريع التطويرية	53.5	126.9	208.8	211.8	71.9	70.6
إجمالي النفقات العامة	**2,776.3**	**3,187.1**	**3,185.4**	**3,394.3**	**3,087.8**	**2,997.7**
النفقات الجارية، ومنها:	**2,608.6**	**2,993.3**	**2,958.6**	**3,169.6**	**2,962.9**	**2,803.1**
الأجور والرواتب	1,514.8	1,602.1	1,556.6	1,322.1	1,823.2	1,531.9
نفقات غير الأجور	946.8	1,265.8	1,150.0	1,300.0	1,039.6	1,050.8
صافي الإقراض	147.0	125.4	252.0	547.5	100.1	220.4
النفقات التطويرية	**167.7**	**193.8**	**226.8**	**224.7**	**124.9**	**194.6**
ممولة من قبل الخزينة	114.2	66.9	18.0	12.9	53.0	124.0
ممولة من قبل الدول المانحة	53.5	126.9	208.8	211.8	71.9	70.6
العجز/الفائض الجاري	**(490.3)**	**(1,088.7)**	**(112.8)**	**(1,389.6)**	**(651.1)**	**(614.2)**
العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**(657.9)**	**(1,282.5)**	**(339.6)**	**(1,614.3)**	**(776.0)**	**(808.8)**
العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)	**134.9**	**(384.2)**	**592.7**	**(651.1)**	**1,110**	**(284.4)**
صافي التمويل من المصارف المحلية	**(205.5)**	**364.2**	**(582.0)**	**913.1**	**(1,183.8)**	**582.1**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) – جدول رقم (3).
* تتضمن إيرادات المقاصة مدفوعات نقدية مقدمة تمت في شهري تموز وأيلول بحوالي 191 مليون شيكل
الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة.

3-1 الإيرادات والمنح

تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 35.4% خلال الربع الثاني من عام 2013 مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، لتبلغ حوالي 2.7 مليار شيكل. ويعزى هذا التراجع الملحوظ إلى الانخفاض الكبير في

[10] الدين العام لإجمالي الناتج المحلي الاسمي = الدين العام القائم نهاية الربع الثاني ÷(إجمالي الناتج المحلي للربع الثاني ×4).

المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية بنحو 72% إضافة إلى انخفاض إجمالي الإيرادات المحلية الصافية بنحو 5.3% مقارنة مع الربع الأول من العام (أنظر شكل 3-1).

فيما يخص الإيرادات الضريبية فقد انخفضت بنسبة 30.4% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 470.7 مليون شيكل، في حين أنها ارتفعت بنحو 22.9% مقارنة بالربع المناظر من عام 2012. ويعود الانخفاض الكبير في هذا البند بين الربعين المتتاليين إلى أن الربع الأول من كل عام يشهد استحقاق ضريبتي الدخل والأملاك على المواطنين. في حين تدلل الزيادة ما بين الربعين المتناظرين، بشكل أساسي، على السياسات الحكومية لتحسين كفاءة التحصيل الضريبي عبر مراجعة المستحقات الضريبية على القطاع الخاص وتحصيل المتأخر منها، إلى جانب رفع تدريجي للوعاء الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية.

أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فقد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من العام 2013 لتبلغ حوالي 185.8 مليون شيكل مقارنة مع 321.5 مليون شيكل في الربع السابق (تراجع بنحو 42%)، كما أنها كانت أقل بنحو 3% مقارنةً بالربع المناظر. تجدر الإشارة إلى أن هذه الإيرادات في أغلبها عبارة عن رسوم لا تتأثر بالأنشطة الاقتصادية.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية (مليون شيكل)

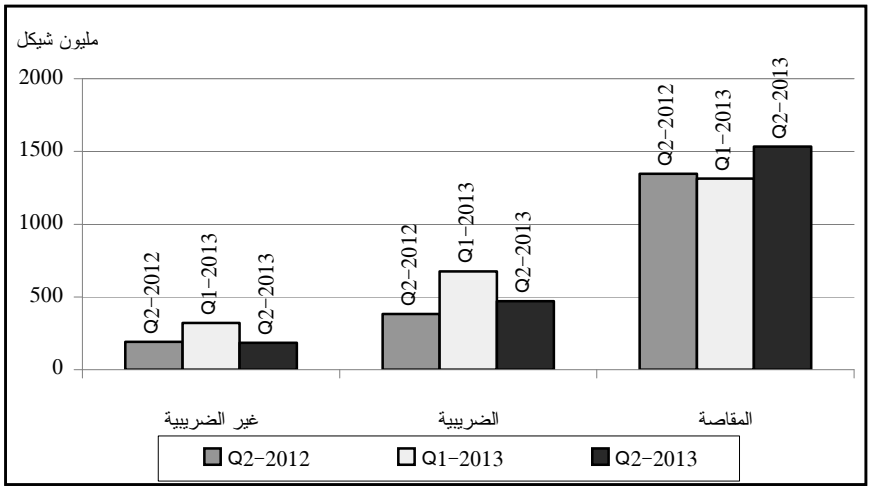

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

أما فيما يتعلق بإيرادات المقاصة فقد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من عام 2013 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 1.5 مليار شيكل (ارتفاع بنسبة 16.6%)، وبلغت حصتها 70% من إجمالي الإيرادات المحلية. ويأتي هذا الارتفاع في سياق الجهد الذي تبذله الحكومة من أجل تحسين كفاءة التحصيل لهذا البند بشكل عام[11]. ومقارنة بالربع المناظر من عام 2012 كانت إيرادات المقاصة أيضاً أعلى بنسبة 13.8%.

أما فيما يخص مصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد بلغت خلال الربع الثاني من عام 2013 حوالي 524.4 مليون شيكل، (وهو ما يعادل ربُع ما كانت عليه في الربع السابق)، خصص أغلبها (86.5%) لدعم الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. كذلك انخفضت المنح والمساعدات في الربع الحالي مقارنة بالربع المناظر من عام 2012 بحدود النصف تقريباً.

[11] شملت هذه التدابير أن يتم تقدير المقاصة وفقاً لقاعدة بيانات الجانب الإسرائيلي حول التجارة بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة وأن تتم تسوية فواتير الكهرباء المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية مع وزارة المالية الفلسطينية بشكل مباشر وعدم اقتطاعها تلقائياً من المقاصة.

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثاني 2013

البيـــان	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون شيكل	**2118.4**	**1904.6**	**2845.8**	**1780.0**	**2311.8**	**2188.9**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	72.8	68.0	75.3	64.9	55.1	80.7
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	81.2	63.6	96.2	56.2	78.0	78.1
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.8	18.9	28.3	17.7	23.8	20.8
المنح والمساعدات الخارجية مليون شيكل	**792.8**	**898.3**	**932.3**	**963.2**	**1886.0**	**524.4**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	27.2	32.0	24.7	35.1	44.9	19.3
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	30.4	30.0	31.5	30.4	63.7	18.7
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.5	8.9	9.3	9.6	19.4	5.0

المصدر: جدول رقم (3-1)

ساهمت الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بنسبة 72.2% من الدعم المخصص للموازنة خلال الربع الثاني من العام 2013 (327.6 مليون شيكل)، فيما ساهم البنك الدولي بنسبة 26.5%. أما الشق المتعلق بالدعم التطويري فقد بلغ حوالي 70 مليون شيكل، أو ما يعادل 13.5% من إجمالي المنح والمساعدات (انظر الجدول 3-3).

جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني 2013

(مليون شيكل)

البيـــان	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
التمويل لدعم الموازنة	**739.4**	**771.4**	**723.5**	**751.4**	**1814.1**	**453.8**
منح عربية	113.7	259.6	499.7	177.0	558.6	0.0
منح دولية	625.7	511.8	223.8	574.4	1255.5	453.8
التمويل التطويري	**53.5**	**126.9**	**208.8**	**211.8**	**71.9**	**70.6**
إجمالي التمويل الخارجي	**793.0**	**898.3**	**932.3**	**963.1**	**1886.1**	**524.4**

المصدر: جدول رقم (7)- جدول الدعم الخارجي.

3-2 النفقات العامة

شهدت النفقات العامة خلال الربع الثاني من عام 2013 تراجعاً بنسبة 2.9% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 3 مليار شيكل (28.4% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)، جاء هذا الانخفاض على خلفية تراجع فاتورة الرواتب والاجور بنحو 16% مقارنة بالربع السابق. وتجدر الإشارة إلى استمرار حالة القصور النقدي في تغطية فاتورة الرواتب. إذ أن قيمة فاتورة الرواتب بلغت 1.5 مليار شيكل (أساس نقدي) وهذا أقل من مستوى الالتزام (الرواتب التي يتوجب دفعها) بحوالي 196.2 مليون شيكل[12]. ومقارنة بالربع المناظر من العام السابق تراجعت النفقات العامة بنحو 5.9% ويرجع ذلك إلى انخفاض نفقات الأجور وغير الأجور.

أما صافي الإقراض فقد تضاعف خلال الربع الثاني من عام 2013 ليبلغ حوالي 220.4 مليون شيكل مقارنة مع 100 مليون شيكل للربع السابق، كما ارتفع بنحو 75% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. وهذا الارتفاع المعاكس لتوجهات الحكومة المعلنة بالقضاء على

[12] بلغ متوسط النقص النقدي في تغطية فاتورة الرواتب الفعلية حوالي 204.1 مليون شيكل بالمتوسط لكل ربع من أرباع العام 2012 مقارنة بحوالي 93.6 مليون شيكل في العام 2011.

هذا البند كلياً من الموازنة[13]. كذلك ارتفعت النفقات التطويرية لتبلغ نحو 194.6 مليون شيكل مقارنة بحوالي 124.9 مليون شيكل خلال الربع السابق، ويعود ذلك إلى ارتفاع مخصصات الموازنة للتمويل التطويري.

أما فيما يتعلق ببند "نفقات غير الأجور" فقد ارتفع بشكل طفيف مقارنة بالربع السابق (إلى 1,051 مليون شيكل). نتيجة لزيادة التحويلات لصالح الخدمات الاجتماعية وإعانات البطالة. أما مقارنة بالربع المناظر من العام السابق فقد انخفض هذا البند بنحو 17%.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة خلال الربع الثاني 2013

البيـــان	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
النفقات الجارية (مليون شيكل)	**2608.6**	**2993.3**	**2958.6**	**3169.6**	**2962.9**	**2803.1**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	94.0	93.9	92.9	93.4	96.0	93.5
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	28.0	29.8	29.4	31.5	30.5	26.6
النفقات التطويرية (مليون شيكل)	**167.7**	**193.8**	**226.8**	**224.7**	**124.9**	**194.6**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	6.0	6.1	7.1	6.6	4.0	6.5
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.8	1.9	2.3	2.2	1.3	1.8

المصدر: جدول 3-1

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

(مليون شيكل)

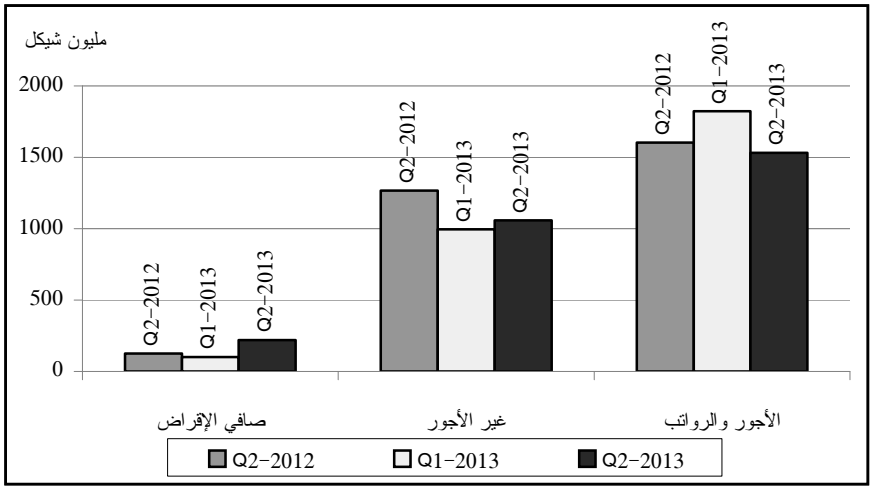

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى تراجع إجمالي الإيرادات المحلية (الصافية)، إلى تحقق عجز جاري خلال الربع الحالي بقيمة 614.2 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 651.1 مليون شيكل خلال الربع السابق. كما أن هذا العجز قد جاء أقل بنحو النصف مقارنة بما تحقق في الربع المناظر من العام 2012. ويمثل العجز حوالي 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 6.7% في الربع الأول من العام 2013.

[13] يمثل "بند صافي الإقراض" المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، وشركات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية.

عند إضافة عجز الإنفاق التطويري إلى الجاري يصل العجز الكلي قبل المنح والمساعدات إلى 809 مليون شيكل (7.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 8% للربع السابق). أما بعد المنح والمساعدات فلقد بلغ العجز الكلي 284.4 مليون شيكل في الربع الثاني 2013 مقارنة بفائض بلغ نحو 1,110 مليون شيكل خلال الربع السابق.

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي

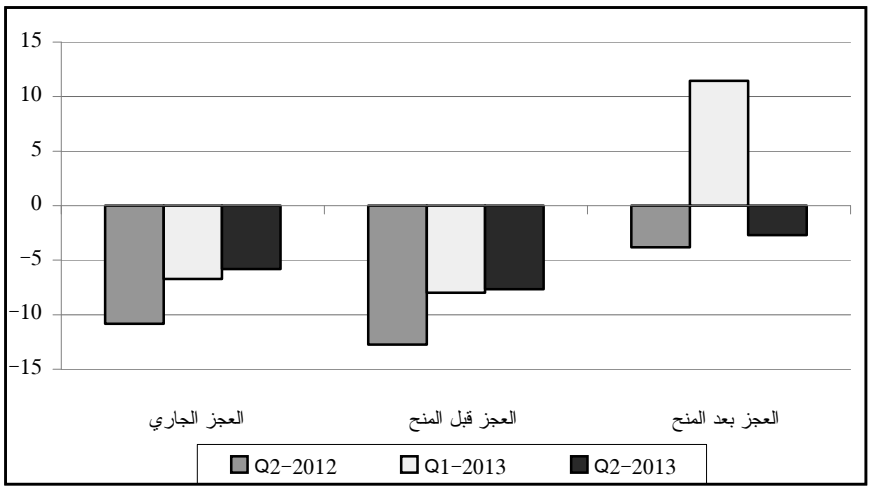

المصدر: جدول 3-1.

3-4 المتأخرات

بلغ إجمالي المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2013 حوالي 842.4 مليون شيكل، توزعت بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (351 مليون شيكل)، وإرجاعات ضريبية غير مسددة (213 مليون شيكل)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (83 مليون شيكل)، إضافة إلى متأخرات الأجور والرواتب (196 مليون شيكل). وعند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (842.4 مليون شيكل) إلى العجز الكلي على الأساس النقدي (284.4 مليون شيكل) يكون رصيد العجز الكلي على أساس الالتزام حوالي 1,126.8 مليون شيكل أو ما يعادل نحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر شكل 3-4).

شكل 3-4: التطورات الربعية على إجمالي تراكم المتأخرات

(مليون شيكل)

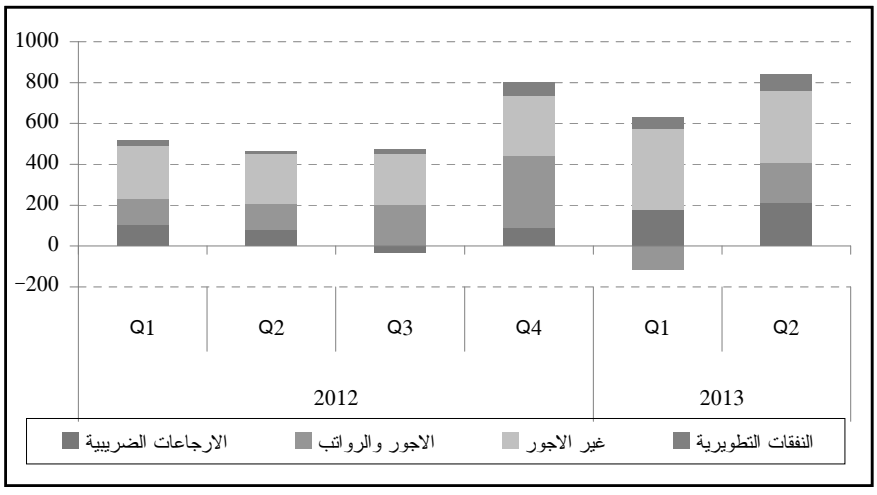

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

3-5 إيرادات المقاصة

يعرض الجدول 3-5 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1421.4 مليون شيكل خلال الربع الثاني من العام 2013 مرتفعة بنحو 2.4% مقارنة بالربع السابق. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاث في إيرادات المقاصة (الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات) متساوية، الثلث تقريباً لكل بند، بأفضلية بسيطة لصالح الجمارك.

جدول 3-5: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام*

(مليون شيكل)

البيـــان	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إيرادات مقاصة	**1343.0**	**1410.3**	**1449.8**	**1413.6**	**1388.7**	**1,421.4**
الجمارك	465.8	473.7	522.6	511.9	459.3	492.5
القيمة مضافة	449.5	485.5	456.5	469.4	488.6	457.9
المحروقات	420.8	449.8	466.1	421.3	431.5	470.2
ضريبة الشراء (المبيعات)	4.5	-1.8	4.6	7.7	5.5	(3.6)
ضريبة الدخل	2.4	3.1	0.0	3.3	3.7	4.4

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.
* تم استخدام أساس الالتزام نظراً لأن تفصيلات المقاصة تتوفر فقط على هذا الأساس.

3-6 الدين العام الحكومي

شهد الدين العام خلال الربع الثاني من العام 2013 ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 5.9% مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي 8,730.6 مليون شيكل، أو ما نسبته 20.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 21.5% في الربع السابق و22.2% في الربع المناظر من العام 2012. بلغت حصة الدين الخارجي من الدين العام الحكومي نحو 45.3% مقابل 54.6% للدين المحلي. وتوزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57.2%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 31.2%، وقروض ثنائية بنسبة 11.6%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 17.2% هي قروض مقدمة لهيئة البترول بكفالة السلطة الفلسطينية (أنظر جدول 3-6). تجدر الإشارة إلى أن خدمة الدين العام لهذا الربع قد بلغت حوالي 34.5 مليون شيكل مقارنة بحوالي 52.8 مليون شيكل للربع السابق.

جدول 3-6: الدين العام الحكومي خلال الربع الثاني 2013

(مليون شيكل)

البيـــان	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
أ- الدين المحلي	**4092.7**	**4760.2**	**4329.8**	**5142.8**	**4257.3**	**4774.5**
قروض البنوك	1788.2	2142.5	2230.8	2669.1	2376.8	2345.7
تسهيلات بنكية	1664.3	1893.2	1423.9	1783.8	1255.1	1666.9
قروض هيئة البترول	609.7	691.9	642.5	659.4	594.9	731.4
قروض مؤسسات عامة أخرى	30.5	32.6	32.6	30.5	30.5	30.5
ب- الدين الخارجي	**4185.6**	**4417.1**	**4290.7**	**4077.1**	**3989.9**	**3956.1**
مؤسسات مالية عربية	2342.9	2467.9	2457.8	2335.9	2283.0	2266.7
صندوق الأقصى	1940.8	2049.6	2043.9	1940.5	1906.0	1890.5

البيـــان	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	209.1	221.3	219.9	211.0	204.6	204.7
البنك الإسلامي للتنمية	193.0	197.0	194.0	184.4	172.4	171.5
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	1256.0	1338.4	1335.6	1257.5	1244.1	1223.8
البنك الدولي	1095.8	1151.5	1141.5	1077.8	1051.9	1038.0
بنك الاستثمار الأوروبي	77.0	99.2	106.0	95.9	109.8	104.0
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	12.2	12.4	12.5	11.7	11.2	10.9
الأوبك	71.0	75.3	75.6	72.1	71.2	70.9
قروض ثنائية	586.7	610.8	497.3	483.7	462.8	465.6
مجموع الدين العام الحكومي	**8278.3**	**9177.3**	**8620.5**	**9219.9**	**8247.2**	**8730.6**
الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي	**%22.5**	**%22.2**	**%21.9**	**%23.7**	**%21.5**	**%20.7**

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

صندوق 5: إيراد وإنفاق الحكومة يسير على غير هدى الموازنة

أصدر صندوق النقد الدولي في الأراضي الفلسطينية في أواسط شهر أيلول الماضي تقريره النصف سنوي الذي يرفعه إلى "لجنة الارتباط الخاصة"، وهي اللجنة الدولية المسؤولة عن تنسيق المساعدات للسلطة الوطنية. ولقد خصص التقرير أحد أبوابه إلى تقييم أداء موازنة الحكومة الفلسطينية للعام 2013. وخلص التقرير أن تقييم الأداء الفعلي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام يدلل على أن الموازنة لا تسير حسب الخطة الموضوعة ولن تنجح في تحقيق معظم الأهداف التي صاغتها في مطلع العام.[14]

جدول 1: مقارنة بين أرقام الموازنة وتوقعات صندوق النقد للأداء الفعلي في 2013

(مليون دولار)

	الهدف كما في الموازنة	توقعات الصندوق للأداء الفعلي
– الإيراد المحلي	890	811
✧ منها الضرائب	598	567
– إيراد المقاصة	1,722	1,563
– الإنفاق الجاري	3,538	3,576
✧ منها رواتب	1,880	1,852
✧ صافى إقراض	81	146
– الإنفاق التطويري	350	269
– عجز الموازنة الكلية	1,400	1,692
– تسديد ديون غير مسددة (متأخرات)	74	33
– المساعدات الدولية	1,400	1,330
✧ منها للموازنة الجارية	1,100	1,150
– صافى الاقتراض من المصارف	74	72
– الفجوة التمويلية	0	323

يعرض العمود الأول في الجدول 1 الأهداف الكمية التي جاءت في مشروع الموازنة المقرة للعام 2013. خططت الموازنة أن تطرأ زيادة على إيرادات الضرائب بمقدار 19% خلال العام مقارنة مع العام السابق 2012 وتصل إلى 598 مليون دولار. وأن تزداد إيرادات

[14] IMF: Staff report prepare for the September 2013 meeting of the Ad Hoc Liaison Committee. http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2013/091113.pdf

المقاصة بمقدار 13%. إلا أن تقرير صندوق النقد الدولي يرى أن هذا الرقم مبالغ فيه وأن إيرادات المقاصة لن تزدد بأكثر من 4.5% خلال العام (إلى 1,563 مليون دولار).

بالمقابل تضمنت الموازنة تخفيض الإنفاق الجاري بمقدار 12%، أو بنحو 4 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام. وأن يأتي أكثر من نصف هذا الانخفاض من تقليص بند "صافي الإقراض". ولكن الصندوق يرى أن تحقيق هذا الهدف صعب المنال أيضاً، إذ أن صافي الإقراض سيبلغ 146 مليون دولار وهو ضعف الرقم المخطط.

سيؤدي القصور في تحقيق الأهداف السابقة إلى زيادة العجز في الموازنة الكلية (أي العجز الجاري والتطويري) من 1.4 مليار دولار (12% من الناتج المحلي الإجمالي) كما هو مخطط، إلى 1.7 مليار تقريبا (15% من الناتج المحلي الإجمالي) حسب تقدير الصندوق. وعلى افتراض أن المساعدات الدولية ستوفر 1.4 مليار دولار فإن هذا يترك فجوة مالية في الموازنة بمقدار 323 مليون دولار (أي 3% من الناتج المحلي الإجمالي). ويرى الصندوق أن هذه الفجوة المالية سوف يتم تغطيتها عبر الاقتراض من المصارف المحلية وتراكم ديون الحكومة غير المسددة للقطاعات الأخرى (المتأخرات).

هذا بالطبع سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام وتجاوزه خط توقعات مشروع موازنة العام 2013. حيث ذكر التقرير أن ديون الحكومة الداخلية والخارجية بلغت 2.41 مليار دولار مع نهاية شهر حزيران 2013. بالاضافة لحوالي 1.85 مليار دولار متأخرات (منها 972 مليون ديون لصندوق التقاعد).

صندوق 6: كفاءة الأنظمة التعليمية في دول المينا

وضع البنك الدولي منذ فترة دراسة شاملة قيّم فيها الأنظمة التعليمية في دول المينا (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا).[15] وقام خبراء البنك في تلك الدراسة بصياغة مؤشر موحد لقياس الانجازات في مجالات "الوصول " و "المساواة " و" النوعيّة " و "الفعالية " في الأنظمة التعليمية لدول المينا الأربعة عشرة وفي المراحل التعليمية الثلاثة، الابتدائية والإعدادية والعالية:

- "الوصول": يقيس هذا المؤشر معدلات الالتحاق الصافية في التعليم الابتدائي، ومعدلات الالتحاق الإجمالية في التعليم الإعدادي والعالي. تدلل الأرقام على أن لبنان والأردن ومصر وتونس حققت انجازات جيدة في مجال "الوصول" مقارنة مع اليمن والعراق والمغرب. ولقد جاء التمايز بين الدول أساساً بسبب التباين في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي.
- "المساواة": يقيس هذا المؤشر المساواة بين الجنسين في معدلات الالتحاق في مراحل التعليم الثلاث وفي توزيع سنوات التعليم. وتشير الأرقام إلى أن كافة دول المينا، عدا جيبوتي ومصر والعراق والمغرب واليمن، حققت مؤشر مساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم أعلى من (0.95). ومن الملفت للانتباه أن المؤشر يزيد على رقم 1 (أيّ أن التحاق الإناث أعلى من التحاق الذكور) في التعليم العالي في معظم دول المينا، وبشكل خاص في إيران والأردن والكويت والسعودية. أمّا بالنسبة للمساواة في توزيع سنوات الدراسة بين الجنسين، فإن الأردن وسوريا جاءتا في المقدمة.
- "الفعالية": جرى قياسها باستخدام معدلات التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الابتدائية. ويتراوح هذا المعدل بين 36% فقط في جيبوتي و106% في الضفة الغربية والقطاع.
- "النوعية": تم قياس هذه من زاويتين؛ معدل الأشخاص القادرين على القراءة والكتابة، والعلامات المسجلة في اختبارات جودة التعليم الدولية، مثلاً اختبار إتقان المعلومات الرياضية والعلمية (TIMSS).

تراوحت نسبة غير الأميين بين 29% في جيبوتي و93% في الكويت. ولقد تضاعفت هذه النسبة بين العام 1970 والآن في دول المينا بشكل عام. أمّا بالنسبة للاختبارات فإن تلاميذ إيران والأردن حققوا أعلى العلامات في العلوم، في حين حقق تلاميذ لبنان والمغرب أدناها. كما حقق تلاميذ الأردن ولبنان أعلى العلامات في الرياضيات في حين حصل تلاميذ المغرب والسعودية أدناها.

[15] http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/0,,contentMDK:21617643~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:256299,00.html

حال وضع المؤشرات الأربعة معاً (أنظر الشكل 1)، يتضح الفارق في محصلات الأنظمة التعليمية بين الدول، إذ جاءت الأردن والكويت على رأس القائمة، في حين حلت اليمن وجيبوتي في نهايتها. ويلاحظ أيضاً أن الضفة والقطاع تقعان في مركز متوسط بين القطبين. كما أن بنية المؤشر العام توضح أن التحديات التي تواجه كل دولة من دول المينا تختلف عن الأخريات. مثلا، إن التحدي الأبرز في مصر ما يزال يتمثل في الأمية، على الرغم من انجازاتها في مجال المساواة والالتحاق شبه الشامل. أمّا سوريا والجزائر، فإن المشاكل الأبرز التي تواجه النظام التعليمي فيهما تتمثل في ارتفاع معدلات التسرب.

شكل 1: المؤشر الموّحد لمخرجات النظام التعليمي في دول "المينا"

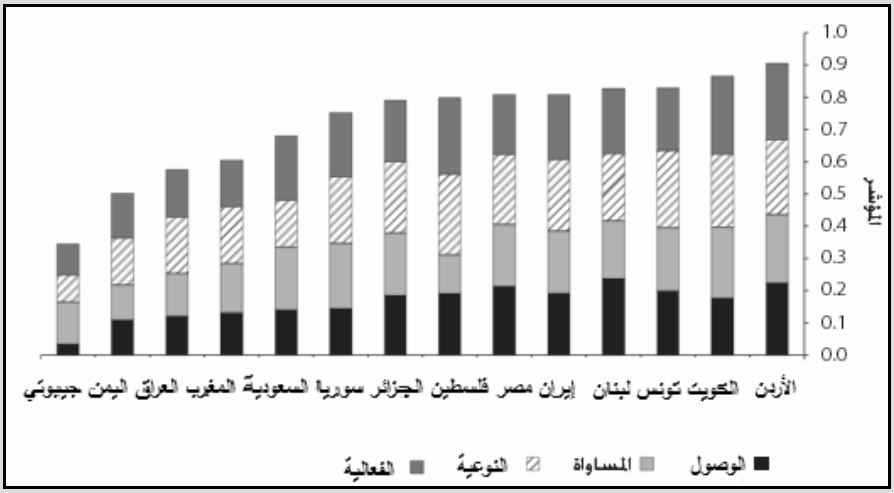

من المثير للاهتمام ملاحظة عاملين مترابطين عند المقارنة بين تطور الأنظمة التعليمية في دول المينا. الملاحظة الأولى أن أربعة بلدان في العينة شهدت صراعات سياسية واسعة النطاق منذ الستينات، ومع ذلك تمكنت من الاحتفاظ بأماكنها المتقدمة في مجال إصلاح التعليم: لبنان وإيران والكويت والضفة الغربية وقطاع غزة. ثانياً، لا يرتبط النجاح في تحقيق الأهداف التعليمية دائماً بمستوى دخل الفرد. صحيح أن أداء الكويت كان أفضل من جيبوتي أو اليمن، غير أن أداء الجزائر والسعودية، ذوات الدخل المرتفع نسبياً، كان أدنى من أداء الأردن وتونس. هذا يقود إلى النتيجة بأن لا الصراع ولا نقص الموارد يمثلان عنق زجاجة أمام إحراز تقدم في تنفيذ إصلاحات التعليم.

4- القطاع المصرفي[16]

شهدت البنود الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين بعض التغيرات نهاية الربع الثاني من العام 2013 مقارنة بالربع السابق. ومن هذه التحولات في جانب الأصول زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 4.4%، وتراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 3.2%. بالمقابل كانت زيادة ودائع العملاء بنسبة 1.5%، وتراجع حقوق الملكية بنحو 1.6% من أهم التغيرات التي طرأت في جانب الخصوم.

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

يلخص الجدول 4-1 تطورات البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين خلال الفترة من الربع الثاني عام 2012 حتى نهاية الربع الثاني عام 2013.

[16] بيانات أولية قابلة للتعديل.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين نهاية الربع الثاني، 2013

(مليون دولار)

البيان*	2012			2013	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إجمالي الأصول	**9,200.9**	**9,541.7**	**10,050.2**	**10,372.0**	**10,479.8**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	3,849.1	3,829.5	4,199.2	4,077.1	4,258.2
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3186.1	3,390.9	3,675.2	3,882.1	3,723.5
- أرصدة لدى سلطة النقد	883.6	938.8	998.9	1,031.3	970.3
- أرصدة لدى المصارف في فلسطين	340.4	294.6	372.6	368.3	350.7
- أرصدة لدى المصارف في الخارج	1962.1	2,157.5	2,303.7	2,482.5	2402.5
محفظة أوراق الدين المالية	824.7	752.9	745.3	799.0	827.7
النقدية والمعادن الثمينة	602.8	778.7	731.1	830.3	868.2
الاستثمارات	152.8	153.4	148.6	150.1	146.8
القبولات المصرفية	6.4	4.8	5.3	5.6	5.7
الموجودات الأخرى	579.0	631.5	545.5	627.8	649.7
إجمالي الخصوم	**9,200.9**	**9,541.7**	**10,050.2**	**10,372.0**	**10,479.8**
إجمالي ودائع الجمهور	6,912.9	7,200.8	7,484.1	7,713.2	7,830.9
حقوق الملكية	1210.5	1,240.0	1,257.5	1,297.4	1,276.4
أرصدة سلطة النقد والمصارف	502.2	501.4	725.2	734.7	731.0
المطلوبات الأخرى	139.8	139.8	139.2	156.5	169.9
القبولات المنفذة والقائمة	11.6	9.1	10.0	14.2	13.1
المخصصات والاهتلاك	423.9	450.6	434.2	456.0	458.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات) وليست كما في الأعداد السابقة بالصافي (لا تشمل المخصصات).

1. جانب الأصول (الموجودات)

بلغ إجمالي أصول المصارف العاملة في فلسطين مع نهاية الربع الثاني من العام 2013 حوالي 10,479.8 مليون دولار، مرتفعا بنسبة 1% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 13.9% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012. وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع جميع البنود المكونة للأصول باستثناء الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف التي تراجعت بنحو 4.1%. يأتي هذا الارتفاع ليؤكد الاتجاه التصاعدي لموجودات المصارف العاملة في فلسطين عبر السنوات، رغم بعض التغيرات الربعية. ويوضح الشكل 4-1 توزيع موجودات المصارف خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر.

ارتفعت إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثاني من العام 2013 بنحو 4.4% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 4.3 مليار دولار، ولتشكل 40.6% من إجمالي الموجودات. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنحو 93.6 مليون دولار، وبنسبة 7.5% مقارنة مع الربع السابق. كما ارتفعت تسهيلات القطاع الخاص المقيم بنحو 90.3 مليون دولار، وبنسبة 3.2% خلال نفس الفترة. وبذلك يلاحظ ارتفاع حصة القطاع العام لتبلغ حوالي 31.4% من إجمالي التسهيلات خلال الربع الثاني مقارنة مع 30.5% في الربع السابق، مقابل انخفاض حصة القطاع الخاص لتصل إلى 68.6% مقارنة مع 69.5% في الربع السابق.

شكل 4-1: الأهمية النسبية لبنود موجودات المصارف خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر من العام 2012

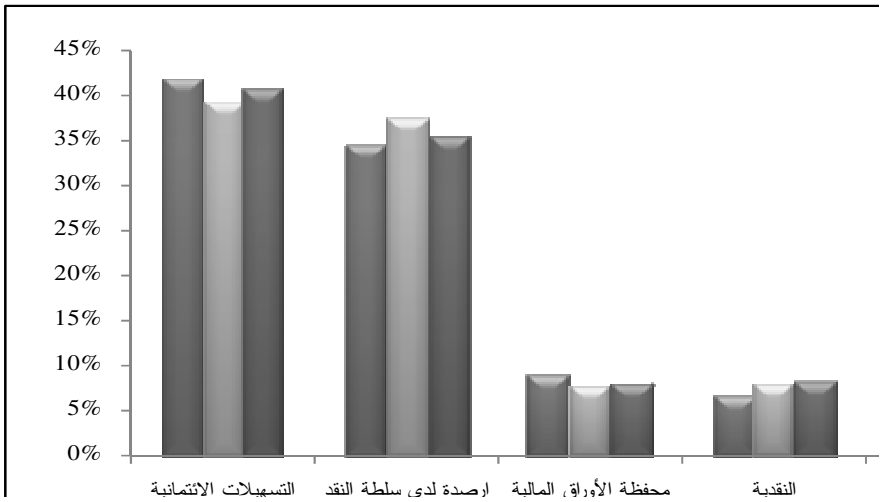

*أخرى تشمل الاستثمارات، والقبولات المصرفية، والموجودات الأخرى.

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

توزعت إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال هذا الربع بين قروض بنسبة 69.9%، وجاري مدين بنسبة 29.8%[17]، وتمويل تأجيري بنحو 0.3%. أما بالنسبة لتوزيع إجمالي التسهيلات حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت الضفة الغربية على حوالي 89.3% من إجمالي التسهيلات، في حين استحوذ قطاع غزة على النسبة الباقية وهي 10.7%. وقد تركز جزء كبير من التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 66.6%، يليها محافظة نابلس بنسبة 8.8%. أما في القطاع فتركزت معظم التسهيلات في محافظة غزة بنسبة 68.2%، يليها محافظة خانيونس بنسبة 8.5%.

جدول 4-2: توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة للفترة من الربع الثاني 2012-الربع الثاني 2013

مليون دولار

	2012			2013	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
حسب الجهة المستفيدة					
قطاع عام	1,204.5	1,115.8	1,407.4	1,243.6	1,337.2
قطاع خاص مقيم	2,589.9	2,659.9	2,746.7	2,792.3	2,882.6
قطاع خاص غير مقيم	54.7	53.8	45.1	41.2	38.3
حسب النوع					
قروض	2,705.6	2,829.2	2,950.3	2,914.1	2,975.0
جاري مدين	1,134.4	990.2	1,238.1	1,151.5	1,270.8
تمويل تأجيري	9.1	10.1	10.8	11.5	12.4
حسب العملة					
دولار أمريكي	2,276.5	2,280.4	2,255.1	2,221.5	2,288.0
دينار أردني	546.3	548.6	549.7	516.1	503.8
شيكل إسرائيلي	1,002.0	965.7	1,367.6	1,315.4	1,436.3
عملات أخرى	24.3	34.8	26.8	24.1	30.0
المجموع	**3,849.1**	**3,829.5**	**4,199.2**	**4,077.1**	**4,258.2**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

[17] وفقا لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) يجب الا تتجاوز تسهيلات الجاري المدين عن 30% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصرف.

أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملات المختلفة، فقد استمرت سيطرة الدولار وبنسبة 53.7%، ثم الشيكل الإسرائيلي بنسبة 33.8%، أما التسهيلات الممنوحة بالدينار الأردني فقد شكلت حوالي 11.8% (انظر جدول 4-2).

يشير الجدول 4-3 إلى هيمنة القروض الاستهلاكية على الحصة الأكبر بنسبة 28.5% وبقيمة 832.5 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2013، مرتفعة بنسبة 4.6% عن قيمتها في الربع السابق. يليها قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.8% (59.5% منها عبارة عن قروض للسكن والإقامة أو لتحسين ظروف المسكن). أما قطاع التجارة بشقيها الخارجية والداخلية فقد حصل على ما نسبته 18.3% من تسهيلات القطاع الخاص.

جدول 4-3: توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة للفترة من الربع الاول2012-الربع الأول 2013 (%)

القطاع الاقتصادي	2012			2013	
	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثانى
العقارات والإنشاءات	21.3	21.4	21.1	21.1	21.8
تطوير الأراضي	1.0	1.2	1.5	1.4	1.8
التعدين والصناعة	10.4	8.9	6.2	6.1	6.2
التجارة الداخلية والخارجية	21.0	20.8	18.0	18.3	18.3
الزراعة والثروة الحيوانية	1.2	1.2	1.3	1.0	1.2
السياحة والفنادق والمطاعم	2.1	2.0	2.1	2.0	2.1
النقل والمواصلات	0.9	0.8	0.8	0.8	0.9
الخدمات	10.5	9.6	9.6	9.9	8.4
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	2.1	2.4	2.2	2.2	1.8
تمويل شراء السيارات	4.1	4.3	4.1	4.2	4.2
تمويل السلع الاستهلاكية	18.8	20.2	28.0	28.1	28.5
أخرى في القطاع الخاص	6.6	7.1	5.1	4.9	4.8
مجموع التسهيلات (مليون دولار)	**2,644.6**	**2,713.7**	**2,791.8**	**2,833.6**	**2,920.9**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

✧ **الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف**

بلغت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف خلال الربع الثاني من عام 2013 حوالي 3.7 مليار دولار منخفضة بنحو 4.1% مقارنة مع الربع السابق. كذلك انخفضت أرصدة المصارف في الخارج بنسبة 3.2%، والتي تشكل ما نسبته 64.5% من مجموع أرصدة سلطة النقد والمصارف. وقد جاء انخفاض الأرصدة لدى المصارف في الخارج نتيجة لارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة في فلسطين.

2. جانب المطلوبات

تشكل ودائع العملاء (الجمهور) وحقوق الملكية الجزء الأكبر (86.9%) من إجمالي المطلوبات في المصارف العاملة في فلسطين. شكلت ودائع الجمهور حوالي 74.7% من مجموع المطلوبات في حين شكلت حقوق الملكية ما نسبته 12.2% خلال الربع الثاني من عام 2013. وقد سجلت ودائع الجمهور نموا بنحو 1.5% في الربع الثاني من العام 2013 مقارنة بالربع السابق، مقابل ارتفاع بنحو 13.3% مقارنة بالربع المناظر من عام 2012، لتصل 7,830.9 مليون دولار. أما حقوق الملكية فقد تراجعت بنحو 1.6% عن الربع السابق لتبلغ 1,276.4 مليون دولار، نتيجة لانخفاض الفائض في رأس المال بنحو 5.5%، ولكنها ظلت أعلى بنحو 5.4% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. وقد توزعت ودائع العملاء بين القطاع العام بنسبة 8.3%، والقطاع الخاص بنسب 91.7%، وقد سيطرت عليه ودائع القطاع الخاص المقيم وبنسبة 96.5%. وشكلت حصة الضفة الغربية حوالي 89.4% من اجمالي ودائع العملاء مقابل 10.6% حصة قطاع غزة.

شكل 4-2: النمو في ودائع الجمهور وحقوق الملكية خلال الفترة من الربع الثاني 2012 إلى الربع الثاني 2013

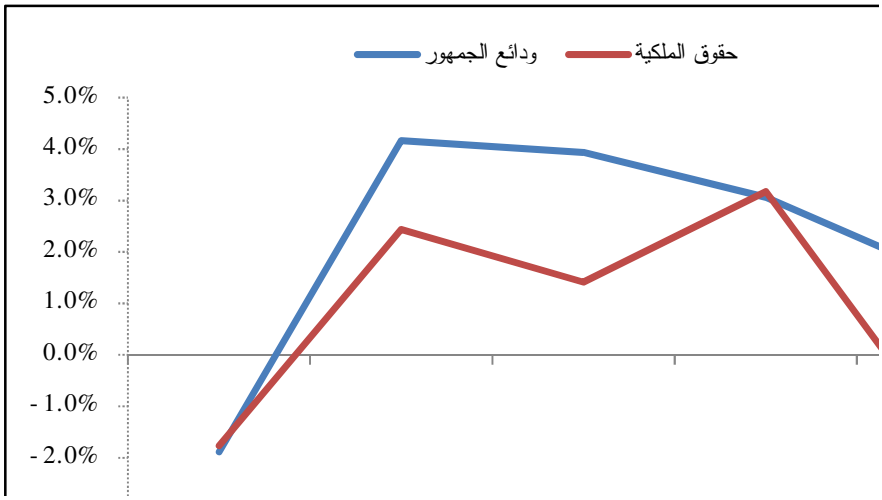

أما حسب نوع الوديعة، فقد شكلت الودائع الجارية (تحت الطلب) ما نسبته 40.4%، والودائع الآجلة 29.1%، وودائع التوفير 30.5% من إجمالي ودائع الجمهور. واستمرت سيطرة عملة الدولار الأمريكي على هذه الودائع (40.8%) تلاها عملة الشيكل (30.4%)، ثم الودائع بالدينار الأردني (24.2%)، أما العملات الأخرى فحازت على 4.6% فقط، أبرزها اليورو والجنيه الإسترليني (أنظر جدول 4-4).

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة للفترة من الربع الثاني 2012-الربع الثاني 2013

مليون دولار

	2012				2013	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام	515.8	566.4	620.2	691.4	651.6
قطاع خاص مقيم	6,182.1	6,409.2	6,621.3	6,786.0	6,924.7
قطاع خاص غير مقيم	215.0	225.2	242.6	235.8	254.6
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	2,689.9	2,894.8	2,984.4	3,121.0	3,163.1
ودائع أجلة	2124.1	2,167.6	2,234.9	2,258.9	2,276.2
ودائع توفير	2098.9	2,138.4	2,264.8	2,333.3	2,391.6
حسب نوع عملة الإيداع					
دولار أمريكي	2,709.7	2,789.0	3,063.0	3,120.3	3,196.9
دينار أردني	1,795.9	1,781.4	1,740.4	1,838.9	1,898.6
شيكل إسرائيلي	2,088.9	2,306.3	2,323.6	2,353.4	2,384.4
عملات أخرى	318.4	324.1	357.1	400.6	351.0
المجموع	**6,912.9**	**7,200.8**	**7,484.1**	**7,713.2**	**7,830.9**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

4-2 مؤشرات أداء المصارف

أظهرت المؤشرات العامة لأداء المصارف تغيرات متباينة خلال الربع الثاني من العام 2013. فقد انخفض مؤشر كفاية رأس المال بنحو 0.3 نقطة مئوية مقارنة مع الربع الأول من عام 2013، و1.1 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، ليصل إلى نحو 19.5%. ولكن المؤشر ما زال يعبر عن مستوى أعلى من الحد الأدنى المطلوب من سلطة النقد (12%) ومن الحد الأدنى الذي تطلبه لجنة بازل (8%).

انخفضت نسبة حقوق الملكية إلى الأصول خلال الربع الثاني 2013 مقارنة بالربع السابق والربع المناظر، لتصل نحو 12.2%، ويعزى ذلك إلى وتيرة النمو المستمرة في إجمالي الأصول. أما نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل (76.7%) فقد ارتفعت مقارنة بالربع السابق والمناظر من العام 2012.

من جانب أخر ارتفعت نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ودائع الجمهور بنحو 1.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 54.4%، وذلك نتيجة لزيادة التسهيلات الائتمانية بشكل أكبر من الزيادة في الودائع (انظر جدول 4-5). وعند المقارنة مع الربع المناظر من عام 2012، يلاحظ تراجع هذه النسبة بنحو 1.3 نقطة مئوية.

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف للفترة من الربع الثاني 2012 – الربع الثاني 2013

(نسبة مئوية)

المؤشر	2012			2013	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
كفاية رأس المال	20.6	20.5	20.4	19.8	19.5
حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	13.2	13.0	12.5	12.5	12.2
نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل	75.7	71.7	74.3	74.8	76.7
إجمالي التسهيلات الائتمانية/ودائع الجمهور (ودائع العملاء)	55.7	53.2	56.1	52.9	54.4
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	40.4	40.9	40.7	40.4	40.7
الأرصدة في الخارج/إجمالي الودائع*	26.2	28.0	28.1	29.4	28.1
ودائع العملاء/صافي الموجودات	76.4	77.5	76.4	76.3	76.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف)

✧ أرباح المصارف العاملة في فلسطين

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في فلسطين 32.4 مليون دولار نهاية الربع الثاني من العام 2013، مقارنة بنحو 39.9 مليون دولار في الربع السابق، ونحو 23.4 مليون دولار في الربع المناظر من عام 2012. وقد بلغ صافي دخل المصارف التراكمي خلال النصف الأول من العام 2013 حوالي 72.3 مليون دولار مقارنة مع 61.4 مليون دولار في النصف الأول من العام السابق. يوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الربع الثاني من العام 2013.

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف

(مليون دولار)

	2012				2013	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
صافي الإيرادات	**102.1**	**107.2**	**105.8**	**109.2**	**113.3**
الفوائد	77.3	76.9	78.6	81.7	86.9
العمولات	17.7	18.8	17.8	18.2	19.3
أوراق الدين المالية والاستثمارات	0.1	3.0	2.9	0.73	-0.21
عمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية	5.7	6.7	7.0	7.3	6.2
عمليات التحوط والمتاجرة (المشتقات)	0.03	0.4	0.1	0.13	0.07
الدخول التشغيلية الأخرى	1.3	1.4	0.6-	1.2	1.1
النفقات	**78.7**	**77.5**	**73.4**	**69.3**	**80.9**
النفقات التشغيلية	57.5	56.7	58.7	57.2	60.8
المخصصات	7.6	8.7	0.3	1.4	4.5
الضريبة	13.6	12.1	14.4	10.7	15.6
صافي الدخل*	**23.4**	**29.7**	**32.4**	**39.9**	**32.4**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

* صافي الدخل= صافي الإيرادات- النفقات

4-3 حركة المقاصة

تفيد بيانات غرفتي المقاصة التابعتين لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة، إلى زيادة عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثاني من العام 2013، حيث بلغ عددها 1.075 مليون شيك بقيمة 2,705.5 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 5.3% في العدد و16.3% في القيمة مقارنة مع الربع السابق. أما الشيكات المعادة فقد انخفضت بنسبة 19.5% من حيث العدد و3.1% من حيث القيمة مقارنة مع الربع السابق. (انظر جدول 4-7).

جدول 4-7: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من الربع الأول 2012- الربع الثاني 2013

الفترة		الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة	
		العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)
2012	الربع الأول	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3
	الربع الثاني	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6
	الربع الثالث	1,102,004	2,297.6	127,175	157.8
	الربع الرابع	1,137,567	2357.5	161,597	177.5
المجموع		**4,287,605**	**9,629.6**	**519,074**	**677.2**
2013	الربع الأول	1,021,161	2,326.7	139,098	164.4
	الربع الثاني	1,075,125	2,705.5	111,954	159.3
المجموع		**2,096,286**	**5,032.2**	**251,052**	**323.7**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-4 الانتشار المصرفي

بقي عدد المصارف العاملة في فلسطين ثابتاً عند 17 مصرفا، موزعة بين 7 مصارف محلية و10 مصارف وافدة. في حين ارتفع عدد الفروع بفرعين للمصارف المحلية ليصل عدد فروعها إلى 123 فرعا ومكتبا.

كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بمعدل 4.2% مقارنة بالربع السابق. ويوضح الجدول 4-8 الانتشار المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين حتى نهاية الربع الثاني من العام 2013.

جدول 4-8: الانتشار المصرفي في فلسطين حتى 2013/6/30

البند	المصارف المحلية	المصارف الوافدة	المجموع
عدد المصارف	**7**	**10**	**17**
عدد فروع ومكاتب المصارف	123	111	234
عدد أجهزة الصراف الآلي	260	210	470
عدد بطاقات ATM	105,671	31,213	136,884
عدد بطاقات الائتمان	23,472	32,617	56,089
عدد بطاقات الخصم المباشر(Debt Card)	142,497	228,568	371,065

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

4-5 الصرافون ومؤسسات الإقراض المتخصصة

بلغ عدد الصرافين المرخصين من قبل سلطة النقد 263 صراف خلال الربع الثاني من العام 2013، موزعين بواقع 225 في الضفة الغربية، و38 في قطاع غزة. أما من حيث الشكل القانوني فهناك 175 صراف يتمتعون بالصفة القانونية للشركة، و88 صراف يتمتعون بالصفة القانونية للفرد (انظر جدول 4-9).

جدول 4-9: عدد وتوزيع الصرافين المرخصين في فلسطين في الفترة

البيان	2012		2013	
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
عدد الصرافين المرخصين	**275**	**276**	**260**	**263**
حسب المنطقة الجغرافية				
الضفة الغربية	233	234	222	225
قطاع غزة	42	42	38	38
حسب الشكل القانوني				
أفراد	178	103	88	88
شركات	97	173	172	175

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

من ناحية أخرى، بقي عدد المؤسسات التي تزاول مهنة الإقراض المتخصص والأعضاء في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر (شراكة) 7 مؤسسات مع نهاية الربع الثاني من العام 2013 دون تغير عن الربع الأول. وتعمل هذه المؤسسات من خلال 60 فرعا ومكتبا موزعة في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبمحفظة ائتمانية بلغت حوالي 92.8 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 7.9% مقارنة مع الربع السابق. وقد ارتفع عدد العملاء النشيطون في هذه المؤسسات بنسبة 4.9% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 52,486 عميل، موزعين بين الضفة الغربية وقطاع غزة بنسب 67.4% و32.6% على التوالي. وقد بلغت نسبة النساء المقترضات 57.2% من إجمالي عدد المقترضين. وحصلت الضفة الغربية على حوالي 64.5% من إجمالي هذه القروض مقابل 35.5% حصل عليها قطاع غزة[18].

[18] الأرقام والبيانات الواردة في هذه الفقرة مصدرها "الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)".

بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

✧ مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية[19]: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2012 نحو 28%، وهي نفس النسبة تقريباً في العام 2011.
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام 2013، 49 شركة، وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (12 شركة)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (13 شركة). وتجدر الإشارة هنا أنه تم بدء تداول أسهم شركة جديدة في بورصة فلسطين في شهر حزيران في قطاع الصناعة، وهي شركة دار الشفاء لصناعة الأدوية (PHARMACARE).

✧ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثاني من العام 2013 نحو 3% مقارنة مع 2% خلال الربع الأول من نفس العام.
- نسبة الدوران[20]: بلغت هذه النسبة في الربع الثاني من العام 2013 نحو 2.9%، مقارنة مع 1.8% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع التأمين 5.1%، قطاع البنوك والخدمات المالية 4%، قطاع الاستثمار 2.9%، قطاع الخدمات 2.3% وقطاع الصناعة 2.1%.

✧ درجة التركيز[21]:

حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 77% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام 3201، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (34%)، بنك فلسطين (25%)، فلسطين للتنمية والاستثمار– باديكو (9%)، البنك الإسلامي الفلسطيني (6%)، ومصنع بيرزيت للأدوية (2%).

شكل 4-3: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثاني 2013

(مليون دولار)

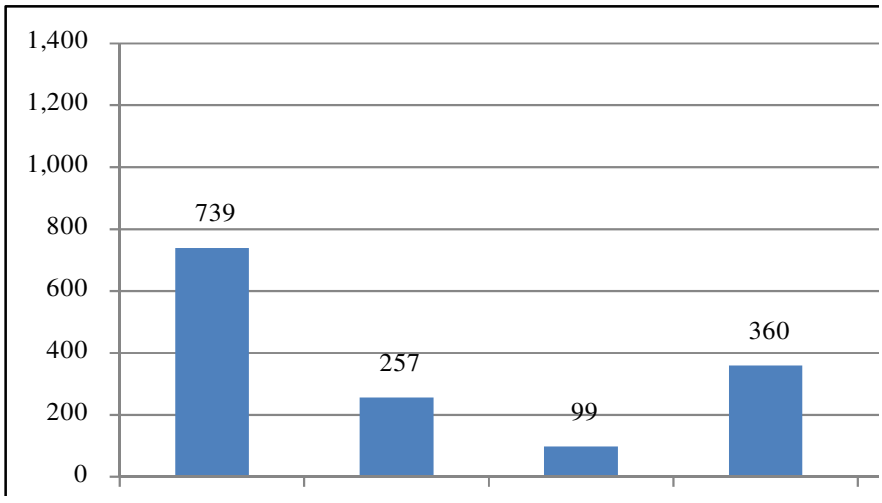

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

[19] يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

[20] يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

[21] يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام 2013 حوالي 2.8 مليار دولار، وهي نفس القيمة تقريبا في نهاية الربع الأول من نفس العام. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 47%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 27% (أنظر شكل 3-4).

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2013 نحو 43.7 مليون سهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 49% مقارنة مع الربع السابق. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 80.5 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2013، بارتفاع مقداره 59% عن الربع السابق، (أنظر شكل 4-4).

شكل 4-4: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الأول والثاني، 2013

(مليون دولار)

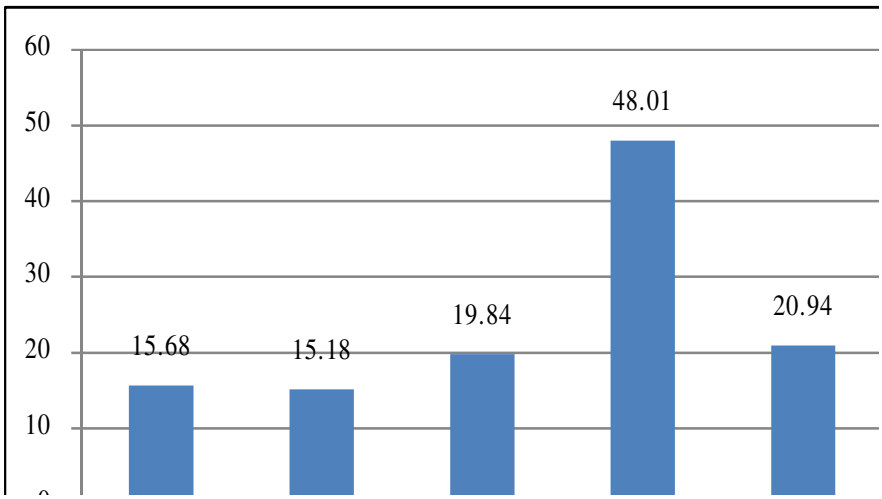

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاعي البنوك والخدمات المالية والخدمات على النصيب الأكبر منها في الربع الثاني من العام 2013، بنسبة 37% لكل منهما، يليهما قطاع الاستثمار بنسبة 13% (أنظر شكل 4-5).

شكل 4-5: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الثاني، 2013

(مليون دولار)

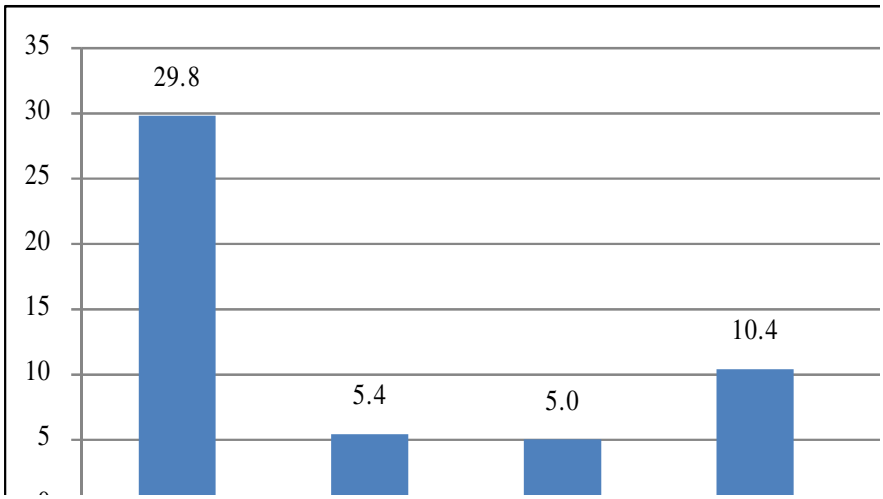

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الثاني من العام 2013 عند 452.52 نقطة، متراجعاً بـــ 20.48 نقطة عن إغلاق الربع السابق (انظر شكل 4-6) ومتقدماً بـــ 8.52 نقطة عن إغلاق الربع المناظر من العام السابق.

شكل 4-6: مؤشر القدس لأشهر الربع الأول والثاني، 2013

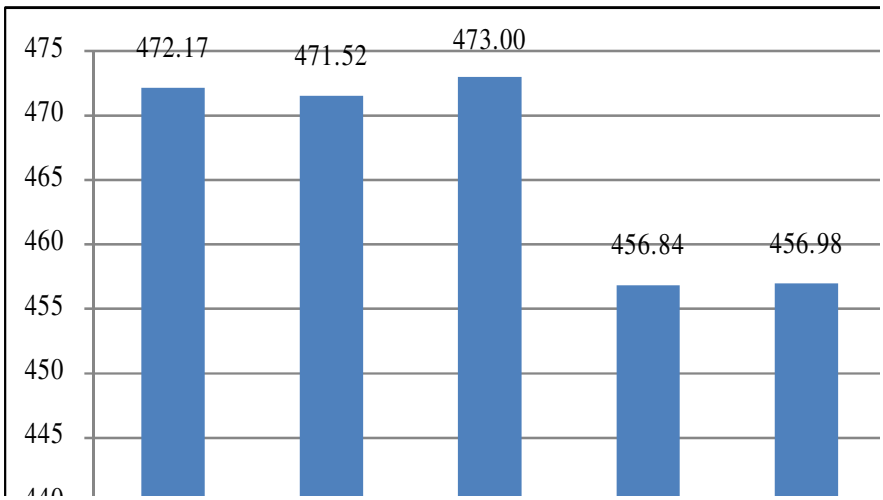

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 7: "المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع": تضمن ودائع 93% من المودعين

قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس في شهر أيار من العام الجاري بتوقيع قرار- قانون يتم بموجبه تأسيس "المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع". وتهدف هذه المؤسسة إلى حماية وتعويض أموال المودعين في البنوك في حال تعثر أي بنك من البنوك المرخصة من قبل سلطة النقد[22].

حدد مجلس إدارة المؤسسة في اجتماعه الأول في شهر أيلول الماضي سقف التغطية بعشرة ألاف دولار لكل حساب، وأن تكون العضوية إلزامية لجميع البنوك المرخصة لدى سلطة النقد. وكذلك حدد نسبة مساهمة البنوك في صندوق المؤسسة الاحتياطي بـــ 0.3% من قيمة الودائع في كل بنك سنوياً، بالإضافة إلى اشتراكات سنوية تقوم البنوك بدفعها لصندوق المؤسسة. في المقابل ستساهم الحكومة في رأس مال المؤسسة بمبلغ 20 مليون دولار. ويذكر أن المؤسسة، التي يرأس مجلس إدارتها محافظ سلطة النقد، سوف تمارس مهامها عبر صندوقين منفصلين، الأول لضمان الودائع في المصارف التقليدية، والآخر للودائع في المصارف الإسلامية، حيث سيتم إدارة الصندوق الثاني وفق لأحكام الشريعة.

سوف تساهم المؤسسة "الفلسطينية لضمان الودائع" في تعزيز شبكة الأمان المالي وستساهم بتعزيز ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، كما ستشجع على المزيد من الادخار والإيداع. ومن الملفت للنظر أنه على الرغم من التدني النسبي لمبلغ الودائع التي ستقوم المؤسسة بضمانها في مرحلة الإطلاق (10 ألاف دولار أو ما يعادلها)، إلا أن إحصاءات سلطة النقد تشير إلى أن هذا يعني أن المؤسسة سوف تغطي نحو 93% من المودعين في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

22 http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=154602

صندوق 8: مؤشر "دورة الأعمال" في الأراضي الفلسطينية

تُعنى كافة الدول، إلى جانب تطوير جودة ودقة البيانات الاقتصادية التي تنتجها، بتوفير البيانات المطلوبة بأقل فارق زمني عن الفترة المقاسة. وبالرغم من التطوّر الحاصل في هذا المجال، لا يزال الاقتصاديون يعانون من تأخر صدور البيانات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الكلي، لا سيما بيانات الحسابات القومية التي يتم استخدامها بشكل مكثّف للدلالة عن الوضع الاقتصادي، حيث تصدر بفارق زمني ملموس عن الفترة موضوع الحديث، بالإضافة إلى كونها تخضع لتعديلات متعددة للوصول إلى الأرقام النهائية، والتي تستغرق فترة زمنية قد تصل إلى سنة.

سعت المؤسسات الاقتصادية إلى اشتقاق مؤشرات اقتصادية تتوفر بسرعة لتجاوز القصور من عدم توفّر البيانات الآنية والتوقعات المستقبلية. وتعتبر مؤشرات دورة الأعمال من أبرز الأمثلة على ذلك، إذ يمكن أن توفر مؤشرات لقياس الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي، وقياس التذبذبات المحتملة والمتوقعة في مستويات الإنتاج، والتشغيل، والأسعار وغيرها.

قامت سلطة النقد مؤخرا وبالتعاون مع اتحاد الصناعات الفلسطينية بصياغة "مؤشر دورة الأعمال" في الأراضي الفلسطينية. وهذا عبارة عن مؤشر شهري يقيس الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي، والتذبذبات التي حدثت والمتوقعة في مستويات الإنتاج، والتشغيل، والأسعار وغيرها. ويوفر هذا المؤشر معلومات أساسية تعطي فكرة سريعة عن الظروف والاتجاهات الاقتصادية دون الحاجة لانتظار صدور البيانات الإحصائية الدقيقة التي يستغرق إعدادها فترات طويلة، لا سيما بيانات الحسابات القومية.

المنهجية

يقوم "مؤشر دورة الأعمال" بالأساس على إجابات وتوقعات عينة ممثلة من شركات القطاع الصناعي تعمل في 10 قطاعات صناعية فرعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتم اختيار هذه الشركات باعتماد طريقة "العينة العشوائية الطبقية". يقوم المسح بسؤال أفراد العينة عن تقديراتهم لما طرأ ولما سيطرأ على مؤشرات الإنتاج، والمبيعات، والمخزون، والتشغيل لديهم خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وخلال الأشهر الثلاثة القادمة. ويتوجب على أفراد العينة الإجابة لتسجيل تقديراتهم على شكل اتجاه التبدل فقط، أي هل حدث/تتوقع أن يحدث ارتفاع أو انخفاض أو ثبات بالمؤشرات موضع السؤال. بعد الحصول على إجابات العينة، تتم معالجة البيانات لاستخلاص مؤشر كمي يعطي فكرة عامة وسريعة عما طرأ على الاقتصاد، وعما يتوقع الصناعيون أن يطرأ في المستقبل القريب، في الضفة والقطاع كل على حدة، وفي الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام كمتوسط مثقل للظروف في المنطقتين.

تتراوح قيمة المؤشر بين + 100 و– 100. وكلما ارتفعت القيمة الموجبة للمؤشر كلما دلل ذلك على قوة حدوث/توقع التحسن في الأوضاع الاقتصادية (100+ تعني أن جميع أفراد العينة/الشركات أجابت بأن الإنتاج والمبيعات والعمالة ازدادت وسوف تستمر في الزيادة في المستقبل القريب). وبالعكس فيما يخص القيم السالبة، فهي تدلل على أن الأوضاع الاقتصادية سيئة، وتزداد قوة السوء كلما اقتربت قيمة المؤشر من سالب 100. أما اقتراب قيمة المؤشر من الصفر، فهو يدلل إلى أن الأوضاع ثابتة على حالها، وأنها ليست بصدد التغير في المستقبل القريب.

النتائج

قام اتحاد الصناعات الفلسطينية بإجراء المسح الأول في شهر تشرين الثاني 2012. وقد شاركت 221 شركة فلسطينية في الإجابة على المسح (10% من مجمل الشركات المسجلة في اتحاد الصناعات). وبلغت قيمة المؤشر في الشهر الأول لإصداره 14.06– في الأراضي الفلسطينية (22.54– في الضفة الغربية مقابل 9.14 في غزة).

يسجل الشكل 1 قيمة مؤشر "دورة الأعمال" في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة بين تشرين الثاني 2012 وآب 2013. ويلاحظ التذبذب الشديد في قيمة المؤشر، وأن التماوج أعلى في الضفة الغربية منه في قطاع غزة. كذلك يلاحظ أن المؤشر بدأ بقيمة مرتفعة نسبيا في قطاع غزة. ويعزى هذا إلى المناخ والتوقعات الإيجابية التي سادت آنذاك بتأثير مشاريع إعادة الإعمار في القطاع خلال 2011 و2012 وما رافقها من ارتفاع في النمو الاقتصادي والتشغيل. إلا أن قيمة المؤشر عادت وانخفضت ووصلت إلى مستوى متدني في شهر آب. ولعل السبب في ذلك يعود إلى تأثير الاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر وتوقع انعكاس ذلك سلبيا على اقتصاد قطاع غزة. في

المقابل بدأ المؤشر في الضفة الغربية بقيمة سالبة إلا أنه استمر في الارتفاع ووصل إلى قيمة موجبة في الأشهر الأخيرة مما يشير إلى تطور إ

يجابي في التوقعات مقارنة بالأشهر الأولى، هذا على الرغم من القيمة الموجبة متدنية وتكاد تكون قريبة من الصفر. أيضاً يجب ملاحظة أن قيمة المؤشر في الأراضي الفلسطينية ككل كانت سالبة على امتداد الأشهر المسجلة ما عدا في شهر واحد هو أيار.

الخطوة التالية التي يتوجب القيام بها بعد صياغة وقياس مؤشر "دورة الأعمال" هي تقييم مدى دقة وصواب توقعات هذا المؤشر. ويتم ذلك عبر مقارنة قيمة المؤشر المتوقعة (أي للأشهر الثلاثة المستقبلية) مع التطور الفعلي المسجل للناتج المحلي الإجمالي والإنتاج والتشغيل. ومن المؤمل أن تقوم سلطة النقد بهذا التقييم حال توفر سلاسل زمنية كافية طويلة نسبياً للمؤشر.

شكل 1: مؤشر "دورة الأعمال" في الضفة والقطاع وفي الأراضي الفلسطينية

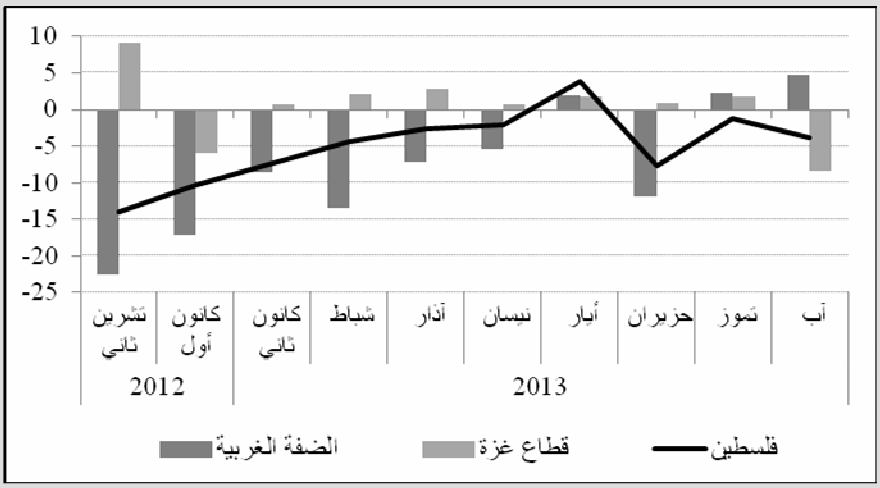

المصدر: سلطة النقد (2013). مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، آب 2013.

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[23]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الثاني من العام 2013 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2013 نحو 317 شركة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 17% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 14% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. (أنظر جدول 5-1).

[23] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2013)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013
الربع الأول	247	454	334	389	319	272
الربع الثاني	334	412	428	373	278	317
الربع الثالث	315	349	164	287	228	
الربع الرابع	287	438	290	337	245	
المجموع	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**	**1,070**	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام 2013 حوالي 67.5 مليون دينار أردني[24]. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 53% مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع الصناعة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2013، بنسبة 43% (29.1 مليون دينار)، يليه قطاع التجارة الذي استحوذ على 27% (18.5 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، وجاء في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الخدمات والإنشاءات بنسب 15% و8% على التوالي (10.2 و5.1 مليون دينار) (أنظر شكل 5-1).

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني، 2013

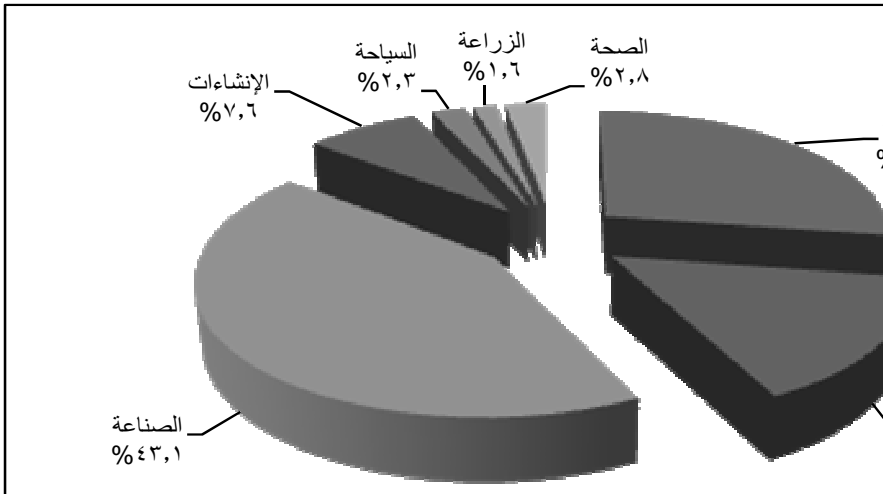

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2013 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (132 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (173 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (12 شركات)، واستحوذ كل منها على 23%، 49%، و28% (على التوالي) من إجمالي قيمة رأس المسجل خلال نفس الفترة (انظر جدول 5-2).

[24] تم تسجيل الشركات الربع الثاني من العام 2013 بثلاث عملات وهي: الدينار الأردني والدولار واليورو. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الأردني والذي بلغ (0.7059)، وصرف اليورو. مقابل الدينار الأردني بمقدار (0.9216).

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2010 وأرباع العام 2011 (مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة أجنبية	
الربع الأول 2012	15.514	35.488	5.000	30.110	86.112
الربع الثاني 2012	17.580	17.594	0	2.123	37.296
الربع الثالث 2012	11.281	15.050	0	428.127	454.458
الربع الرابع 2012	12.115	28.233	0	17.628	57.976
2012	**56.490**	**96.365**	**5.000**	**477.988**	**635.842**
الربع الأول 2013	13.936	16.346	0	14.346	44.347
الربع الثاني 2013	**15.370**	**33.357**	**0**	**18.730**	**67.457**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2012.

5-2 رخص الأبنية في فلسطين

إن عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. وهناك تماوج موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

شهد الربع الثاني من العام 2013 ارتفاعاً في عدد الرخص الصادرة بمقدار 9.6% مقارنة مع الربع الأول من العام 2013. وارتفاعاً بمقدار 14.2% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012.

كما يلاحظ زيادة مجموع المساحات المرخصة بنسبة 24.3% خلال الربع الثاني 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012 (انظر الجدول 5-3).

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في فلسطين، 2012-2013 (المساحة ألف م2)

المؤشر	2012					2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني
مجموع الرخص الصادرة	**2,172**	**2,190**	**1,778**	**2,099**	**8,239**	**2,281**	**2,501**
مبنى سكني	1,904	1,930	1,624	1,860	7,318	2,053	2,282
مبنى غير سكني	268	260	154	239	921	228	219
مجموع المساحات المرخصة	**976.8**	**870.1**	**805.9**	**1,125.5**	**3,778.3**	**1,001.0**	**1,081.6**
عدد الوحدات الجديدة	3,317	3,006	3,107	3,673	13,103	3,173	3,540
مساحة الوحدات الجديدة	618.2	518.6	529.6	636.5	2,302.9	541.4	593.5
عدد الوحدات القائمة	526	643	541	623	2,333	1,035	829
مساحة الوحدات القائمة	109.0	106.3	92.7	112.5	420.5	171.8	144.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

5-3 استيراد الأسمنت

ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2013 بمقدار 57.0% مقارنة مع الربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، يلاحظ ارتفاع كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين بمقدار 14.6%. جاء هذا الارتفاع (بين الربعين المتناظرين) نتيجة ارتفاع الاسمنت المستورد إلى الضفة (15.1%)، وارتفاع الاسمنت المستورد إلى غزة (2.2%). (انظر جدول 4-5).

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2012-2013 (ألف طن)

المؤشر	2012				2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الضفة الغربية	254.3	341.9	292.4	328.3	246.3	393.4
قطاع غزة	12.6	13.5	13.1	9.4	13.1	13.8
فلسطين	266.9	355.4	305.5	337.7	259.4	407.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- سجلات إدارية، 2013. رام الله- فلسطين.

جدول 5-4: عدد رخص الأبنية الصادرة في فلسطين، 2012-2013 (المساحة ألف م2)

المؤشر	2012					2013	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني
مجموع الرخص الصادرة	**2,172**	**2,190**	**1,778**	**2,099**	**8,239**	**2,281**	**2,501**
مبنى سكني	1,904	1,930	1,624	1,860	7,318	2,053	2,282
مبنى غير سكني	268	260	154	239	921	228	219
مجموع المساحات المرخصة	**976.8**	**870.1**	**805.9**	**1,125.5**	**3,778.3**	**1,001.0**	**1,081.6**
عدد الوحدات الجديدة	3,317	3,006	3,107	3,673	13,103	3,173	3,540
مساحة الوحدات الجديدة	618.2	518.6	529.6	636.5	2,302.9	541.4	593.5
عدد الوحدات القائمة	526	643	541	623	2,333	1,035	829
مساحة الوحدات القائمة	109.0	106.3	92.7	112.5	420.5	171.8	144.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

5-4 تسجيل السيارات

يرصد هذا القسم أعداد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية، والمستوردة من إسرائيل والخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من السكان والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من هذا العام 3,883 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 13 % مقارنة مع الربع الأول من العام وارتفاعا بنحو 7% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 50% من السيارات المسجلة خلال الربع الثاني من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 33% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و17% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي (أنظر جدول 5-5).

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الثاني 2012	1,359	1,588	681	3,628
الربع الأول 2013	1,274	1,345	815	3,434
نيسان	457	412	206	1,075
أيار	482	780	258	1,520
حزيران	372	736	180	1,288
الربع الثاني 2013	1,311	1,928	644	3,883

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

الربع الثاني

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 107 فندقاً في نهاية الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع 101 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2013. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2013 ما مجموعه 153,085 نزيلاً، أقاموا 376,848 ليلة مبيت.

وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2012 انخفض عدد النزلاء بنسبة 3.9%، في حين ارتفع بنسبة 27.1% مقارنة مع الربع السابق (أنظر جدول 5-6).

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2011-2013

المؤشر	2011	2012					2013	
	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني
عدد الفنادق العاملة	91	90	87	94	98	98	101	107
متوسط عدد العاملين	2,091	2,379	2,493	2,447	2,476	2,449	2,635	2,793
عدد النزلاء	507,372	117,470	159,254	146,612	152,159	575,495	120,441	153,085
عدد ليالي المبيت	1,245,509	292,684	371,563	310,327	362,286	1,336,860	279,591	376,848
متوسط إشغال الغرف	1417.1	3,216.3	1,762.9	1,487.6	1,519.7	1,513.7	1,212.0	1,539.2
متوسط إشغال الأسرة	3412.4	3,152.1	4,087.3	3,369.2	3,937.9	3,652.6	3,106.6	4,141.2
نسبة إشغال الغرف %	28.4	25.3	34.4	28.3	28.2	29.1	22.0	26.2
نسبة إشغال الأسرة %	31.9	28.4	34.8	27.8	31.9	30.7	24.6	30.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

صندوق 9: 43 مليون دولار أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني عام 2012

أصدر صندوق الاستثمار الفلسطيني، وهو الصندوق السيادي المسؤول عن إدارة أموال الشعب الفلسطيني، مؤخراً تقريره السنوي للعام 2012.[25] يرصد التقرير أداء الصندوق على المستويات المالية والاقتصادية والبناء المؤسسي. على المستوى المالي، بلغت موجودات الصندوق خلال العام 2012 حوالي 783 مليون دولار. كما بلغ العائد على البرنامج الاستثماري للصندوق حوالي 43 مليون دولار (قبل الضرائب) خلال العام. ولقد قام الصندوق بتحويل مبلغ 30 مليون دولار إلى وزارة المالية كدفعة مقدمة عن أرباح العام 2012. وبذلك يصل مجموع الأرباح التي قام الصندوق بتحويلها إلى خزينة الدولة 683.6 مليون دولار منذ العام 2003 وحتى نهاية العام 2012.

على المستوى الاقتصادي وكما جاء في التقرير السنوي، تابع الصندوق العمل على سياسة زيادة أصوله الاستثمارية داخل فلسطين على حساب الاستثمار الخارجي لتصبح نسبتها 84% من إجمالي الاستثمارات خلال العام 2012، مقارنة مع 80% خلال العام 2011، علما بأن نسبة استثمارات الصندوق في فلسطين من استثماراته الكلية لم تزد على 30% في العام 2007.[26]

نجح الصندوق في تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع التي ساهمت بتوفير فرص عمل جديدة، وعملت على تفعيل قطاعات اقتصادية حيوية كقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، القطاع العقاري وغيرها. ولقد عمل الصندوق على تنفيذ معظم مشاريعه بالشراكة مع شركات القطاع الخاص. وتبعا للتقرير، ساهمت مشاريع وبرامج الصندوق في توفير حوالي 1,300 فرصة عمل مباشرة خلال العام 2012 وبخلق قيمة مضافة بلغت أكثر من 70 مليون دولار.

يذكر التقرير أن صندوق الاستثمار الفلسطيني يقوم بإدارة مجموعة من المحافظ والبرامج الاستثمارية تتكون من ستة برامج، هي:

أولاً، الاستثمار في قطاع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. قام صندوق الاستثمار بإطلاق برنامج "شراكات" خلال العام 2012 للعمل كمنصة استثمارية وتمويلية. يضم البرنامج عدداً من الصناديق الاستثمارية والبرامج التمويلية التي تستهدف قطاعات متخصصة كالصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والتمويل المتناهي الصغر. ويذكر التقرير أنه حتى نهاية العام 2012 تم إقراض وضمان قروض بقيمة إجمالية تصل إلى 80 مليون دولار. كما تم خلال العام 2012 الموافقة على 4 مشاريع من بين عدد من المشاريع التي تم دراستها من خلال برنامج شراكات.

ثانياً، المحفظة العقارية والسياحية. ويدير هذه المحفظة مجموعة "عمار" العقارية. ومن أبرز المشاريع ضاحيتا "الريحان" و"الجنان" في كل من رام الله وجنين، ومشروع "الإرسال سنتر"، وعدد من المشاريع الفندقية مثل "الجراند بارك" و"قصر جاسر" في مدينتي رام الله وبيت لحم، و"البازار" و"فندق جولدن جيت" في القدس.

ثالثا، برنامج البنية التحتية، ومن الأمثلة على المشاريع التي قام الصندوق بالاستثمار بها ضمن هذه المحفظة مشروع "غاز غزة" والذي من المتوقع أن يوفر على الاقتصاد الفلسطيني ما يزيد على 560 مليون دولار سنوياً من مستوردات مصادر الطاقة. ومن المتوقع أن تبلغ إيرادات السلطة الفلسطينية ما بين 45–50% من عوائد المشروع لتصل إلى 2.5 مليار دولار طوال فترة عمر المشروع.

رابعاً، محفظة الاستثمارات الرأسمالية الاستراتيجية، والتي يحرص الصندوق من خلالها على أن يكون له استثمارات استراتيجية في شركات كبرى، ذات أهمية للاقتصاد الوطني. وتندرج استثمارات الصندوق في كل من "الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية"، و"الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك)"، و"البنك الإسلامي الفلسطيني"، و"البنك الإسلامي العربي" ضمن هذا الإطار.

خامساً، محفظة الأسواق المالية، بلغت استثمارات الصندوق في الأسواق المالية ما يزيد عن 250 مليون دولار أمريكي مع نهاية عام 2012. وقد شكلت نسبة الاستثمار في السوق المالي الفلسطيني ما يقارب 77% من إجمالي أصول استثمارات المحفظة هذه.

سادساً، برنامج تطوير البحر الميت والأغوار الفلسطينية. جاء في التقرير أن صندوق الاستثمار الفلسطيني يقوم بعدد من المبادرات في قطاعات اقتصادية مختلفة من بينها إعداد برنامج تطويري للمنطقة، ولكن حالت الإجراءات الإسرائيلية دون تنفيذ العديد من برامج ومشاريع هذا البرنامج. تم خلال العام 2012 إطلاق "المنطقة الصناعية الزراعية" في أريحا. هذا إلى جانب مبادرات استراتيجية طويلة الأمد في منطقة البحر الميت والأغوار مثل "مدينة ضوء القمر السياحية" التي ترمي إلى تطوير الجانب الفلسطيني من البحر الميت، و"مدينة القمر"، وهو مشروع تشييد مدينة سكنية في منطقة الأغوار، و"شركة ثمار الطبيعة" وهي شركة استثمارية زراعية في منطقة الأغوار متخصصة في مجال زراعة الأعشاب الطبية عالية الجودة وتصديرها إلى دول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي وأمريكا.

---

[25] جميع المعلومات الواردة في الصندوق مأخوذة من التقرير السنوي لصندوق الاستثمار الصادر عن عام 2012.

[26] التقرير السنوي 2010، صندوق الاستثمار الفلسطيني.

صندوق 10: 1,200 طن فاقد زيت الزيتون في المعاصر في السنة الماسية

وضع د. عايد عبد الحميد، من المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية، دراسة تناول فيها نسب وقيم الفاقد من زيت الزيتون في معاصر الزيتون بالضفة الغربية. شملت الدراسة عينة من 299 معصرة تم فحصها خلال الفترة ما بين 15 تشرين أول 2012 و 5 كانون أول 2012. وقامت الدراسة بتوزيع المعاصر إلى أربع فئات بناءً على نسبة فاقد الزيت في الجفت في كل منها:

جدول 1: توزيع المعاصر حسب نسب فاقد زيت الزيتون أثناء العصر

الفئة	نسبة فاقد الزيت في الجفت(%)	عدد المعاصر في الضفة الغربية
الفئة الأولى	أقل من 5	8
الفئة الثانية	ما بين 5- 8	46
الفئة الثالثة	ما بين 8- 10	29
الفئة الرابعة	أكثر من 10	216

يتبين من الجدول أن معظم المعاصر في الضفة الغربية تقع في الفئة الثانية والرابعة، حيث أن 15% من المعاصر تتراوح نسبة فاقد الزيت فيها من الجفت بين 5-8%. في حين أن 75% من المعاصر تزيد نسبة الفاقد من الزيت فيها عن 10%. في المقابل فإن نسبة المعاصر التي تقل نسبة الفاقد فيها عن 5% لا تتعدى 3%. وتبين الدراسة أن معدل نسبة الفاقد من زيت الزيتون في الجفت بلغت 12% بالمتوسط في الضفة الغربية، وهذه النسبة أعلى بمقدار يتراوح بين 4-7% عن نسبة الفاقد على المستوى العالمي الذي يتراوح بين 5-8%.

توصلت الدراسة، على ضوء الافتراض بأن فاقد الزيت في الضفة الغربية يزيد بنسبة 3% عن المستوى العالمي، وأن كمية فاقد الزيت تصل إلى 1,200 طن من زيت الزيتون في السنة الماسية[27] (التي ينتج فيها 40 ألف طن من الجفت). وتبلغ قيمة هذه الخسارة بنحو 20 مليون شيكل (على حساب 17 شيكل لكل كيلو غرام من الزيت). أما في السنة الشلتونية (التي يصل فيها إنتاج الجفت إلى 13 ألف طن فقط) فإن كمية الفاقد من الزيت تصل إلى 294 ألف طن من زيت الزيتون (و خسارة بقيمة 5 ملايين شيكل).

ونوهت الدراسة إلى أن الارتفاع النسبي لفاقد زيت الزيتون في معاصر الضفة يأتي نتيجة عدد من المشاكل داخل معاصر الزيتون مثل عدم الصيانة ونقص الخبرة وعدم كفاءة العاملين في هذه المعاصر. يضاف إلى ذلك عامل يتعلق بالاختلاف في طريقة تسديد تكاليف عصر الزيتون. إذ أوضح البحث ارتفاع نسبة الفاقد من زيت الزيتون في جنوب الضفة الغربية (خاصة في مدينة الخليل ويطا ودورا) مقارنة مع شمال الضفة. وتعود أسباب ذلك، حسب الدراسة، إلى أن دفع تكاليف العصر في الشمال يتم عن طريق إعطاء صاحب المعصرة نسبة من الزيت الذي يتم إنتاجه (وهو ما يدفع صاحب المعصرة إلى تقليل الفاقد قدر الإمكان)، أما في الجنوب فيتم دفع التكاليف نقدا.

[27] من المعلوم أن إنتاج الزيتون في الضفة الغربية يشهد دورة كل سنتين، إذ يكون المحصول وفيراً في سنة من السنوات (تدعى السنة الماسيّة) ثم ينقلب شحيحاً في السنة اللاحقة، السنة الشلتونية، وهكذا دواليك.

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين انخفاضاً مقداره 0.40% خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة بالربع الأول من العام. بينما سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.76% خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني هي أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة، إذ انخفضت أسعار هذه المجموعة بمقدار 1.65% مقارنة مع الربع الأول من العام 2013. في حين ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 0.83% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012 (أنظر جدول 6-1).

جدول 6-1: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في فلسطين

المجموعة	نسبة تغير الربع الثاني 2013 عن الربع الأول 2013	نسبة تغير الربع الثاني 2013 عن الربع الثاني 2012
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	(1.65)	0.83
المشروبات الكحولية والتبغ	5.54	14.29
الأقمشة والملابس والأحذية	(0.38)	(0.81)
المسكن ومستلزماته	0.07	2.76
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.57	3.20
الخدمات الطبية	0.66	2.07
النقل والمواصلات	(1.30)	(1.34)
الاتصالات	(0.04)	(0.42)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	(0.67)	(0.29)
خدمات التعليم	4.31	5.88
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.21	3.78
سلع وخدمات متنوعة	(2.20)	(0.68)
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	(0.40)	1.76

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار)

يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة بالربع السابق. انخفضت أسعار مجموعة الخضروات الطازجة بمقدار 13.99%، حيث انخفضت أسعار الخيار بمقدار 27.06%، (وصل سعر خيار بيوت بلاستيكية إلى 2.87 شيكل/ 1 كغم خلال شهر حزيران 2013). كما انخفضت أسعار البندورة بمقدار 23.65%، (وصل سعر البندورة بيوت بلاستيكية - محلي إلى 2.25 شيكل/1 كغم خلال شهر حزيران). وقد طرأ انخفاض أيضاً على أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بمقدار 4.88%، (وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص- إسرائيلي إلى 6.76 شيكل/ 1 لتر خلال شهر أيار 2013). في المقابل ارتفعت أسعار مجموعة الفواكه الطازجة بنسبة 5.72%، حيث ارتفع سعر الليمون الحامض بنسبة 40.68%، (وصل سعر الليمون الأصفر - إسرائيلي إلى 4.01 شيكل/1 كغم خلال شهر حزيران)، كما ارتفعت أسعار مجموعة الدواجن الطازجة بنسبة 4.51%، حيث ارتفعت أسعار الدجاج الطازج دون الريش بنسبة 6.13%، (وصل سعر دجاج طازج دون الريش- محلي إلى 18.69 شيكل/ 1 كغم خلال شهر أيار 2013). كما ارتفعت أسعار مجموعة اللحوم الطازجة بنسبة 1.04% حيث ارتفعت أسعار لحوم الغنم الطازجة بنسبة 1.28%، (وصل سعر لحم الغنم الطازج مع العظم- محلي إلى 68.70 شيكل/ 1 كغم خلال شهر نيسان 2013).

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2013

السلع الاستهلاكية الأساسية	نسبة تغير الربع الثاني 2013 عن الربع الأول 2013
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	(4.88)
أسعار الوقود المنزلي	(0.45)
الخضراوات الطازجة	(13.99)
اللحوم الطازجة	1.04
السكر	(3.31)
الأرز	(0.65)
الدواجن الطازجة	4.51
الطحين	(2.51)
منتجات الألبان والبيض	(1.61)
الفواكه الطازجة	5.72

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

6-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) انخفاضاً مقداره 0.22% خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة بالربع الأول من العام 2013. نتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار السلع الزراعية بمقدار 0.67% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما سجلت أسعار السلع ضمن مجموعة الصناعات التحويلية انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.06% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، في حين ارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.96%، وأسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 0.70%. وعلى مستوى السلع المستوردة انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة بمقدار 0.93%، في حين ارتفعت أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 0.03%. وبمقارنة الربع الثاني 2013 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 1.40%.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) انخفاضاً مقداره 1.02% خلال الربع الثاني من العام 2013 مقارنة بالربع الأول من العام 2013. نتيجة لانخفاض أسعار السلع ضمن مجموعة صيد الأسماك والجمبري بمقدار 9.69% (والتي تشكل 0.20% من سلة أسعار المنتج)، وأسعار السلع الزراعية بمقدار 3.27% (وهي تشكّل 36% في سلة أسعار المنتج). بينما سجلت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.30% خلال الربع الثاني من العام 2013 بالمقارنة مع الربع الأول من العام نفسه (وهي تشكّل 61.66% في سلة أسعار المنتج). في حين بقيت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر مستقرة (والتي تشكل 2.13% من سلة أسعار المنتج). وعلى مستوى السلع المحلية سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج انخفاضاً مقداره 1.08%، وعلى مستوى السلع المصدرة سجل الرقم القياسي انخفاضاً مقداره 0.40%.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2013 انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.06% مقارنة مع

الربع الأول من العام نفسه. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الثاني من العام 2013 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.04% مقارنة بالربع الأول من العام 2013. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-3).

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية

الفترة الزمنية	الرقم القياسي		نسبة التغير الشهرية		نسبة التغير الربعية	
	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق
	شهر الأساس كانون أول 2007 = 100	شهر الأساس كانون أول 2008 = 100				
كانون ثاني 2013	112.91	116.15	(0.35)	(0.05)		
شباط 2013	113.26	116.88	0.31	0.64		
آذار 2013	113.69	117.30	0.38	0.35		
متوسط الربع الاول 2013	**113.28**	**116.78**			**0.06**	**0.55**
نيسان 2013	113.40	116.99	(0.25)	(0.26)		
أيار 2013	113.26	116.53	(0.13)	(0.40)		
حزيران 2013	112.99	116.95	(0.24)	0.36		
متوسط الربع الثاني 2013	**113.22**	**116.82**			**(0.06)**	**0.04**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

6-4 الأسعار والقوة الشرائية[28]

- **الربع الثاني مقابل الربع الأول 2013**

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تراجعاً خلال الربع الثاني من العام 2013 بنسبة 0.40% مقارنة بالربع الأول من العام نفسه. وبالمقابل شهد هذا الربع تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 1.99% (إلى 3.62 شيكل لكل دولار) مما أدى إلى تراجع القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 1.59% مقارنة بالربع السابق[29].

- **الربع الثاني 2013 مقابل الربع الثاني 2012**

وعند مقارنة سعر صرف الدولار (أو الدينار الأردني) مقابل الشيكل بين الربعين المتناظرين، يظهر تراجع بنحو 5.07% على سعر الصرف، في حين بلغ معدل التضخم نحو 1.76% لتكون المحصلة النهائية تراجع القوة الشرائية بين الربعين المتناظرين بنحو 6.8% لمن يتلقون أجورهم بالدولار وبنحو 6.7% لمن يتلقون أجورهم بالدينار في ظل ثبات الدخل.

وأخيراً، تجدر الملاحظة أن معدل التضخم ذاته يقيس التراجع في القوة الشرائية للشيكل الإسرائيلي.

[28] تعرّف القوة الشرائية على أنها " القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود"، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل + معدل التضخم.

[29] وهذا أيضاً تقريباً مقدار التراجع للقوة الشرائية للدينار الأردني (1.6%) نظراً لارتباط الدينار مع الدولار.

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل 2013

	البيـــان		دولار/شيكل			دينار/شيكل		
		معدل التضخم	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
2012	**الربع الأول**	**1.10**	**3.77**	**3.42**	**2.32**	**5.32**	**3.42**	**2.32**
	الربع الثاني	**(0.45)**	**3.82**	**1.31**	**1.77**	**5.39**	**1.31**	**1.76**
	الربع الثالث	**1.25**	**3.98**	**4.15**	**2.90**	**5.61**	**4.16**	**2.91**
	الربع الرابع	**0.46**	**3.85**	**(3.36)**	**(3.82)**	**5.42**	**(3.36)**	**(3.82)**
2013	**الربع الأول**	**0.45**	**3.69**	**(3.67)**	**(4.12)**	**5.22**	**(3.68)**	**(4.12)**
	الربع الثاني	**(0.40)**	**3.62**	**(1.99)**	**(1.59)**	**5.12**	**(2.00)**	**(1.6)**
	نيسان	(0.1)	3.6	(1.7)	(1.6)	5.1	(1.7)	(1.6)
	أيار	0.1	3.6	0.3	0.2	5.1	0.3	0.2
	حزيران	0.4	3.6	(0.4)	(0.8)	5.1	(0.1)	(0.4)

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

صندوق 11: جهاز الإحصاء يدرس اعتماد منهجية جديدة لقياس تطور الرقم القياسي للأسعار في الأراضي الفلسطينية

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل دوري بإصدار إحصاءات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك. وهذا المؤشر هو واحد من أهم الإحصاءات الاقتصادية لأنه يقيس معدل التغير في الأسعار، أيّ معدل التضخم في الاقتصاد. ومعدل التضخم هذا يحدد مقدار النمو الحقيقي في الاقتصاد، مقارنة بالنمو الاسمي، كما يحدد المعدلات التي يجب أن تزداد الأجور والرواتب والتعويضات عليها، بين فترة وأخرى، وذلك للمحافظة على ثبات قيمتها الحقيقية.

يتم قياس التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك حاليا عبر متابعة تغير أسعار 1,054 سلعة، مقسمة إلى 12 مجموعة رئيسية، في ثلاثة مناطق رئيسية في الأراضي الفلسطينية: الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس (منطقة J1). ويجري قياس تغير أسعار هذه السلع في عدد كبير من المراكز (الحضرية والريفية والمدنية) في كل منطقة من المناطق الثلاث. أمّا اختيار أنواع السلع ذاتها واختيار الأثقال/الأوزان التي تعطى لكل منها في سلة الاستهلاك، فإن ذلك يتم على أرضية مسوح استهلاك الأسرة التي تتم بشكل دوري في المناطق الفلسطينية المختلفة.

يجري استخلاص الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية عبر أخذ المتوسطات المرجحة للارتفاع في الأرقام القياسية المسجلة لسلع سلة الاستهلاك في المراكز المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. على سبيل المثال، بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الضفة الغربية 134.78 في شهر شباط 2012 (مقارنة برقم 100 في سنة الأساس 2004). أما في شهر شباط 2013، فلقد بلغ الرقم القياسي 138.49. هذا يعني أن المستوى العام لأسعار المستهلك (معدل التضخم) ارتفع بنسبة 2.75% خلال العام (بين شباط 2012 وشباط 2013). وعند أخذ متوسطات ارتفاع الرقم القياسي في المناطق الثلاث، نتوصل إلى أن مستوى التضخم في الأراضي الفلسطينية ككل بلغ 1.76% خلال الفترة موضع البحث.

يعمل الجهاز المركزي للإحصاء الآن على اقتراح لتحديث منهجية حساب وقياس الارتفاع في الرقم القياسي أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية. ويتركز اقتراح التعديل على ثلاثة أصعدة:

أولاً، إعادة النظر بأنواع السلع التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك ودرجة التثقيل لكل سلعة أو مجموعة سلعية في السلة.

ثانيا، تعديل طريقة حساب متوسطات الارتفاع في الأسعار بين المناطق الرئيسية الثلاث في الأراضي الفلسطينية، الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية.

ثالثاً، استبدال سنة الأساس من 2004 إلى 2010، أي الانطلاق من أن مستوى الأسعار يبلغ 100 في العام 2010 عوضا عن العام 2004.

جاء التفكير بإعادة النظر بأنواع السلع وأوزانها وتغيير سنة الأساس استجابة للتوصيات الدولية بإجراء هذا التطوير كل 3-5 سنوات، وذلك نظراً للتحولات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك (ظهور سلع جديدة واختفاء أخرى) والتحولات التي تطرأ على أوزان الإنفاق على السلع والخدمات المختلفة من فترة إلى أخرى (مثلاً ارتفاع الوزن النسبي للإنفاق على المواصلات عند ارتفاع أسعار المحروقات). وكذلك الأمر بالنسبة لطريقة حساب المتوسطات.

اشتمل اقتراح تعديل منهجية حساب الرقم القياسي للأسعار على الخطوات التالية:

1. تخفيض عدد السلع التي يتم حساب أسعارها من 1,054 سلعة إلى 660 سلعة فقط، أي تقليص عدد السلع بمقدار 394 سلعة، أو بأكثر من الثلث. ولكن تم الاحتفاظ بعدد مجموعات السلع الرئيسية الـ 12 على حالها.. ولقد جرت عملية التقليص عبر حذف عدد من السلع التي اختفت من الأسواق، أو السلع التي لا تتوفر بشكل دائم، والسلع ذات الوزن النسبي الضئيل. كما تم أيضا إضافة عدد من السلع إلى بعضها البعض (مثلاً تم جمع مختلف أنواع البرتقال في 4 سلع بدلاً من 6). ويلاحظ من الجدول (1) أن عدد السلع في مجموعة "المواد الغذائية والمشروبات" انخفض بمقدار 72 سلعة، ومجموعة الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية بمقدار 68 سلعة، والنقل والمواصلات بمقدار 42، والترفيهية بمقدار 65 سلعة.
2. تغيير الأوزان النسبية المعطاة للسلع المختلفة، ولمجموعات السلع، تبعاً للتحولات الفعلية في الإنفاق (على ضوء نتائج مسح إنفاق الأسرة الذي يجريه مركز الإحصاء بشكل دوري). يوضح الجدول (1) أن أوزان المجموعات الرئيسية ظلت على حالها تقريباً في المنهجية المعتمدة الآن (أساس 2004) والمنهجية الجديدة المقترحة (أساس 2010). الاستثناءات البارزة هي في مجموعة النقل والمواصلات، التي ارتفع وزنها بمقدار 3.4 نقطة مئوية، والترفيه والثقافة التي انخفض وزنها بمقدار 3.3 نقطة مئوية.

جدول 1: أعداد وأوزان السلع في منهجيات حساب الرقم القياسي للأسعار

المجموعات الرئيسية	أساس 2004		أساس 2010	
	عدد السلع	الأوزان	عدد السلع	الأوزان
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	330	37.6%	258	38.5%
المشروبات الكحولية والتبغ	19	4.7%	15	4.8%
الأقمشة والملابس والأحذية	75	7.0%	54	7.0%
المسكن ومستلزماته	33	10.4%	23	9.8%
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	164	6.3%	96	5.6%
الخدمات الطبية	42	4.5%	30	4.3%
النقل والمواصلات	88	9.9%	46	13.3%
الاتصالات	69	3.8%	16	3.9%
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	115	4.8%	50	1.5%
خدمات التعليم	16	3.6%	12	3.7%
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	22	2.2%	12	2.1%
سلع وخدمات متنوعة	81	5.4%	48	5.6%
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**1054**	**100%**	**660**	**100%**

ومن الملفت للنظر أن زيادة وزن مجموعة "النقل والمواصلات" على مستوى الأراضي الفلسطينية جاء نتيجة تحولات متباينة في أنماط الاستهلاك في المناطق الثلاث، إذ يوضح الجدول (2) أن وزن إنفاق الأسرة على النقل والمواصلات هبط في غزة بمقدار نقطتين مئويتين، في حين ارتفع بمقدار 5.2 نقطة في الضفة. وهذا ما انعكس في زيادة وزن الإنفاق على النقل والمواصلات في سلة الاستهلاك على مستوى الأراضي الفلسطينية بمقدار 3.4 نقاط مئوية. أمّا بالنسبة لانخفاض وزن مجموعة الخدمات الترفيهية والثقافية فإن الانخفاض حصل في المناطق الثلاث (الضفة وغزة والقدس)، وان كان بدرجة درجة الانخفاض كانت أعلى في قطاع غزة.

جدول 2: تفاصيل التبدل في وزن النقل والمواصلات والسلع الترفيهية والثقافية (نقاط مئوية)

	قطاع غزة	الضفة الغربية	القدس	الأراضي الفلسطينية
النقل والمواصلات	−2.0	+5.2	+6.3	+3.4
الترفيه والثقافة	−4.3	+2.5	+2.8	−3.3

3. تغيير في منهجية حساب متوسط زيادة الأسعار في الأراضي الفلسطينية، إذ عوضا عن استخدام متوسط السعر المباشر على ضوء عدد المراقبات في كل منطقة من المناطق الثلاث، الضفة وغزة والقدس، يقترح مشروع التطوير الآن على تثقيل أسعار كل مجموعة سلعية على حدة تبعاً لنسبة الإنفاق عليها في المناطق الثلاث،. وهذا أكثر دقة في قياس التضخم الواقعي مقارنة باستخدام المتوسطات البسيطة أو المتوسطات المثقلة بإعداد السكان في كل منطقة.
4. أخيرا يتضمن الاقتراح اعتماد سنة 2010 كسنة أساس عوضا عن سنة الأساس القديمة 2004.

السؤال الآن هو كيف تنعكس كافة هذه التعديلات على مؤشر التضخم الفعلي؟ بكلمات أخرى، هل تؤدي هذه التعديلات والمنهجية الجديدة (تحت ما سوف نطلق عليه اسم "أساس 2010") إلى معدل تضخم أعلى أو أدنى من التضخم المقاس بالمنهجية القديمة (أساس 2004)؟

جدول 3: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية بين كانون الثاني و حزيران 2013

أقسام الإنفاق الرئيسية	الأراضي الفلسطينية			الأراضي الفلسطينية		
	أساس 2004			أساس 2010		
	كانون ثاني	تموز	نسبة التغير	كانون ثاني	تموز	نسبة التغير
	Jan. 2013	Jul. 2013	Percent Change	Jan. 2013	Jul. 2013	per cent Change
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	155,37	151,13	-2,73	105,66	105,80	0,13
المشروبات الكحولية والتبغ	182,55	200,45	9,80	117,98	131,70	11,63
الأقمشة والملابس والأحذية	115,79	114,67	-0,97	106,14	102,93	-3,02
المسكن ومستلزماته	138,02	139,50	1,07	107,13	111,03	3,63
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	118,26	119,44	0,99	101,39	101,25	-0,14
الخدمات الطبية	120,81	122,31	1,24	110,95	113,27	2,09
النقل والمواصلات	128,78	127,62	-0,90	102,67	104,06	1,35
الاتصالات	107,36	107,35	-0,01	98,83	98,77	-0,06
السلع و الخدمات الترفيهية و الثقافية	105,85	104,85	-0,94	102,50	104,98	2,42
خدمات التعليم	119,39	129,59	8,55	108,39	112,28	3,59
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	154,42	155,46	0,67	114,99	117,02	1,77
سلع وخدمات متنوعة	132,83	129,64	-2,40	111,81	111,77	-0,04
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	**138,85**	**138,35**	**-0,35**	**106,35**	**107,71**	**1,28**

يقدم الجدول رقم 3 إجابة على هذا السؤال المهم. يعرض الجدول مستوى التضخم بين شهر الاول من العام 2013 والشهر السابع من ذات العام، مقاسا بالمنهجيتين المختلفتين، أساس 2004 (مع أعداد وأوزان السلع الخاصة به)، وأساس 2010 (مع أعداد وأوزان السلع الخاصة بهذه المنهجية).

أول ما يلفت النظر في الجدول 3 أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (معدل التضخم) خلال الفترة كانون الثاني– حزيران 2013 بلغ 0.35− في منهجية الحساب الحالية (أي حدث انخفاض في الأسعار بنسبة 0.35%)، في حين سجلت المنهجية الجديدة المقترحة ارتفاعاً في الأسعار بلغ 1.28%. واضح إذن أن الفرق كبير نسبياً في قياس التضخم بين المنهجيتين، إذ أن المنهجية المقترحة تضع معدل التضخم على أكثر من أربعة أضعاف المعدل الذي تحدده المنهجية المطبقة حاليا. ويوضح الجدول 4 أن الأثر الأقوى للمنهجية الجديدة المقترحة كان في ارتفاع تقدير التضخم في القدس الشرقية (ارتفاع بمقدار 20 ضعف تقريباً)، في حين كان التأثير على معدل التضخم في قطاع غزة محدوداً نسبياً، ارتفاع بمقدار 30% (أنظر الجدول 4). على انه يتوجب الانتباه إلى ان هذا لا يعني ان معدل التضخم حسب النهجية المقترحة سيكون دائما وبالضرورة أعلى من المعدل المحسوب بالمنهجية المعتمدة حاليا.

جدول 4: الارتفاع في الرقم القياسي أسعار المستهلك
بين كانون الثاني وحزيران 2013 (%)

	المنهجية الحالية (أساس 2004)	المنهجية المقترحة (أساس 2010)	نسبة الزيادة %
الضفة الغربية	0.95	2.53	166
قطاع غزة	− 2.79	− 1.96	30
القدس	0.13	2.55	1,860
الأراضي الفلسطينية	**− 0.35**	**1.28**	**466**

السؤال الآن هو ما هي العوامل الأكثر أهمية وراء التباين الكبير نسبياً في قياس التضخم بين المنهجيتين؟ على الرغم من عدم إجراء تحليلات دقيقة لتقدير أثر كل عامل على حدة تم تغييره بين المنهجيتين إلا أننا يمكن أن نستنتج، من مقارنة نسب التغير في الأسعار، أن العامل الأكثر أهمية وراء الارتفاع في قياس التضخم جاء من تبديل طريقة حساب متوسط الأسعار. بالمقابل فإن أثر تقليص أعداد السلع كان ضئيلاً نسبياً، في حين جاء أثر تغيير أوزان السلع في الوسط بين أثر العاملين السابقين.

يتضح هذا مثلا من تطور أسعار مجموعة "المسكن ومستلزماته" التي ارتفعت بمقدار 1.07% في المنهجية المعتمدة مقارنة مع 3.63% في المنهجية المقترحة. ولقد جاء معظم الارتفاع بسبب إعطاء ثقل أكبر لزيادة الأسعار في الضفة الغربية في الرقم القياسي الكلي (أسعار المسكن في الضفة انخفضت بمقدار 0.16 % في المنهجية المعتمدة في حين ارتفعت بمقدار 4.85% في المنهجية المقترحة خلال الفترة – أنظر الجدول 5). كذلك الحال بالنسبة لمجموعة "النقل والمواصلات". إذ على الرغم من انخفاض أسعار هذه المجموعة في قطاع غزة بشكل اشد في المنهجية المقترحة عنها في المنهجية المعتمدة (5.68–% مقارنة مع 1.03–%)، إلا أن أسعار المجموعة ازدادت على مستوى الأراضي الفلسطينية. ولقد حدث هذا على الأرجح بسبب إعطاء وزن اكبر للضفة الغربية في تحديد ارتفاع السعر الكلي (ارتفعت أسعار مجموعة النقل والمواصلات في الضفة الغربية بمقدار 1.68% في المنهجية المقترحة). أيضا، ان استخدام نسب الإنفاق في التثقيل كانت على الأغلب السبب الرئيس وراء التباين الكبير في ارتفاع أسعار المواد الغذائية على مستوى الأراضي الفلسطينية بين المنهجيتين. إذ أن أسعار المواد الغذائية تحولت من انخفاض بمقدار 2.73 % في المنهجية المعتمدة إلى ارتفاع بمقدار 0.13% في المنهجية المقترحة (على الرغم من أن عدد سلع هذه المجموعة تقلص بشكل كبير).

جدول 5: نسبة التغير بين كانون ثاني– تموز 2013 في الرقم القياسي أسعار المستهلك
حسب المنهجيتين في المناطق الفلسطينية الثلاث

أقسام الإنفاق الرئيسية	نسبة التغير: كانون ثاني– تموز 2013 % أساس 2004			نسبة التغير: كانون ثاني– تموز 2013 % أساس 2010		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	القدس	الضفة الغربية	قطاع غزة	القدس
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	0.11	-4.35	-2.98	1.00	-1.18	-1.54
المشروبات الكحولية والتبغ	16.29	4.42	8.80	16.50	1.69	12.20
الأقمشة والملابس والأحذية	-1.58	-2.47	0.52	-2.57	-5.83	3.97
المسكن ومستلزماته	-0.61	-5.55	3.34	4.85	-4.81	8.76
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.27	-1.55	1.72	2.25	-4.02	2.51
الخدمات الطبية	2.06	-0.17	0.88	2.35	0.69	5.11
النقل والمواصلات	-1.36	-1.03	-0.09	1.68	-5.68	2.70
الاتصالات	-0.01	0.02	0.00	0.03	-0.44	0.20
السلع و الخدمات الترفيهية و الثقافية	-0.41	-1.39	-0.29	0.76	5.60	-0.33
خدمات التعليم	5.13	3.47	10.42	5.02	0.33	6.63
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.09	-1.02	-3.11	4.22	-2.78	-3.02
سلع وخدمات متنوعة	-4.61	-5.01	-0.52	-0.25	0.12	1.56
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	**0.95**	**-2.79**	**0.13**	**2.53**	**-1.96**	**2.55**

لاشك أن تطوير المنهجية المعتمدة حالياً لحساب الزيادة في فهرس أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية أمر ضروري. وتتلخص التطويرات المقترحة في الأصعدة الأربعة التالية: تقليص عدد السلع التي يتم ملاحقة أسعارها، تغيير أوزان السلع (اعتمادا على مسوح استهلاك الأسرة المستجدة)، تغيير سنة الأساس، وأخيراً وهذا هو الأكثر أهمية، اعتماد نهج جديد في حساب المتوسطات الوطنية للتضخم على ضوء نسب الإنفاق على السلع المختلفة في المناطق الفلسطينية الثلاث، الضفة والقطاع والقدس الشرقية. وهذه التطويرات مهمة وضرورية، ليس فقط لأنها تتساوق مع التوصيات الدولية، ولكن أيضاً لأنها تعطي مؤشرات أكثر دقة عن التضخم الفعلي.

الأمر متروك الآن لتقدير الخبراء من داخل ومن خارج جهاز مركز الإحصاء الفلسطيني. ويتوجب على هؤلاء الخبراء، ومعهم السياسيون أيضا، إيجاد صيغة متوازنة بين توفير أرقام أمينة وحسب المعايير الدولية للتضخم في الأراضي الفلسطينية من جهة، وبين المحاذير السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تترافق مع تسجيل قفزة عالية ومفاجئة في معدل التضخم من جهة أخرى.

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

الميزان التجاري الفلسطيني هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2013 حوالي 1,188 مليون دولار. يبين الجدول 7-1 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة ارتفعت بمقدار 11.3% خلال الربع الثاني من العام الحالي مقارنة مع الربع الأول من نفس العام. بينما ارتفعت بمقدار 7.1% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2012 حين بلغت حوالي 1,109.2 مليون دولار. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2013 فقد بلغت نحو 217 مليون دولار. ارتفعت الصادرات بمقدار 17.2% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2012 حين بلغت حوالي 185 مليون دولار. أرقام الصادرات والواردات تعني أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 971 مليون دولار خلال الربع الثاني 2013 وهذا يزيد بنسبة 11.4% عن العجز التجاري في الربع الأول من عام 2013، كما يزيد بمقدار 5.1% عن العجز في الربع المناظر من عام 2012. (أنظر جدول 7-1).

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة للفترة 2011 - 2013

(مليون دولار)

المؤشر	عام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	إجمالي عام 2012**	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
واردات سلع	4,221.1	1,019.5	1,109.2	1,053.0	1,036.5	4,218.2	1,067.1	1,188.0
واردات خدمات*	100.2	33.8	36.4	34.7	***	***	36.9	38.6
صادرات سلع	719.6	182.5	185.2	178.0	193.4	739.1	195.8	217.1
صادرات خدمات*	147.9	32.1	32.8	31.8	***	***	34.8	39.1

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013).
* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.
** بيانات أولية عرضة للتعديل.
*** لا تتوفر بيانات عن استيراد وتصدير الخدمات في الربع الرابع 2012.

7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات، الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية، أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج والتحويلات الجارية الخارجية) في لربع الثاني من العام 2013 بلغ حوالي 595.7 مليون دولار، بما نسبته 19.8% من الناتج المحلي

الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمثل هذا العجز زيادة ملحوظة مقدارها 355.5 مليون دولار عن العجز في الربع السابق. جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري بمقدار1,326.7 مليون دولار[30] مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج بمقدار (310.5 مليون دولار) وفائض في ميزان التحويلات الجارية (بمقدار 420.5 مليون جاء معظمها من مساعدات الدول المانحة).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 646.8 مليون دولار (انظر جدول 7-2). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 51 مليون دولار في الربع الثاني 2013.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني الربعي 2011- 2013

مليون دولار

	2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	2012	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*	**-4,729.5**	**-1,351.2**	**-1,328.4**	**-1,316.2**	**-1,270.7**	**-5,266.5**	**-1,203.2**	**- 1,326.7**
- صافي السلع	**-4,626.0**	-1,255.2	-1,237.5	-1,232.0	-1,159.3	**-4,884.0**	**-1,106.1**	**-1,226.9**
- صافي الخدمات	**-103.6**	-96.0	-90.9	-84.2	-111.4	**-382.5**	**-97.1**	**-99.8**
2. ميزان الدخل	**1,217.2**	**241.7**	**278.0**	**279.1**	**273.6**	**1,072.4**	**292.9**	**310.5**
- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	**1,258.9**	250.6	272.8	269.4	258.4	**1,051.2**	**292.5**	**306.7**
- دخل استثمار المقبوض من الخارج	**99.3**	30.7	30.2	32.1	29.8	**122.8**	**28.6**	**30.2**
- الدخل المدفوع للخارج	**140.9**	39.6	25.0	22.4	14.7	101.7	**28.6**	**26.4**
3. ميزان تحويلات الجارية	**1,319.8**	**419.0**	**256.8**	**364.5**	**339.1**	**1,379.4**	**670.1**	**420.5**
- تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة)	**750.5**	204.3	117.5	129.2	69.2	520.2	**314.1**	**134.1**
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)	**1,226.4**	286.1	211.3	308.8	323.2	1,129.4	**393.1**	**326.1**
- تحويلات مدفوعة للخارج	**657.1**	71.4	72.0	73.5	53.3	270.2	**37.1**	**39.7**
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**-2,192.6**	**-690.5**	**-793.6**	**-672.6**	**-658.1**	**-2,814.8**	**-240.2**	**-595.7**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**2,155.7**	**708.8**	**875.2**	**614.1**	**633.9**	**2,832.0**	**191.9**	**646.8**
- صافي التحويلات الرأسمالية	**536.2**	80.3	71.1	81.4	65.1	297.9	**144.2**	**59.1**
- صافي الحساب المالي	**1,619.5**	628.5	**804.1**	**532.7**	**568.9**	**2,534.1**	**47.7**	**587.7**
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	**605.2**	86.0	**48.1**	**69.3**	**42.7**	**246.1**	**71.3**	**13.2**
- صافي استثمار الحافظة	**-69.5**	27.5	**-8.7**	**22.6**	**2.6**	**44.0**	**-72.1**	**-38.0**
- صافي الاستثمارات أخرى	**1,050.2**	625.8	**784.4**	**478.0**	**521.8**	**2,410.0**	**69.3**	**595.1**
- التغير في الأصول الاحتياطية - = ارتفاع)	**33.7**	110.8-	**-19.7**	**-37.2**	**1.7**	-166.0	**-20.8**	**17.4**
6. صافي السهو والخطأ	**36.9**	**-18.3**	**-81.5**	**58.4**	**24.2**	**-17.2**	**48.3**	**-51.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2013. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني السنوي والربعي للأعوام 2011، 2012، 2013.

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر

[30] لاحظ أن أرقام التجارة الخارجية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري في الفقرة السابقة. ويعود السبب في ذلك إلى أن أرقام الميزان التجاري تقيس التجارة بالسلع المرصودة فقط (أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير) ولا تسجل من التجارة بالخدمات سوى الخدمات مع إسرائيل.

7-3 الأرصدة والاستثمارات الدولية والدين الخارجي 2012

يعرف وضع الاستثمار والأرصدة الدولية بأنه كشف محاسبي يسجل أرصدة واستثمارات المقيمين في فلسطين (الأفراد والشركات والحكومة) في العالم الخارجي، وهو ما يدعى بالأصول من جهة، وأرصدة واستثمارات للمقيمين خارج فلسطين (الأفراد والشركات والحكومات) في فلسطين وهو ما يدعى بالخصوم من جهة أخرى.

تشير النتائج الأولية إلى أن صافي هذا الميزان لفلسطين عام 2012 (الأصول الخارجية – الخصوم الأجنبية) بلغ حوالي 667 مليون دولار. أي أن الاقتصاد الفلسطيني استثمر/ أودع في الخارج مبالغ تفوق استثمار/ ودائع الأجانب في الاقتصاد الفلسطيني بمقدار 667 مليون دولار في العام 2012. وهذا الرصيد يقل بنسبة 7.4% عن رصيد العام السابق عليه (أنظر جدول 7-3)

بلغ إجمالي الأصول (أي استثمارات وإيداعات المقيمين في فلسطين في خارج فلسطين) 5,262 مليون دولار. وكان الجزء الأكبر من هذا المبلغ (أكثر من 60%) على شكل عملة وودائع في الخارج (من المصارف المحلية الأجنبية)، يضاف إلى ذلك ما نسبته 13% على شكل أصول احتياطية. في الواقع شكلت الودائع الخارجية للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نسبة 71% من إجمالي الأصول الخارجية في العام 2012، في حين لم تتجاوز الاستثمارات المباشرة نسبة 5% من الإجمالي.

جدول 7-3: الأرصدة الدولية في نهاية عام 2010 - 2012

القيمة بالمليون دولار

القطاع / الرصيد	السنة		
	2010	2011	2012
صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)	**1,286**	**721**	**667**
مجموع الأصول	**5,424**	**5,233**	**5,262**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	241	192	**232**
استثمارات الحافظة في الخارج	806	1,147	**1,030**
الاستثمارات الأخرى في الخارج:	3,846	3,397	**3,336**
منها: عملة وودائع	*3,671*	*3,326*	**3,234**
الأصول الاحتياطية	531	497	**664**
مجموع الخصوم	**138**	**4512**	**4,595**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	2,177	2,328	**2,336**
استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين	611	611	**676**
الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين	1,350	1,573	**1,583**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، البيان الصحفي لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي 2012.

الدين الخارجي

يعرف الدين الخارجي بأنه سجل لأرصدة الدين المستحقة على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني لصالح غير المقيمين. بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي في فلسطين حوالي 1,601 مليون دولار، وشكل الدين على قطاع الحكومة العامة 68.5% منها، والدين على قطاع البنوك 27.7%، والدين على القطاعات الأخرى (الشركات غير المالية وشركات التأمين والمؤسسات الأهلية والأسر المعيشية) الفلسطينية 2.7% في العام 2012 عنه في العام 2011. (أنظر جدول 7-4).

جدول 7-4: إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية في فلسطين، في نهاية عام 2011-2012

القيمة بالمليون دولار

القطاع الاقتصادي	الرصيد نهاية عام 2011	الرصيد نهاية عام 2012
الحكومة العامة	**1114**	**1097**
قصير الأجل	64	85
طويل الأجل	1050	1012
السلطات النقدية	**0**	**0**
قصير الأجل	0	0
طويل الأجل	0	0
البنوك	**359**	**443**
قصير الأجل	359	443
طويل الأجل	0	0
القطاعات الأخرى	**100**	**43**
قصير الأجل	6	7
طويل الأجل	94	36
الاستثمار المباشر (الاقتراض ما بين الشركات التابعة والمنتسبة)	**24**	**18**
خصوم الدين لمؤسسات منتسبة	*0*	0
خصوم الدين لمستثمرين مباشرين	*24*	18
إجمالي رصيد الدين الخارجي	**1597**	**1601**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، البيان الصحفي لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي 2012.

صندوق 12: اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة... المكاسب والمثالب

جرت في حزيران 2012 في واشنطن لقاءات بين مسؤولين مصريين وإسرائيليين وأمريكيين بهدف بحث تعديل اتفاقية "الكويز" (Qualified Industrial Zones, QIS). واتفاقية "الكويز" هي عبارة عن ترتيبات تجارية منذ العام 2004 تسمح للبضائع المصرية بالدخول إلى السوق الأمريكية دون جمارك ودون حصص ودون كوتا ثابتة، شرط توفر مكون إسرائيلي فيها لا تقل نسبته عن 11.7% من قيمة البضائع المصدرة (تم تخفيض هذه النسبة إلى 10.5% لاحقا).[31] طرح الوفد المصري في هذه اللقاءات فرص تعديل الاتفاقية بحيث يرتفع عدد المناطق المصرية المؤهلة للاستفادة من تسهيلات "الكويز" من 4 (في القاهرة، والإسكندرية، ومنطقة قناة السويس ومنطقة وسط الدلتا) إلى 7 مناطق. كما طلب الوفد بحث إمكانية تخفيض المكون الإسرائيلي في المنتجات المصرية المصدرة إلى 8% بدلاً من نسبة 10.5% المعتمد حالياً.[32]

وقعت الولايات المتحدة اتفاقية "كويز" للمرة الأولى مع الأردن في العام 1998 عقب اتفاق وادي عربة مع إسرائيل. هدفت واشنطن من هذه الترتيبات التجارية دعم اتفاق السلام الأردني- الإسرائيلي عن طريق فتح آفاق تجارية مربحة وتشجيع "التطبيع الاقتصادي" بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم الإسرائيليين. ولقد وصل عدد المناطق الصناعية التي أنشئت في الأردن للاستفادة من ترتيبات التصدير المفتوح إلى الولايات المتحدة للبضائع ذات المحتوى الإسرائيلي إلى 15 منطقة الآن. وتمكن الأردن أيضا في العام 1999 من تخفيض المكون الإسرائيلي الضروري في صادرات "الكويز" من 11.7% إلى 8% فقط.

قفزت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة نتيجة هذه الاتفاقية من 16.4 مليون دولار في 1998 إلى 1.4 مليار دولار في 2006. ولعل هذا النجاح الأولي هو ما شجع مصر على توقيع اتفاق مشابه، وما كان وراء المبالغة في التوقعات عن المكاسب التي يمكن للاقتصاد المصري أن يحققها من الاتفاقية. إذ عبر بعض المسؤولين في البداية أن اتفاق "الكويز" سيكون طوق النجاة لصناعة النسيج، وأن

[31] http://www.qizegypt.gov.eg/About_Textprotocol.aspx

[32] الشروق المصرية (2013): الكويز وصندوق النقد الدولي ومصالح واشنطن.
http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=11012013&id=b20f1960-4ebc-4a5d-a3de-d5ce78555dfd

الصادرات المصرية ستشهد طفرة تاريخية غير مسبوقة، وأن الاتفاق سيخلق 150 ألف فرصة عمل جديدة.[33] على أن الأيام والتطورات اللاحقة أثبتت أن هذه التوقعات لم تكن دقيقة وأن المنافع الاقتصادية كانت محدودة مقارنة مع التوقعات.

قام الباحثان عبلة عبد اللطيف وجفري نوجنت في العام 2009 بوضع دراسة مفصلة قيموا فيها المكاسب والمثالب من اتفاقيات "الكويز" في كل من الأردن ومصر. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: [34]

المكاسب والمثالب في مصر

- ساهمت اتفاقية الكويز في رفع صادرات مصر إلى الولايات المتحدة، وخاصة من الملابس القطنية المنسوجة، إلا أن هذه المساهمة لم تكن بالمستوى المتوقع والمنتظر. ويشير مصدر آخر أنه ومنذ تفعيل الاتفاقية في 2005 حتى نهاية الربع الأول في 2012 صدّرت مصر للولايات المتحدة ما قيمته 5.1 مليار دولار (أي بمعدل 618 مليون دولار سنويا). في المقابل استوردت مصر خلال تلك الفترة بضائع بقيمة 560 مليون دولار سنويا من إسرائيل[35].
- اقتصرت الفائدة من الاتفاقية على عدد محدود من الشركات الكبيرة، وتشير مصادر أخرى إلى أن 70% من إجمالي الشركات المسجلة في الكويز لا تستفيد من الاتفاقية، وأن 80% من الصادرات تنتجها 6 شركات فقط، وأن 88% من الصادرات تتركز في الشركات الكبيرة التي يتجاوز عدد عمالها 500 عامل. [36]
- استحوذت حصة المنسوجات والملابس الجاهزة على النسبة الأكبر من الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة (89%)، تليها منتجات البلاستيك، والمنتجات الكيماوية (2% لكل منهما). ولكن "مساهمة "الكويز" كانت ضئيلة للغاية في حل المشاكل الهيكلية التي تهدد قطاع النسيج المصري"[37].

المكاسب والمثالب في الأردن

- ارتفعت الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة في السنوات الأولى لتوقيع الاتفاقية بنسبة كبيرة جداً، إلا أنها ركدت بعد العام 2006 من حيث القيمة ونوع الصادرات (أنظر الجدول 1). في نفس الوقت ارتفعت واردات الأردن من إسرائيل من قيمة متواضعة إلى مئات ملايين الدولارات.
- كانت الاتفاقية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا أتاح للشركات الأردنية التعرف على الأسواق وقنوات التسويق الأجنبية.
- جذبت الاتفاقية عدداً كبيراً من العمال الأجانب للعمل في مصانع الكويز (المهرة وغير المهرة)، ولكنها كانت أقل جاذبية للعمال المحليين، وواحدة من التفسيرات التي تقدمها الدراسة أن الحكومة الأردنية قامت بإعفاء مصانع الكويز من تطبيق الحد الأدنى للأجور وهو ما انعكس سلباً على رغبة العمال المحليين للعمل في هذه المصانع. وفي هذا السياق تشير دراسة أخرى إلى أن اتفاقية الكويز أدت إلى خلق عمالة منخفضة التكلفة من المهاجرين بدل من خلق فرص عمل للأردنيين.[38]
- انحصرت الآثار الإيجابية لاتفاق الكويز على صناعات محددة، في حين كانت الآثار محدودة للغاية على الصناعات خارج "الكويز". واستحوذت المنسوجات والملابس الجاهزة على النسبة الأكبر من الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة (85%-91%)، تلتها صادرات المجوهرات التي تراوحت بين 6%-8%، في حين اقتصرت صادرات الأغذية والكيماويات والمعادن وغيرها على نسبة 2-3% فقط.[39]

جدول 1: صادرات وواردات الأردن ومصر إلى ومن الولايات المتحدة (1999- 2011) مليون دولار

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011
صادرات مصر إلى أمريكا	618	888	882	1,356	1,143	1,284	2,091	2,396	2,377	2,370	2,059
صادرات أمريكا إلى مصر	3001	3,341	3,564	2,868	2,607	3,078	3,159	4,029	5,259	6,002	6,221
صادرات الأردن إلى أمريكا	30.9	73.3	229	370	674	1,093	1,267	1,422	1,329	1,138	1,061
صادرات أمريكا إلى الأردن	276	317	339	404	492	552	644	650	856	940	1,447

المصدر: مكتب الولايات المتحدة لتعداد: http://www.census.gov/#

[33] الشروق المصرية. مرجع سابق.

[34] Abla M. Abdel-Latif and Jeffrey B. Nugent (2009). A quiz on the net benefits of trade creation and trade diversion in the QIZ s of Jordan and Egypt. Economic Research Forum.

[35] Jadaliyya. Ibid

[36] Jadaliyya. Ibid.(نصف صادرات الكويز تنتجها شركات تفوق عمالتها الـ 2,000 عامل)

[37] Jadaliyya (2013): QIZ: Egyptian Jeans Under the Patronage of the Muslim Brotherhood. http://www.jadaliyya.com/pages/index/9683/qiz_egyptian-jeans-under-the-patronage-of-the-musl

[38] International Labour Organization (2012): Macroeconomic Policies and Employment in Jordan: Tackling the Pardox of Job-Poor Growth.

[39] Abla M. Abdel-Latif and Jeffrey B. Nugent. Ipid.

صندوق 13: صادرات إسرائيل الحربية: 7.5 مليار دولار في 2012

بلغت قيمة صادرات إسرائيل من العتاد الحربي والتكنولوجيا العسكرية 7.5 مليار دولار في العام 2012. وعلى الرغم من أن هذا الرقم قريب من قيمة الصادرات العسكرية في العامين 2009 و2010، إلا أنه يزيد بمقدار 30% عن قيمة صادرات العام 2011.

ذهب معظم هذه الصادرات الحربية الإسرائيلية إلى دول في آسيا، وعلى رأسها دول الاتحاد السوفياتي السابق، ودول في المحيط الهادي. بالمقابل بلغت الصادرات العسكرية إلى الدول الأوروبية 1.6 مليار دولار (الجزء الأكبر منها على شكل طائرات تدريب إلى ايطاليا)، ونحو 1.2 مليار دولا إلى الولايات المتحدة وكندا و604 مليون دولار إلى دول أمريكا اللاتينية، ونحو 200 مليون إلى افريقية. وتشير التحليلات لأرقام الصادرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى انخفاض مستمر في صادرات الأسلحة الإسرائيلية (كمية وقيمة) إلى الولايات المتحدة وإلى أوروبا. ولكن توسع الأسواق أمام الصادرات الإسرائيلية في آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية عوض هذا الانخفاض. وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تعطي فيها وزارة "الدفاع" الإسرائيلية أرقاماً تفصيلية عن التوزيع الجغرافي للصادرات العسكرية. ونقلت صحيفة هآرتس عن متحدث من الوزارة أن نحو 75% من الإنتاج الحربي الإسرائيلي يذهب إلى التصدير.[40]

أما بالنسبة لنوعية المعدات الحربية المصدرة فإن المعلومات تشير أن معظم الصادرات الأمنية في العام 2012 كانت أنظمة دفاع جوي وصواريخ، وقد وصلت نسبتها إلى نحو 25% من قيمة الصفقات، مقابل رادارات بنسبة 14%، وأجهزة بحرية بنسبة 10%. بالمقابل لم تتجاوز قيمة صادرات الطائرات بدون طيار نسبة 3% من إجمالي التصدير، علما بأن إسرائيل كانت الدولة الأولى في العالم في تصدير هذه الطائرات إلى أن دخلت الولايات المتحدة إلى هذه السوق وسيطرت عليها بميزانيات ضخمة جداً.

[40] Haaretz (2013): Israel's military exports totaled some $7.5 billion in 2012. July.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2012

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)													
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644
الحسابات القومية (مليون دولار) **(بالاسعار الثابتة، سنة الاساس 2004)**													
الناتج المحلي الاجمالي*	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3
ن.م.ج للفرد (دولار)	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3
الإنفاق الأسري	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0	6,436.8
الإنفاق الحكومي	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2	2,027.1
انفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3	260.2
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8	1,074.0
صافي الميزان التجاري السلعي	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(1,908.7)	(2,235.3)	(2,779.4)
الواردات السلعية	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	2,604.0	3,091.6	3,539.9
الصادرات السلعية	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	695.3	856.3	760.5
صافي الميزان التجاري الخدمي	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(253.8)	(159.6)	(221.4)
الواردات الخدمية	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	422.4	378.6	551.2
الصادرات الخدمية	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	168.6	219.0	329.8
	الأسعار والتضخم												
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43
معدل التضخم (%)**	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78
	سوق العمل												
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.6

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23
الأوضاع الاجتماعية													
نسبة الفقر (%) ***	–	27.9	–	–	25.9	24.3	24.0	31.2	–	26.2	25.7	25.8	
نسبة الفقر المدقع (%)***	–	19.5	–	–	14.2	15.3	13.7	18.8	–	13.7	14.1	12.9	
المالية العامة (مليون دولار)													
صافي الإيرادات المحلية	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900	2,176	2,240
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2961	3,047
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	275.1	296	211
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213	2,483
القطاع المصرفي (مليون دولار)													
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18	17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب. بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004=100) ونصيب الفرد منها للعام 2011 من واقع تقديرات النموذج الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

*** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الاسرة المرجعية (5 افراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الاسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2013

Economic & Social Monitor

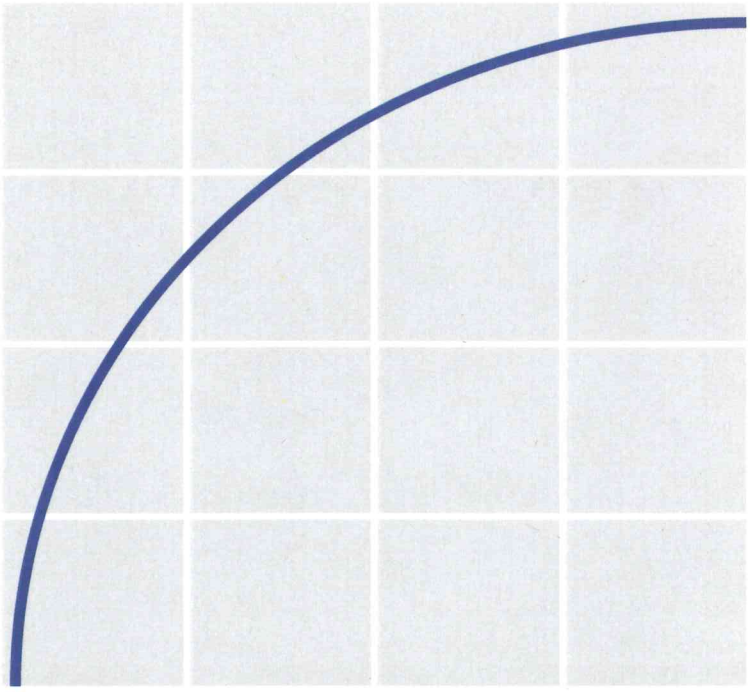

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

34

Palestine Monetary Authority (PMA)

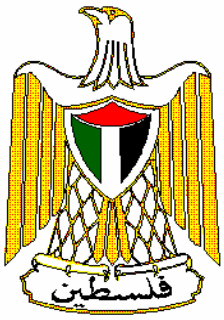

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Quarterly
Economic and Social Monitor

Volume 34

November, 2013

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute –MAS (General Coordinator: Arwa Abu Hashhash)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

Editor: Nu'man Kanafani

Copyright
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

© 2013 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@mas.ps
website: www.mas.ps

© 2013 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2013 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps
website: www.pma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* is supported by:

ARAB FUND FOR ECONOMIC & SOCIAL DEVELOPMENT
Arab Fund for Economic & Social Development

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND
Palestine Investment Fund (PIF)

November, 2013

FOREWORD

We are pleased to introduce this issue of the ***Economic and Social Monitor***, which covers the main developments in the Palestinian economy during the second quarter (April-June) of 2013, addressing the change in GDP, public finance and labour market. This issue of the ***Economic and Social Monitor*** records the change of prices (inflation rate, or changes in the NIS purchasing power), the fluctuations in the purchasing power of the US Dollar and Jordanian Dinar during the second quarter and records the volume of deposits, loans, banks' profits as well as the transaction of shares in the stock exchange. Also included in this issue of the ***Monitor*** is a report on the trade balance, the balance of payments and the movement of capital, whether for investment or deposits abroad.

The Economic and Social Monitor is a quarterly report during the second quarter, tracing the economic developments during the four quarters of the year, and thus allows for the comparison of economic activities in the successive quarters. On the other hand, because of the seasonal nature of economic activity, comparing economic activity between successive quarters does not always reflect real trends. Therefore, comparison between corresponding quarters of different years is preferable. Thus, the *Economic and Social Monitor* provides a time series of quarterly numbers which allow comparison between corresponding quarters.

This issue of the ***Monitor*** includes thirteen analytical boxes each of which deals with an economic issue that impacts the Palestinian economy and economic policies directly or indirectly. One box presents the results of a report issued by the World Bank "*West Bank and Gaza Area C and the future of the Palestinian Economy*". This report discusses how restrictions imposed by Israel on economic activity in what so called "Area C" of the West Bank have been detrimental to the Palestinian economy. Another box analyzes a proposal by which the Palestine Central Bureau of Statistics (PCBS) is considering to update the methodology for measuring the change in the consumer price index in the Palestinian territories.

A recent report from the IMF that assesses the performance of the budget of the PA in the first nine months of 2013 is received in another box. The actual performance during the first nine months of the year demonstrates that the budget is not going according to plan, and the government will probably not achieve most of its objectives that were formulated during the beginning of the year. Further, a box provides a brief description of "Palestine Deposit Insurance Corporation" which was established by a Presidential Decree last May in order to protect and compensate small depositors in case of failure of decree of any of the banks licensed by the Palestine Monetary Authority. The upper limit of coverage was set at US $10,000; the PMA pointed out that this will cover about 93% of all bank depositors.

Other analytical boxes address the developments of Israel's 'natural' rate of unemployment, Israel's military exports, the economic and social conditions of Palestinian refugees in Lebanon, the reasons behind the USA's GDP sudden increase by 3.6 %, the gains and losses on the Egyptian and Jordanian economies from the Qualified Industrial Zones (QIZ) agreements, Palestine Investment Fund results for the year 2012 and the efficiency of educational systems in the MENA countries.

We hope that this issue further strengthens the role of the *Economic and Social Monitor* as a reliable reference to the quarterly changes occurring in the Palestinian economy and that it contributes to the informed debate on the current constraints, restriction and growth opportunities in Palestine.

Nabeel Kassis	**Ola Awad**	**Jehad Alwazir**
Director General	*President of the*	*Governor*
Palestine Economic Policy	*Palestinian Central Bureau*	*Palestine Monetary Authority*
Research Institute (MAS)	*Of Statistics (PCBS)*	*(PMA)*

CONTENTS

1. GDP **1**
Textbox 1: World Bank: The total potential value added from alleviating today's restrictions on Area C is likely to amount to 35 percent of Palestinian GDP **3**
Textbox 2: How did the US GDP increased by 3.6% in one go? 5

2. The labor market **6**
2.1 Labor force and participation rates 6
2.2 Unemployment 9
2.3 Unemployment among graduates of universities and high institutes 10
2.4 Wages and working hours 11
2.5 Vacancy announcements 12
Textbox 3: Israel's natural rate of unemployment witnesses sharp decline **14**
Textbox 4: Socio-economic survey of Palestine refugees in Lebanon **15**

3. Public finance **16**
3.1 Revenues and grants 17
3.2 Public Expenditure 18
3.3 Financial Surplus / Deficit 19
3.4 Arrears 19
3.5 Clearance revenues 20
3.6 Public Debts 20
Textbox 5: PA Revenues and Expenditures diverge From Budget Targets **21**
Textbox 6: Educational system efficiency in the Middle East and North Africa **22**

4. The Banking Sector **23**
4.1 Banks: consolidated balance sheet- Key developments 23
4.2 Banking system performance indicators 26
4.3 Clearing House Activity 28
4.4 Banking Penetration 28
4.5 Money Changers and specialized lending institutions 28
4.6 The Palestine Stock Exchange 29
Textbox 7: Palestinian Deposit Insurance Corporation insures 93% of depositors **31**
Textbox 8: Business Cycle Index in Palestine **32**

5. Investment Indicators **33**
5.1 Company Registration 33
5.2 Building Licenses 34
5.3 Cement Import 34
5.4 Vehicle Registrations 35
5.5 Hotel activity 35
Textbox 9: Palestine Investment Fund achieves US$43 million in profits in 2012 **36**
Textbox 10: 1,200 tons olive oil lost in olive-press machines **37**

6. Prices and Purchasing Power **37**
6.1 Consumer prices 37
6.2 Producer Prices and Wholesale Prices 38
6.3 Construction and Road Costs Index 39
6.4 Prices and purchasing power 39
Textbox 11: PCBS is considering a new methodology for price index in the oPt **40**

7. Foreign Trade **43**
7.1 Balance of Trade 43
7.2 Balance of Payments 44
7.3 External Assets, liabilities and debt 45
Textbox 12: Qualifying Industrial Zones Agreement: Pros and Cons **46**
Textbox 13: Israeli military exports: $7.5 billion in 2012 **47**

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2012 **48**

Executive Summary

Gross Domestic Product: The Gross Domestic Product reached $1,775 m in the West Bank and Gaza (WBG) during the second quarter of 2013, registering an increase of 8% compared with the previous quarter, rising by 1.2% compared with the corresponding quarter of 2012. On the other hand, the per capita GDP in the second quarter of 2013 increased by 7% compared with the first quarter, a decrease by 2% compared with the corresponding quarter of 2012. This implies that population growth was faster than the GDP growth during the year. In terms of expenditure on the GDP, expenditure on final consumption the second quarter was equivalent to 125% of the GDP.

The Labor Market: The number of workers in the West Bank and Gaza Strip (WBG) increased from 862 thousand in the first quarter of 2013 to 900 thousand in the second quarter of 2013. Distribution of workers by place of work is 58% in the West Bank and 31% in Gaza Strip, and 11% in Israel and the settlements. The unemployment rate fell in WBG to 20.6% in the second quarter of 2013, compared with 23.9% in the first quarter. On the other hand, average daily wage of workers in the Gaza dropped by 3.2% to 63.2 NIS in the second quarter 2013, compared with NIS 65.2 in the first quarter.

Public Finance: Total revenue and net grants declined by 35.4% in the second quarter of 2013 compared with the previous quarter, mainly due to the decline of foreign aid. Total expenditure of the budget declined, on cash basis, by 2.9% during the same period, mainly due to drop in the wage bill to public employees (by about 16%). The deficit (before foreign aid) in recurrent expenditure declined by 5.6% in the second quarter compared with the first, reaching NIS 614 (5.8% of the GDP). With about NIS 525 million of international aid (a quarter of the amount earned in the previous quarter) the overall (recurrent & development) budget deficit declined to NIS 285 million on cash basis. The deficit on commitment basis reached NIS 1,126 million in the second quarter, or about 11% of GDP in the quarter.

The Banking Sector: The total direct credit facilities in the second quarter of 2013 reached $4,258 million, recording an increase by 4.4% compared to the previous quarter. Loan facilities formed the largest proportion of total direct facilities (70%). Banks deposits reached $ 7,831 million towards the end of the second quarter of 2013, registering a growth of about 1.5% compared to previous quarter, and 13.3% compared to the corresponding quarter of 2012. The banks operating in WBG made a profit of $32 million in the second quarter.

Palestine Exchange: The number of shares traded during the second quarter of 2013 increased by 49% compared with the previous quarter. The value of shares traded reached $80.5 million in the second quarter of 2013, an increase of 59% from the previous quarter. Al-Quds Index has declined by 20 points compared with the previous quarter, increasing by 8 points compared with the corresponding quarter of 2012.

Investment Indicators:

- Company Registration: The number of new companies registered in the West Bank during the second quarter reached 317 companies, recording an increase of 17% compared with the previous quarter, and of 14% compared with the corresponding quarter in 2012. The total capital of the newly registered companies amounted to JD 67.5 million.
- Building Licenses and Import of Cement: The number of building permits in the Palestinian Territory increased by 9.6% during the second quarter of 2013 compared with the first quarter. The number of residential units (new and renovated existing units) during the second quarter increased to 4,369 units compared with 4,208 units in the first quarter. Cement import into Gaza increased to 13,800 tons during the second quarter of 2013 compared with 13,500 tons in the corresponding quarter of 2012. In the West Bank, cement import increased to 393,500 tons in the second quarter compared with 341,900 tons during the corresponding quarter of 2012.

- Car Registration: The number of new and used cars registered in the West Bank during the second quarter of reached 3,883 cars. This represents an increase of 13% compared with the first quarter, and an increase by 7% compared with the corresponding quarter of last year. One-half of vehicles registered during the second quarter year are second-hand, and the other half is new imported directly from abroad.
- Hotel activity: The number of hotels operating in the West Bank reached 107 hotels at the end of the second quarter compared with 101 hotels at the end of the first quarter. The total number of hotel guests in the West Bank reached 153,085 guests, spending 376,848 nights. Compared with the second quarter of the year 2012, the number of guests decreased by about 4%, but it increased by 27% compared with the previous quarter.

Prices and Purchasing Power: the consumer price index declined by 0.40% during the second quarter of 2013 compared to the first quarter. In comparison, the index of wholesale prices decreased by 0.22% over the same period. The purchasing power of the US dollar declined by 1.59% compared with the previous quarter, and this is about the same decline in the purchasing power of the Jordanian dinar since the dinar is linked at a fixed rate with the dollar.

The Trade Balance and Balance of Payments: Total deficit in Trade Balance was $971 million in the second quarter. Deficit in the Current Account balance (Balance of Payments) reached $595 million, which is higher by $355.5 m than the deficit in the previous quarter. The Current Account balance deficit was financed by the surplus in the Capital and Financial Account, which provided $647 m.

Net Capital Outflow and External Debt, 2012: Preliminary reporting from the PCBS and PMA indicates that net foreign investment and capital flow in the WBG amounted to about $ 667 m in 2012. This is the net position of the WBG's with regard to foreign assets and liabilities, and it means that the Palestinian economy has invested/deposited more outside Palestine than what has been deposited and invested inside Palestine by $667 million. Total assets invested and deposited abroad was $5,262 m. However, only 4.4% of this was in form of investment, and 70% in form of deposits of banks operating in the WBG. Total foreign liabilities amounted to $4,595 m during 2012, of which about 51% was in form of foreign direct investment (FDI) in Palestine. The external debt stock of WBG reached $1,601m at the end of the year. 68.5% of this debt was public debt and 27.7% was for the banking sector.

Box topics- The current issue of the Economic and Social Monitor includes thirteen boxes addressing various sociopolitical and economic topics of special relevance to Palestine. A summary of the content of these boxes are provided below:

The World Bank: Access to Area 'C' Can Lead to 35% Growth: This box reviews the findings of a World Bank report which assesses the losses to the Palestinian economy from the restrictions imposed by Israel on area 'C' in the West Bank. The report concludes that removing the restrictions could increase the GDP of the Palestinian territory by $3.4 billion annually. The report divides the potential benefits the Palestinian economy could achieve from having access to area 'C' into direct and indirect gains. The report presents the direct gains in six sectors: agriculture, Dead Sea minerals, quarries, construction, tourism, and telecommunications. The box focuses on reviewing the methods applied by the report to estimate the potential gains in various sectors.

How did the USA's GDP Increased by 3.6% in One Hour? In the first week of August 2013, the United States' GDP suddenly increased by $560 Billion, which is equivalent to a 3.6% growth. But the increase was a result of redefining the GDP rather than due to real growth. The United Nations has recommended since 2008 the inclusion of 'creative activities' and spending on R & D in the investment accounts of the GDP. Therefore, the US's Bureau of Economic Analysis added in 2013 a new item under the GDP called 'Products of Intellectual Property' whereby future incomes generated R&D and art works are registered. As a result, the US GDP grew by 3.6% in one stroke.

Sharp Decline in Israel's 'Natural' Rate of Unemployment: This box reviews a study published by the research center of the Bank of Israel aiming to measure the changes in Israel's 'natural' rate of unemployment in recent decades. The NRU is the unemployment rate that is associated with a stable inflation rate. According to the study, the NRU has declined from 13% to 7% (i.e. decline by 46%) during 1992-2011. The study concludes that a decline of actual unemployment rate by 1 % below the NRU leads to an increase in the inflation rate by a quarter percent. This implies that changes in the NRU are important to explain the rise and fall in the inflation rate.

Surveying the Economic and Social Conditions of Palestinian Refugees in Lebanon: The United Nations Relief and Works Agency (UNRWA) in collaboration with the American University in Beirut conducted a social and economic survey on the Palestinian refugees in Lebanon in 2010. This box presents the main results of the survey with regards to the demographic dimension, poverty spread, housing conditions, employment, education, food security and health**.**

The PA's Revenues and Expenditures are off course with the Plan: The IMF issued in September its biannual report to the Ad Hoc Liaison Committee, the international body that supervise and coordinate international aid to the Palestinian National Authority. The current box discusses a section of the IMF report which assesses the actual performance of the PA's budget. The report concludes that the actual budget performance during the first nine months of the year does not comply with the plan, and that the budget will fail in achieving most of the targets that were formulated at the beginning of the year, 2013.

The Efficiency of Educational Systems in MENA Countries: The box reviews the findings of a World Bank's study regarding the educational systems in the MENA countries. The Bank's experts formulated an index that measured the achievements of educational systems with regard to 'access', 'equality', 'quality' and 'efficiency' in the MENA countries and at the three stages of elementary school, secondary school and high school. The report's findings exhibited considerable differences in the outcomes of the educational systems in various countries whereby Jordan and Kuwait came on top of the list, Yemen and Djibouti at the bottom, while the West Bank and Gaza Strip mediated those extremes.

93% of Banks Depositors are Secured: At May, 2013, the Palestinian President, signed a resolution act whereby *The Palestinian Deposit Insurance corporation* would be established. This institution aims to protect and compensate depositors' money in case of bankruptcy with the banks licensed by the Palestine Monetary Authority, where the coverage ceiling was determined to be ten thousand dollars for each account. The Palestine Monetary Authority statistics indicated that the institution will cover about 93% of depositors in the Palestinian banking system during the launching phase.

The Business Cycle Index in the Palestinian Territory: This box presents the new Business Cycle Index that the Palestine Monetary Authority, in cooperation with the Palestinian Federation of Industries, has recently formulated. This is a monthly index that measures the overall trend of economic activity, based on actual as well as expected changes in output, employment, prices and other variables. The index provides a quick indication of the changes in the economic conditions and trends long before the more accurate statistical data releases by statistical authority. The index is based on answers and expectations of a representative sample of business people and companies in ten industrial sub-sectors in the West Bank and the Gaza Strip.

$43 Million PIF Profit in 2012: The box reviews the key points in the 2012 annual report of the Palestine Investment Fund, the sovereign fund of the Palestinian Authority. The report tracks the performance of the Fund on the financial, economic and institutional building fronts. The box cites that the Fund's assets amounted to ca. $783 million in 2012. The Fund's investment within Palestine has increased to about 84% of its total investments in 2012 compared with 80% in 2011. The Fund transferred $30 million to the PA as a down payment of its 2012 profits.

1,200 tons of Olive Oil are Lost in Every 'good' year: This box reviews a study released by the *Palestinian National Center for Agricultural Research* which addresses the quantity and value of olive oil wasted in olive presses in the West Bank. The study shows that 75% of olive presses in the West Bank suffer from oil loss that exceeds 10%. The study estimates the lost oil to be about 1,200 tons in the 'good' olive year (al-Masyya year) with a value of NIS 20 Million. The study shows that the reasons behind this relatively high loss is due to poor maintenance of the machines, lack of skills, as well as the payment methods that does not provide enough incentives for press owners to improve the pressing efficiency.

The PCBS Considers a New methodology for the CPI in Palestine: The Palestinian Central Bureau of Statistics issues periodically the consumer prices index. The CPI is one of the most important economic indices because it measures the rate of change of prices (inflation rate). The PCBS is considering currently updating the methodology of calculating the CPI index in the Palestinian territories in general and in the three sub-regions (the West Bank, Gaza Strip and East Jerusalem) in particular. This modification will replace the base year from 2004 to 2010 and will focus on three areas: reconsidering the types of goods included in the consumer's basket, changing the weights given to various goods and services groups (to be in line with the results of latest household surveys) and finally adjusting the ways for calculating the averages of the separate figures in the three different regions. This box reviews the modification proposal and their implications on the resulting overall inflation rates.

The QIZ Agreements: Gains and Losses: The box discusses the new developments of the Qualified Industrial Zones agreements signed between the US on one hand and Egypt and Jordan on the other. The QIZ agreement allows Egyptian and Jordanian goods to enter the US market without customs or quotas provided that they contain an Israeli component of at least 11.7% (the component was later reduced to 10.5%). Egypt has signed this agreement with the US following a similar agreement between the US and Jordan after the Israeli-Jordanian peace treaty. Currently, Egypt is attempting to renegotiate its QIZ agreement in order to reduce the Israeli component to 8% and to increase the number of qualified industrial zones which benefit from the agreement from four into seven. The box also reviews the findings of a comprehensive study which assesses the positive and negative implications of the QIZ agreements on Egyptian and Jordanian industries and economies.

Israel's Military Exports: $7.5 billion in 2012: This box focuses on the Israeli war materiel exports, which amounted to $7.5 billion in 2012 which is 30% higher than in 2011. Most of these exports went to countries in Asia, especially to the former Soviet Union countries. Much of the exported military equipment in 2012 consisted of air defense systems and missiles accounting for 25% of the overall value.

1. GDP

During the second quarter of 2013, GDP increased by 7.9%. However, GDP growth compared to the same period in 2012, which is a more accurate measure of growth given the seasonal variations in economic activities throughout the year, was only 1.2%. On the other hand, GDP per capita (growth rate of total GDP minus the rate of growth of population) rose by 7.1% compared to the previous quarter and declined by 1.8% compared to the corresponding quarter of the previous year.

Table 1-1: GDP in Palestine(constant prices, base year 2004)*

Indicator	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
GDP ($ millions)	1,601.7	1,754.5	1,707.9	1,733.2	1,644.8	1,775.4
West Bank	1,187.8	1,283.8	1,256.1	1,302.8	1,180.4	1,288.1
Gaza	413.9	470.7	451.8	430.4	464.4	487.3
GDP per capita (US $)	400.2	435.2	420.4	423.5	398.9	427.4
West Bank	499.4	536.1	521.0	536.8	483.1	523.6
Gaza	255.0	287.5	273.6	258.4	276.4	287.6

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)2013, National Accounts Statistics, Ramallah-Palestine.

* Data do not include the part of the Jerusalem governorate forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

The contributions of sectors to GDP in Q2 2013 (compared to the corresponding quarter of 2012) reveals that the manufacturing sector's share grew by 11.5% while growth in the construction sector rose only by 5.1%. Agriculture and wholesale both declined whereas the services and public administration sector retained a dominant share, both claiming a combined share of more than 30% of GDP (See Table 1-2).

Table 1-2: Percentage Distribution of the Contributions of Sectors to GDP in Palestine* (constant prices, base year 2004)

Economic activity	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Agriculture, forestry and fishing	4.4	5.1	4.3	5.7	3.9	4.4
Mining, manufacturing, water and electricity	11.8	11.8	12.1	11.9	12.3	13.0
Mining and quarrying	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6	0.8
Manufacturing	9.4	9.6	9.8	9.9	9.9	10.7
Electricity, gas, steam and air conditioning	1.5	1.4	1.5	1.3	1.6	1.4
Water supply, sanitation activities and waste management& treatment	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1
Construction	12.9	15.6	14.5	13.1	15.8	16.4
Wholesale & retail and repair of Vehicles and motorcycles	14.4	14.0	13.9	13.7	13.1	13.1
Transport and storage	2.0	1.9	1.8	1.6	1.9	2.1
Financial and insurance activities	3.3	3.1	3.2	3.3	3.5	3.3
Information and communication	7.0	6.7	7.1	6.8	6.5	6.3
Services	20.6	19.1	18.9	21.6	19.7	19.9
Accommodation and food services	0.6	0.7	0.7	0.7	0.6	0.8
Real Estate and Renting	4.3	3.6	4.0	4.6	3.6	3.9
Professional, scientific and technical activities	1.1	1.0	0.9	1.3	1.1	1.0
Administrative and support services	0.6	0.5	0.7	0.5	0.6	0.6

Economic activity	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Education	8.0	7.8	7.1	8.4	8.0	7.9
Health and social work	3.7	3.5	3.3	4.0	3.9	3.7
Arts, recreation and leisure	0.6	0.5	0.6	0.5	0.3	0.3
Other services	1.7	1.5	1.6	1.6	1.6	1.7
Public administration and defense	12.1	11.6	12.2	11.6	12.4	11.4
Home services	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
Financial intermediation services indirectly measured	-2.5	-2.3	-2.4	-2.5	-2.7	-2.6
Customs duties	6.0	5.3	6.1	6.2	6.2	5.9
Net value added tax on imports	7.9	8.0	8.2	6.9	7.3	6.7
Total (%)	100	100	100	100	100	100

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, National Account Statistics, Ramallah - Palestine.

All data are preliminary and thus subject to further revision.

* Data do not include the part of Jerusalem governorate forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Table 1-3 shows expenditure on major items of GDP during 2012 and the 1st and 2nd quarters of 2013. The table features the basic national accounts formula: Private consumption+ investment+ government consumption+ exports -imports =GDP (GDP = C + I + G + X - M).

Figures for Q2 2013 are shown below (in billions of US dollars):

	Billions ($)
Private consumption	1.7
Investment (capital formation)	0.3
Government consumption	0.5
Exports	0.3
Imports (–)	(1.0)
GDP	1.8

Several points can be concluded from Table 1-3:

- Final consumption expenditure in Palestine during Q2 2013 outweighed gross domestic product by 25.3%. The distribution of final consumption expenditure was as follows: 74.5% for household consumption, 23.6% for government final consumption expenditures and 1.9% for final consumption expenditure of non-profit organizations that serve households.
- The final consumption of households rose by 3.5% compared to the previous quarter. This coincided with a drop of about 3.1% in final government consumption expenditures and a decline of 39.1% in final consumption expenditures of non-profit organizations during the same period.
- Gross capital formation fell by 11.8% compared to the corresponding quarter of 2012.
- Exports of goods and services rose by 12% compared to the corresponding quarter of the previous year.
- Imports of goods and services fell by 0.8% during the same period.

Table1-3: GDP and its expenditure in Palestine* (Constant prices, base year 2004)

(millions of dollars)

Item	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Final consumption expenditure	2,125.5	2,213.6	2,223.0	2,162.0	2,060.4	2,225.0
Household final consumption *expenditure*	1,602.5	1,602.6	1,679.7	1,552.0	1,534.4	1,657.9
Government final consumption *expenditure*	464.1	541.9	486.1	535.0	485.7	525.0
Final consumption expenditure of non-profit organizations serving households Non-profit organizations serving households	58.9	69.1	57.2	75.0	40.3	42.1
Gross capital formation	232.0	297.4	264.9	279.7	231.2	262.2
Gross fixed capital formation	292.7	386.1	341.6	332.6	299.4	360.6
Buildings	237.6	325.1	282.0	276.1	243.1	298.6
Non-buildings	55.1	61.0	59.6	56.5	56.3	62.0
Changes in inventories	-60.7	-88.7	-76.7	-52.9	-68.2	-98.4
Net precious property	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Net exports of commodity and services	-755.8	-756.5	-780.0	-708.5	-646.8	-711.8
Exports	223.7	302.9	279.5	284.2	316.2	339.2
Commodity	145.4	222.1	193.1	199.9	244.2	264.3
Services	78.3	80.8	86.4	84.3	72.0	74.9
Imports	979.5	1,059.4	1,059.5	992.7	963.0	1,051.0
Commodity	846.6	916.8	919.1	857.4	838.3	918.1
Services	132.9	142.6	140.4	135.3	124.7	132.9
GDP	1,601.7	1,754.5	1,707.9	1,733.2	1,644.8	1,775.4

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics2013, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.
All data are preliminary and thus subject to further revision.
* Data do not include the part of Jerusalem governorate forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Textbox 1: World Bank: The total potential value added from alleviating today's restrictions on Area C is likely to amount to 35 percent of Palestinian GDP

In a report released in early October 2013, the World Bank measured the loss incurred to the Palestinian economy as a result of restrictions placed by the Israeli occupation on 'Area C' in the West Bank[1]. The report found that alleviating these restrictions could increase value-added by 3.4 billion dollars a year (a sum equivalent to 35% of GDP in 2011).

The report specifically described both direct and indirect benefits from access and presented the sum of direct benefits in six key sectors:

Agriculture: Given the average value of production per irrigated (2,708 dollars) and rain-fed dunum (187 dollars), and that arable land in Area C (excluding the land that falls under the control of Israeli settlements, which can be farmed more than once a year) consists of a total 1148 thousand dunums (of which 394 thousand dunums can be irrigated), the report found that the potential value of agricultural output in Area C could amount to US $1,209 billion. When deducting the value of current output in that area (316 million dollars) and converting the value of production to value-added (78% of the value of production), the alleviation of restrictions on Area C could deliver an additional US $704 million in value added to the Palestinian economy - equivalent to 7 percent of GDP (see Table 1).

Dead Sea Resources: The report confirms that if Dead Sea resources could be exploited (principally large deposits of potash and bromine), the Palestinian economy could expect an annual income of roughly US $918 million. The World Bank based its estimation on the average value added that Jordan and Israel derive from exploiting these minerals(US $350 million and US $943 million, respectively), which amounts to US

[1] http://www.worldbank.org/en/news/press-release/2013/10/07/palestinians-access-area-c-economic-recovery-sustainable-growth

$646 million. In total, value added could add up to 276 million dollars. The report, however, did not take into account the potential benefits from manufacturing cosmetics from Dead Sea resources.

Quarries: Area C is also rich in stone, with estimated deposits of some 20,000 dunums of quarry land. If Israeli restrictions are lifted, this industry could double in size, increasing value added by some US $241 million - adding 2 percent to Palestinian GDP.

Construction: The report found that housing prices in the West Bank have grown much faster than in Gaza (by 24%). The report attributes this increase to the restrictions on construction in Area C. Assuming that the elasticity of demand for homes is 21.7%, the report concluded that lifting the tight restrictions on construction in Area C could increase West Bank construction sector value added by some US $239 million per annum - or 2 percent of 2011 Palestinian GDP.

Tourism: The report calculated only the potential benefits of tourism activities around the Dead Sea. Given that the Palestinian Dead Sea coast is about 40 kilometers long, if at least 6 kilometers could be developed into resorts similar to those in Israel and Jordan, the Palestinian economy would be able to create a value added of some US $ 126 million per annum.

Telecommunications: Israeli restrictions also put a heavy weight on Palestinian telecommunications companies. The wireless loss is estimated at 18 million dollars (= population in Areas C is 180 thousand X the rate of mobile subscribers is 81% X the average annual bill per subscriber is $12.4). Losses resulting from increased costs and lack of efficiency totaled 21.4 million dollars. In total, removing today's restrictions on telecommunications would add some US $48 million in value to the sector.

Table 1: Potential benefits generated from lifting today's restrictions on Area C

	Increase in value added ($ millions)	**Increase in GDP- 2011 (%)**
Direct benefits	2,276	23
Agriculture	704	7
Dead Sea resources	918	9
Quarries	241	2
Construction	239	2
Tourism	126	1
Telecommunications	48	0.5
Indirect benefits (multiplier 50%)	1,138	12
Total	3,414	35
-Impact on PA's fiscal position: taxes to GDP ratio = 20%	800	56% reduction in deficit
-Impact on employment: Employment flexibility with relation to GDP= 100%		35% increase in employment

Total direct benefits: The World Bank estimated that the potential additional output from these six sectors would amount to at least US $ 2.3 billion per annum in value added terms.

Total indirect benefits: Although the report recognized the significance of indirect benefits, it could not clearly calculate the costs / benefits of removing restrictions (the Israeli detrimental effects on the quality and cost of infrastructure). However, taking into account the spillover multiplier, or the impact the growth in a certain sector leaves on other sectors in the economy, the report estimated the value of the spillover multiplier at about 1.5. This suggests that an increase in direct benefits (2.3 billion dollars) would spur an actual increase in GDP by about 3.4 billion dollars (= 2.3 *1.5).

Impact on the fiscal position: At the current rate of tax/GDP of 20 percent, the additional tax revenues associated with such an increase in GDP (3.4 billion dollars) would amount to some US $ 800 million. Assuming that expenditures remain at the same level when the PA takes control over Area C, the rise in tax revenues would reduce the current budget deficit by 56%.

Impact on employment and livelihood: Assuming a one-to-one relationship between growth and employment (an increase in GDP generates an equivalent increase in employment), the report found that a 35 percent increase in GDP would lead to an equivalent increase in employment.

Textbox 2: How did the US GDP increased by 3.6% in one go?

In the first week of August 2013, the United States GDP saw a sudden increase by 560 billion dollars or sudden growth by 3.6%. What is the secret behind this sudden growth? The answer is simple: The United States has changed the way it measures its GDP.[2]

The history of GDP started with the 1929-1932 global economic depression. In combating the recession American policy-makers required then a measurement to tell them the success or failure of their policies. A crude index was invented then to reveal the health of the economy. The index included only the value of industrial production and the stock prices.

Few years later, American economist Simon Kuznets proposed a theoretical framework and methodology for deriving several metric indicators for the size and performance of the US economy, including the GDP. After few other years, Richard Stone developed a similar system for Britain, and this system was adopted by the UN in 1947 as the first "System of National Accounts" (SNA). The SNA became the basis of the international standards for measuring economic development, productivity and growth worldwide.

GDP measures a country's total value of production within the economic boundaries of that country and during a certain period. This measurement requires precise definition of two things: what to measure and how to measure it; i.e. which economic activities should be taken into account in the calculation of gross domestic product and what are the activities that should be overlooked? Then, even when agreement on the activities in reached, the question that remains is whether it is possible to estimate the value of these activities with reasonable accuracy? The difficulties of measuring the values of some activities forced the SNA, in many cases, to make compromises in order to arrive at practical solutions, even at the expense of theoretical principles.

For example, economists have long thought of spending on research and development or on making artwork (production of novels, movies, paintings, etc.) as types of investment (a component of GDP). These activities create things that are like assets. Assets are all what give rise to a future stream of income. Spending on research and development or artwork is an investment because they generate future revenues (copyrights, royalties, patents and trademarks). However, the previous SNA system, set up in 1993, put such spending outside assets creation, simply because they are too difficult to measure. Thus they were not included into the GDP calculation, though they were theoretically dubbed as significant and important component of investment.

However, in 2008 the UN's committee in charge of reviewing and developing the SNA system recommended that countries include spending on creative activities in investment accounts (i.e. in GDP). A new investment class called "intellectual-property products" has been added by the US's Bureau of Economic Analysis (BEA). Under this new item the value of R&D and artwork investment are estimated on bases of the future income that they would generate in the future. This simply raised the United States GDP at one fell swoop.

Canada was the first country to include spending on R&D in its national accounts- starting this in 2012. Australia and the United States followed Canada's steps. Israel adoption of this system in September 2012 raised its GDP by 7%[3]. It is expected that a large number of countries, including the European Union, will modify their accounts this way in 2014.

However, the GDP is still far from perfect. One significant problem is how to treat goods and services that are produced and consumed at home without going through the marketplace. The SNA recognizes that all goods produced and consumed at home should be included in GDP. The reason is straightforward: home-grown vegetables can in principle be sold in the market and obtain measurable price/value. But what about home services, such as cleaning, cooking and caring for relatives? The SNA system excludes these from GDP, despite the fact that these services can, in principle, be traded and have measurable market values.

---

2 The information in this Textbox is retreved from http://www.economist.com/news/finance-and-economics/21582498-america-has-changed-way-it-measures-gdp-boundary-problems

3 http://www.haaretz.com/business/cost-of-living-in-israel/.premium-1.546248

2. The labor market

2.1 Labor force and participation rates

During the second quarter of 2013, the participation rate (i.e. the ratio of the employed and the unemployed to those of working age) in the West Bank and Gaza Strip stood at 43% compared with 43.4% in the previous quarter and 43.6% in the corresponding quarter of 2012. Table 2-1 demonstrates a continuing disparity between the West Bank and Gaza Strip in regards to the participation rate (44.4% in the West Bank and 40.4% in the Gaza Strip). This disparity is heavily influenced by the low rate of female participation in Gaza compared to the West Bank (15.4% compared to17.3%).

Table 2-1: Percent of labor force participation for individuals 15 years and above in the West Bank and the Gaza Strip by Region and Sex between 2011 and Q2 2013

(%)

Region & Sex	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013	Q2 2013
Males and Females							
West Bank	45.4	45.4	45.2	46.1	45.5	45.0	44.4
Gaza	39.9	40.3	40.4	40.0	40.1	40.5	40.4
West Bank & Gaza	**43.4**	**43.6**	**43.4**	**43.9**	**43.6**	**43.4**	**43.0**
Males							
West Bank	70.8	71.5	71.4	72.0	71.4	71.3	70.9
Gaza	65.5	65.1	65.0	64.4	65.0	65.0	64.8
West Bank & Gaza	**68.9**	**69.2**	**69.1**	**69.2**	**69.1**	**69.0**	**68.7**
Females							
West Bank	19.3	18.6	18.2	19.5	18.9	18.0	17.3
Gaza	13.7	14.9	15.2	15.1	14.7	15.4	15.4
West Bank & Gaza	**17.3**	**17.3**	**17.1**	**17.9**	**17.4**	**17.1**	**16.6**

Source :Palestinian Central Bureau of Statistics2013, Labor Force Survey, 2011-2013- Ramallah, Palestine.

Quarterly data display a 4.4% growth in the number of workers in the West Bank and the Gaza Strip from 862 thousand in the first quarter of 2013 to 900 thousand in the second quarter 2013. Although the employment rate rose by 2.6%compared to the corresponding quarter of the previous year the difference was mainly due to a rise in the number of unpaid family members (see Table 2-4). By place of work, 58.3% of the employment was reported in the West Bank, 31% in Gaza and 10.7% in Israel and the settlements (see Table 2-2).

Table 2-2: Individuals 15 years and above, working in Palestine- By Place of Work 2011– Q2 2013

Place of work	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013	Q2 2013
Man power (in thousands)	2,523	2,546	2,569	2,592	2,557	2,615	2,638
Work force	1,095	1,109	1,116	1,137	1,114	1,134	1,133
No. of workers (in thousands)	834	877	845	877	858	862	900
West Bank (%)	60.9	60.5	59.4	61.0	60.4	58.5	58.3
Gaza Strip (%)	29.9	30.3	30.2	29.0	29.9	30.7	31.0
Israel & the Settlements (%)	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8	10.7

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics2013, Labor Force Survey, 2011-2013- Ramallah, Palestine.

Table 2-3 reveals that the private sector was the main employer of Palestinian labor in the West Bank during Q2 2013, 66.4% of the total employees. In the same period, the public

sector's share was barely 16.4%. In Gaza, the main employer was the public sector, hiring more than one third of workers. However, the number of workers in the public sector in Gaza fell from 39.3% during the first quarter 2013 to 36.2% in the second quarter 2013.

Table 2-3: Individuals 15 years and above, working in Palestine- By Region and Sector 2011 – Q2 2013 (%)

Sector	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013	Q2 2013
Palestine							
Public sector	23.1	21.9	22.9	22.8	22.6	23.6	22.5
Private sector	64.2	65.6	63.6	64.5	64.5	62.4	63.6
Other sectors	3.5	3.3	3.1	2.8	3.2	3.2	3.2
Israel & the Settlements	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8	10.7
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
West Bank							
Public sector	16.3	14.9	16.3	15.7	15.8	16.6	16.4
Private sector	68.5	70.0	66.9	68.6	68.5	66.1	66.4
Other sectors	2.0	2.0	1.9	1.7	1.9	1.7	1.7
Israel & the Settlements	13.2	13.1	14.9	14.0	13.8	15.6	15.5
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
Gaza							
Public sector	39.1	37.9	38.0	40.1	38.8	39.3	36.2
Private sector	54.0	55.7	56.0	54.3	55.0	54.2	57.3
Other sectors	6.9	6.4	6.0	5.6	6.2	6.5	6.5
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2013- Ramallah, Palestine.

With regard to the employment status of workers, the data show an increase in the share of unpaid family members in Q2 2013 compared to Q1 but a decline by 2 percentage points from the corresponding quarter of 2012 (see Table 2-4). On the one hand, the share of wage earners took a reversed trend, decreasing between successive quarters and increasing between corresponding quarters. On the other hand, the share of self-employed in both the Gaza Strip and the West Bank in Q2 2013 saw some growth compared to the previous quarter.

Table2-4: Percentage distribution of workers in Palestine- by Employment Status and Region 2011 – Q2 2013 (%)

Employment Statusand Region	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013	Q2 2013
West Bank							
Employer	7.6	7.2	7.5	8.0	7.6	7.5	7.1
Self-employed	19.7	19.0	18.2	17.7	18.7	17.5	18.4
Wage earner	63.2	63.1	65.0	64.2	63.9	67.6	65.8
Unpaid family member	9.5	10.7	9.3	10.1	9.8	7.4	8.7
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
Gaza Strip							
Employer	2.9	3.2	5.0	3.5	3.7	3.3	4.2
Self-employed	16.5	15.5	17.9	14.1	16.0	15.8	16.3
Wage earner	74.4	74.2	70.7	77.0	74.1	75.1	72.9

Employment Statusand Region	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013	Q2 2013
Unpaid family member	6.2	7.1	6.4	5.4	6.2	5.8	6.6
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
Palestine							
Employer	6.2	6.0	6.7	6.7	6.4	6.2	**6.2**
Self-employed	18.8	18.0	18.1	16.6	17.9	17.0	**17.8**
Wage earner	66.5	66.5	66.8	67.9	66.9	69.9	**68.0**
Unpaid family member	8.5	9.5	8.4	8.8	8.8	6.9	**8.0**
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics2013, Labor Force Survey, 2011-2013- Ramallah, Palestine.

According to quarterly data, Q2 2013 saw a significant change in the distribution of workers by economic activity compared to Q1. However, the rates remained almost unchanged compared to Q2 2012 (see Table 2-5). In the services sector, for example, there was a decline of more than one percentage point compared to the previous quarter; yet this sector maintained the same share it held in the corresponding quarter of 2012. Agriculture, fishing and forestry sector, on the other hand, held 11.2%, up from 9.6% in the previous quarter. And the share of quarrying and manufacturing in labor declined from 13.5% in Q1 to 12.3% in Q2 of 2013. The services sector remained the main employer in Gaza, with a share of 50% compared to only 28% in the West Bank.

Table 2-5: Percentage distribution of workers in Palestine– by Economic Activity and Region, 2011 – Q2 2013 (%)

Region & Economic Activity	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013	Q2 2013
Palestine							
Agriculture, fishing and forestry	10.5	12.7	10.3	12.3	11.5	9.6	**11.2**
Quarries and manufacturing	12.2	11.7	11.3	12.5	11.9	13.5	**12.3**
Building and construction	13.5	14.7	15.3	13.9	14.4	15.0	**15.7**
Trade, restaurants and hotels	20.1	19.7	19.9	18.8	19.6	18.5	**19.0**
Transport, storage and communications	6.6	6.3	6.8	6.2	6.5	6.7	**6.6**
Services and others	37.1	34.9	36.4	36.3	36.1	36.7	**35.2**
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
West Bank							
Agriculture, fishing and forestry	11.4	14.4	11.4	13.9	12.8	10.3	**12.2**
Quarries and manufacturing	14.9	14.4	14.1	15.4	14.7	16.8	**15.2**
Building and construction	16.4	17.4	18.0	17.0	17.2	18.6	**18.9**
Trade, restaurants and hotels	21.4	20.4	20.9	19.4	20.5	19.0	**19.3**
Transport, storage and communications	5.6	5.9	5.7	5.3	5.6	5.7	**6.0**
Services and others	30.3	27.5	29.9	29.0	29.2	29.6	**28.4**
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
Gaza Strip							
Agriculture, fishing and forestry	8.4	8.9	7.8	8.3	8.4	8.2	**9.2**
Quarries and manufacturing	5.9	5.4	4.6	5.5	5.4	6.2	**5.7**
Building and construction	6.7	8.7	9.0	6.3	7.7	6.9	**8.7**
Trade, restaurants and hotels	16.9	18.1	17.6	17.2	17.5	17.3	**18.3**
Transport, storage and communications	8.9	7.3	9.3	8.4	8.4	8.9	**7.9**
Services and others	53.2	51.6	51.7	54.3	52.6	52.5	**50.2**
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics2013, Labor Force Survey, 2011-2013- Ramallah, Palestine.

2.2 Unemployment

The unemployment rate in Q2 2013 stood at 20.6% (16.8% in the West Bank and 27.9% in the Gaza Strip), a 3-percentage point decline from Q1, but a slight rise over Q2 2012 (see Table 2-6).

Table 2-6: Unemployment rate among individuals participating in the labor force(15 years and above) in Palestine- by Region and Sex: 2011 – Q2 2013

(%)

Region & Sex	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013	Q2 2013
Palestine							
Males	22.0	18.8	20.7	20.7	20.5	21.2	17.6
Females	31.5	29.5	39.0	31.7	32.9	35.3	33.6
Total	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**
West Bank							
Males	18.6	16.1	17.9	16.7	17.3	18.6	14.9
Females	25.5	21.4	30.1	24.4	25.3	27.4	25.1
Total	**20.1**	**17.1**	**20.4**	**18.3**	**19.0**	**20.3**	**16.8**
Gaza Strip							
Males	28.4	24.1	26.0	28.5	26.8	26.3	22.7
Females	46.5	47.2	57.7	48.3	50.1	51.6	50.4
Total	**31.5**	**28.4**	**31.9**	**32.2**	**31.0**	**31.0**	**27.9**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics2013, Labor Force Survey, 2011-2013- Ramallah, Palestine.

Palestinian unemployment has the following characteristics during Q2 2013:

- Unemployment is high among youth: 37% of those aged 15-24 years are unemployed (65.2% among young females and 32.4% among young males), which suggests that a large proportion of the unemployed are new entrant to the labor market. In Q2 2012 the unemployment rate among young people was 34.3% (see Table 2-7).
- Concentrated among the most educated females: the unemployment rate among females with 13 years of schooling and over reached 45.2% during Q2 2013 (up from 42.6% in Q2 2012) compared to a quite low unemployment rate among the uneducated female population who has recently entered the labor market. The picture is the opposite for males: the more years of education, the less the unemployment rate (see Table 2-8).

Table 2-7: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in Palestine- by Sex and Age Group: 2011 – Q2 2013

(%)

Age Group	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013	Q2 2013
Males & Females							
15-24	40.4	34.3	42.2	38.4	38.8	40.9	37.0
25-34	24.8	23.9	25.6	25.0	24.9	25.2	22.0
35-44	13.7	10.5	12.5	12.0	12.2	13.1	11.4
45-54	14.5	12.2	13.6	12.8	13.3	14.5	10.0
55+	10.9	7.7	8.1	10.2	9.2	9.9	6.8
Total	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**
Males							
15-24	36.9	30.5	36.3	34.5	34.5	36.9	32.4
25-34	20.2	18.9	18.6	19.2	19.2	18.1	14.9

Age Group	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013	Q2 2013
35-44	13.9	10.5	11.4	12.3	12.0	12.8	11.0
45-54	16.0	13.7	15.2	14.6	14.9	16.8	10.9
55+	13.2	9.5	9.2	12.8	11.1	11.5	8.1
Total	**22.0**	**18.8**	**20.7**	**20.7**	**20.5**	**21.2**	**17.6**
Females							
15-24	58.1	56.1	73.8	60.2	62.2	64.4	65.2
25-34	40.2	41.0	48.1	43.6	43.3	48.1	45.8
35-44	12.8	10.6	17.0	11.1	12.8	14.3	12.9
45-54	7.1	5.7	6.3	5.2	6.0	4.1	6.1
55+	0.7	1.3	2.7	0.7	1.3	2.2	-
Total	**31.5**	**29.5**	**39.0**	**31.7**	**32.9**	**35.3**	**33.6**

Source: PCBS 2013: Data base of Labor Force Survey: 2011-2013. Ramallah, Palestine.

Table 2-8: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in Palestine- by Sex and Years of Schooling 2011 – Q2 2013

(%)

Years of schooling	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013	Q2 2013
Males & Females							
0	4.6	7.9	12.0	13.7	9.4	18.5	**6.2**
1-6	24.8	18.5	18.8	20.5	20.6	21.3	**15.7**
7-9	23.1	19.6	22.5	22.1	21.8	21.8	**19.5**
10-12	22.1	18.2	21.4	20.9	20.7	21.6	**18.6**
13+	26.2	25.5	29.8	26.3	27.0	28.3	**25.0**
Total	**23.9**	**20.9**	**24.3**	**22.9**	**23.0**	**23.9**	**20.6**
Males							
0	6.9	17.6	22.4	27.4	18.2	26.2	14.1
1-6	27.6	21.5	21.3	22.5	23.3	24.3	17.5
7-9	24.6	20.8	23.6	23.7	23.2	23.2	20.4
10-12	22.5	18.9	21.5	21.5	21.1	22.0	18.9
13+	16.6	15.6	16.9	16.2	16.3	17.1	13.3
Total	**22.0**	**18.8**	**20.7**	**20.7**	**20.5**	**21.2**	**17.6**
Females							
0	2.2	1.3	1.2	1.7	1.6	10.9	-
1-6	4.2	1.9	1.8	5.3	3.2	2.6	3.6
7-9	6.9	6.9	8.9	6.4	7.2	5.1	9.7
10-12	19.0	11.4	20.8	15.3	16.5	16.9	15.2
13+	42.0	42.6	50.9	42.7	44.6	46.7	45.2
Total	**31.5**	**29.5**	**39.0**	**31.7**	**32.9**	**35.3**	**33.6**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2013- Ramallah, Palestine.

2.3 Unemployment among graduates of universities and high institutes

Table 2-9 presents unemployment rates among individuals with intermediate or higher diplomas (by major). The second quarter of 2013 saw an increase in unemployment rates among degree holders compared to the corresponding quarter of 2012. Unemployment among those who obtained a degree in law was the lowest, with a 7.6% unemployment

rate (i.e. for every one hundred graduates, there were 8 without a job) while those with a degree in educational sciences and teacher preparation was highest (about 44.5% during the second quarter of 2013).

Table 2-9: Unemployed graduates (with an intermediate diploma and above) by Major: Q2 2012 & Qs 1 and 2 2013

(%)

Major	Q2 2012		Q1 2013		Q2 2013	
	Employed	Unemployed	Employed	Unemployed	Employed	Unemployed
Educational sciences & preparation of teachers	60.7	39.3	58.8	41.2	55.5	44.5
Humanities	70.5	29.5	67.7	32.3	71.8	28.2
Social and behavioral sciences	70.8	29.2	63.0	37.0	70.2	29.8
Journalism and media	58.8	41.2	67.3	32.7	63	37.0
Business and administration	74.1	25.9	73.1	26.9	76.2	23.8
Law	77.1	22.9	91.5	8.5	92.4	7.6
Natural sciences	82.5	17.5	67.6	32.4	73.5	26.5
Math and statistics	74.5	25.5	78.6	21.4	75.3	24.7
Computer	71	29.0	67.9	32.1	65.3	34.7
Engineering and engineering professions	76.7	23.3	78.1	21.9	82.9	17.1
Architecture and construction	88.1	11.9	76.0	24.0	87.6	12.4
Health	80.3	19.7	78.2	21.8	79.7	20.3
Personal services	82.7	17.3	-	-	71.9	28.1
Others	75.1	24.9	69.9	30.1	76.1	23.9
Total	**72.8**	**27.2**	**70.0**	**30.0**	**72.9**	**27.1**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2013- Ramallah, Palestine.

2.4 Wages and working hours

The average daily wage for West Bank workers experienced a 0.2% drop in Q2 compared to Q1 2013. Likewise, average wage of workers in Gaza dropped by 3.1%. On the contrary, those working in Israel and the settlements witnessed a 2.7% rise in their daily wage. In comparison with Q2 2012, the average daily wage in the West Bank and Israel & the settlements grew by 1.4%, while that of Gaza's workers fell by 1.7%.

The gap between average wages in the West Bank and Gaza is still relatively wide (the average wage of Gaza's workers is only 71.3% of that in the West Bank). The median daily wage in Gaza (the wage which 50% of workers receive higher than it) reflects a greater disparity between wages in the Gaza Strip and the West Bank, where the median daily wage in Gaza is only 65% of the average daily wage in the West Bank. This continued disparity reflects the shortage of demand for labor caused by the Israeli blockade placed on Gaza. On the other hand, weekly working hours during Q2 2013 hovered around the rates reported in previous quarters and years (see Table 2-10).

Table 2-10: Average weekly working hours, monthly working days and daily wages (in NIS) of known-wage workers in Palestine- by Place of work: 2012 – Q2 2013

Place of work	Average weekly hours	Average monthly working days	Average daily wage	Median daily wage
		Q1 2012		
West Bank	43.0	22.4	85.4	76.9
Gaza Strip	36.9	23.5	63.9	50.0
Israel and Settlements	41.2	20.7	162.0	153.8
Total	**41.1**	**22.4**	**90.9**	**76.9**
		Q2 2012		
West Bank	43.8	22.3	87.4	76.9
Gaza Strip	37.8	23.6	64.3	50.0
Israel and Settlements	41.8	20.3	163.2	153.8
Total	**41.9**	**22.3**	**92.1**	**76.9**
		Q3 2012		
West Bank	43.1	22.2	87.5	76.9
Gaza Strip	37.8	24.3	66.1	53.8
Israel and Settlements	39.7	20.5	167.4	153.8
Total	**41.1**	**22.5**	**96.0**	**80.0**
		Q4 2012		
West Bank	43.1	22.0	88.0	76.9
Gaza Strip	35.9	23.1	63.1	50.0
Israel and Settlements	41.1	20.3	163.4	153.8
Total	**40.9**	**22.1**	**92.8**	**76.9**
		Q1 2013		
West Bank	43.5	22.2	88.8	76.9
Gaza Strip	36.6	23.3	65.2	50.0
Israel and Settlements	43.5	20.0	167.6	153.8
Total	**41.6**	**22.1**	**95.7**	**80.0**
		Q2 2013		
West Bank	44.2	22.7	88.6	76.9
Gaza Strip	39.1	23.5	63.2	50.0
Israel and Settlements	43.0	19.9	172.1	153.8
Total	**42.6**	**22.5**	**95.4**	**76.9**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-2013- Ramallah, Palestine.

2.5 Vacancy announcements[4]

The number of vacancies posted in Q2 2013 was roughly 828, a 7% growth over Q1 but a 24% drop from Q2 2012 (see Table 2-11). It is worth noting that in the second quarter of 2013, there were 56 announcements with no specific number of vacant posts. In addition, the posted vacancies do not necessarily cover all available job opportunities though, according to law, all government jobs must be advertised[5].

With 386 vacancy announcements, the NGO sector accounted for the largest share of job vacancies advertised in this quarter (47%). Public and private sector shares of vacancy announcements reached 44% (361 jobs) and 10% (128 jobs), respectively. Compared to Q1 2013, the share of the private sector in the total vacancies advertised grew by 3 percentage points, while that of NGOs declined by 2

[4] MAScollectedjob advertisementsfrom dailynewspapers(Al-Quds,Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from thewww.jobs.pswebsite

[5] Article19 ofthe Civil Service LawNo. (4)of 1998states thatgovernment departmentsshall announcejob vacanciesinwhich appointmentsare made by the competent authoritywithin two weeks of vacancy inat least two daily newspapers. The announcement shall contain detailed information about the joband conditions to be met.

percentage points. The share of the public sector remained relatively unchanged during the same period (see table 2-11).

With respect to the distribution of posted vacancies by region, data show that the central West Bank accounted for the majority of vacancies advertised (60%). The share of Southern West Bank governorates was 14%, while both the Gaza Strip and Northern West Bank area claimed 13% of the total posted vacancies. As for the distribution of vacancies by the required degree, the bachelor (BA) degrees were in highest demand (76%) (See Table 2-11).

Table 2-11: Number of vacancies advertised in daily newspapers in Palestine during Q1 & Q2 2013, and Q2 2012

	Q2 2012	Q1 2013	Q2 2013			
			April	May	June	Total
By sector						
Private sector	533	318	146	110	105	**361**
Public sector	128	79	17	40	24	**81**
NGOs	422	376	137	131	118	**386**
By region						
Northern West Bank	160	98	36	41	33	**110**
Central West Bank	703	477	174	164	160	**498**
Southern West Bank	125	99	46	44	26	**116**
Gaze Strip	95	99	44	32	28	**104**
By degree						
MA and above	107	63	16	19	12	**47**
BA	698	516	243	216	173	**632**
Intermediate Diploma	88	78	14	23	25	**62**
Below Diploma	190	116	27	23	37	**87**
Total						
	1,083	773	300	281	247	**828**

Source : MAS collected job advertisements from daily newspapers(Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

In terms of study area, the demand for administrative and economic sciences was higher, with a share of advertised vacancies of 37%. Meanwhile, the demand for humanities, social sciences and applied sciences was 21% each. Medical sciences and other specializations and professions posted shares of11% and 10%, respectively. Notably, the NGOs posted most of the vacancies in the Gaza Strip (76%)(see Table 2-12).

Table 2-12: Number of vacancies advertised in daily newspapers in Palestine- by Major, Sector and Region— Q2 2013

Major	West Bank			Gaza			Total
	Public sector	Private sector	NGO sector	Public sector	Private sector	NGO sector	
Medical sciences	9	30	36	1	1	12	89
Humanities and social sciences	9	48	95	1	0	22	175
Applied sciences	23	78	55	1	8	9	174
Administrative and economic sciences	31	108	119	4	9	33	304
Other (craftsmen, maintenance, secretarial work, etc.)	2	79	2	0	0	3	86
Total	**74**	**343**	**307**	**7**	**18**	**79**	**828**

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers(Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

Textbox 3: Israel's natural rate of unemployment witnesses sharp decline

The Research Department of the Bank of Israel released in November 2013 a study designed to measure the change in Israel's natural rate of unemployment rate over the past few decades[6].

The 'natural rate of unemployment' – termed Non-*accelerating inflation rate of unemployment* (NAIRU) by the Keynesian School – is that rate of unemployment which is associated with a stable inflation rate[7]. This theoretical background of this concept is based on the existence of a negative correlation between the rate of unemployment in a given country and the accelerated inflation rate in that country: the lower the unemployment rate, the higher the acceleration in the inflation rate. Proponents of this theory believe that there is only one unique unemployment rate in every economy whereby the rate of inflation is stable (i.e. one unemployment rate associating with a stable inflation rate, no matter how high or low this rate is.). In other words, if the actual rate of unemployment in an economy is less than the natural rate (or less than the NAIRU), inflation in this economy will accelerate (for example, jumping from 2 to 4 to 8 percent from one period to another). If, however, the unemployment rate is equal to the natural rate, the inflation rate will be constant at any given rate in various periods of time. As such, the rate of inflation can be stable only when the unemployment rate is equal to NAIRU. Thus the question about the actual value of the natural rate of unemployment is very important

Economists have for long been preoccupied by the task of determining the actual value of the NAIRU. This rate varies by country and time, depending on the conditions of the labor market (trade unions , the degree of openness to immigrant labor, the value of social and unemployment subsidies, etc), as well as technological changes.

The Bank of Israel's study found that the unemployment rate in Israel dropped from 13.5% to 7% between 2004 and 2011 without any noticeable effect on the rate of inflation. This could be due to a decline in the relative prices of imports (i.e. low or negative imported inflation). The other possibility is a decline in Israel's natural rate of unemployment. The study found that these two factors can adequately explain the low rate of actual inflation in the Israeli economy. The study could assess these two factors quantitatively: An increase of one percent in the relative price of imported goods raises inflation by a quarter of percent. Likewise, a negative unemployment gap of one percent (decline of actual unemployment rate by 1% below the natural rate) increases inflation by a quarter of percent. This suggests that the natural rate of unemployment, or the structure and dynamics in Israel's labor market, is important factor in explaining the stability and decline in inflation rate.

For example, the study arrived at that in 1992 the natural rate of unemployment stood at 13% whiles the actual unemployment rate of 14.5%. Thus the economy was suffering from deflationary pressures. In 1996 the trend was reversed, the natural rate of unemployment was 9.5%, while the actual employment rate was only 8%– suggesting inflationary pressures. In 2004, the opposite trend took place (the natural rate of unemployment stood at 12.5%, while the actual employment rate climbed to 16.5%). In 2011, the two rates were at a breakeven point (7%)[8].

The study concluded that most of the 6.5% reduction in the actual rate of inflation in Israel between 2004 and 2011 was due to a decline in the natural rate of unemployment (5.5 percentage point out of the 6.5%). The study pointed out that this decline of the natural rate came partially at least as result of the government decisions in 2002 and 2003 which resulted in substantial reductions in social and unemployment subsidies.

---

6 D. Elkayam & A. Ilek (2013): "Estimating the NAIRU for Israel, 1992–2011". Research Department, Bank of Israel. Discussion Paper No. 2013.04. http://www.bankisrael.gov.il/en/Research/DiscussionPapers1/dp1304e.pdf

7 Keynesians reject calling this rate 'natural' because such a designation makes it sound as a 'fatal' rate. They argue that this rate can be influenced by economic policies and is highly changeable.

8 All figures of unemployment rates are approximate and not a hundred percent accurate.

Textbox 4: Socio-economic survey of Palestine refugees in Lebanon

In 2010, the United Nations Relief and Works Agency, in collaboration with the American University of Beirut, conducted a socio-economic survey on a representative sample of 2,600 Palestinian refugee households. This European Union-funded initiative describes the living conditions and welfare status of Palestinian refugees in Lebanon. The main results of the survey are outlined below[9]:

Demographics

- Palestinian refugees residing in Lebanon are roughly 260,000 to 280,000.
- Half of the population is under 25 years of age.
- The average household size is 4.5.
- Average age of Palestinian refugees living in Lebanonis30 years.
- Two-thirds of Palestinian refugees live in camps. One-third live in gatherings (mainly in camps' vicinity).
- Around half of refugees live in the south (Tyre and Sidon areas)

Poverty and housing conditions for refugees

- 6.6 per cent are in 'extreme poverty', meaning they cannot meet essential daily food needs (compared to 1.7 per cent among the Lebanese).
- 66.4 percent are in 'poverty', meaning they cannot meet basic food and non-food needs (compared to 35 per cent among the Lebanese).
- More than 81 per cent of all in extreme poverty are in Sidon and Tyre areas. One-third of all those in poverty live in Tyre area.
- 66 percent of refugee housing suffer from dampness and leakage, producing chronic illnesses among the population.
- 8 per cent of households live in shelters where roofs and/or walls are made of corrugated iron, wood or asbestos.
- 8 percent live in overcrowded conditions (more than three people per room).

Employment

- 56 per cent of Palestinians are unemployed.
- Only 38 per cent of the working age population is employed.
- Two-thirds of Palestinians employed in elementary occupations (i.e. street vendors, construction or agriculture workers) are poor.
- Employment has a small impact on reducing poverty but a large impact on reducing extreme poverty.

Education

- 8 per cent of the Palestinian refugee population of school age (7-15 years old) was not enrolled school in 2010.
- Only 50 per cent of young people of secondary school age (16-18 years old) are enrolled in schools or vocational training centers.
- 6 per cent of Palestinians hold university degrees (20 per cent for the Lebanese).
- High dropout rates and insufficient skills combined with significant labor market restrictions hamper refugee ability to find adequate jobs.
- Educational attainment is a good predictor for household socio-economic status and food security.
- Poverty incidence drops to 60.5 per cent when the household head has an above primary educational attainment while extreme poverty is nearly cut in half.

Food security and health

- 15 per cent of Palestinians are severely food insecure and are in acute need of food assistance.
- 63 per cent describe suffering from food insecurity.
- Unhealthy dietary habits are common: 57 per cent eat sweets frequently and 68 per cent consume sweetened drinks that increase the burden of chronic diseases.
- Chronic illnesses affects close to a third of Palestinian refugees.
- All households with a disabled head of household live in extreme poverty.
- 21 per cent stated that they experience depression, anxiety, or distress.
- 95 percent of the population lives without medical insurance (UNRWA provides free-of-charge primary and secondary health care to Palestine refugees in Lebanon).

[9] http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=675

3. Public finance

Financial data indicate a decline in the revenue side of the Palestinian Authority's budget during Q2 2013over the previous quarter, with some improvement compared to Q2 2012.The most prominent developments in Q2 2013 are:

- ✧ Total public revenues and grants (net) declined by about 33% (to NIS 2.7 billion), primarily due to a 25% decline in budget-support grants and a drop in tax and non-tax revenues.
- ✧ Total public expenditures fell by 2.9% (to NIS 3 billion) due to a 16% fall in the wage bill.
- ✧ The current deficit dropped to NIS 614.2 million (5.8% of GDP, compared to 6.7% in the previous quarter).
- ✧ The outstanding public debt balance witnessed a significant 6.7% increase (standing at 8.7 billion shekels, or 20.7% of GDP)[10].

Although total domestic revenues grew by 15% compared to Q2 2012, total domestic revenues declined by 3%. And the 6% drop in public spending slashed the deficit after grants (from NIS384 million in the second quarter of 2012 to NIS 284.4 million in the second quarter of 2013). Table 3-1 summarizes financial developments in the PNA budget on a cash basis during Q2 2013.

Table 3-1: Summary of PNA financial position: Q2 2103

(millions of shekels)

Item	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Public revenues and grants (net)	**2,911.2**	**2,802.9**	**3,778.1**	**2,743.2**	**4,197.8**	**2713.3**
Total domestic revenues (net)	**2,118.4**	**1,904.6**	**2,845.8**	**1,780.0**	**2,311.8**	**2,188.9**
Tax revenues	578.4	383.1	425.7	464.7	676.0	470.7
Non-tax revenues	196.7	191.5	322.2	184.8	321.5	185.8
Clearing revenues*	1,343.9	1,347.6	2,208.8	1,195.9	1,314.6	1,533.4
Tax rebates	0.6	17.6	110.9	65.4	0.3	1.0
External revenues (grants and aid)	**792.8**	**898.3**	**932.3**	**963.2**	**1,886.0**	**524.4**
For budget support	739.3	771.4	723.5	751.4	1,814.1	453.8
To support developmental projects	53.5	126.9	208.8	211.8	71.9	70.6
Total public expenditure	**2,776.3**	**3,187.1**	**3,185.4**	**3,394.3**	**3,087.8**	**2.997.7**
Current expenditure, including:	**2,608.6**	**2,993.3**	**2,958.6**	**3,169.6**	**2,962.9**	**2,803.1**
Wages and salaries	1,514.8	1,602.1	1,556.6	1,322.1	1,823.2	1,531.9
Non-wage expenses	946.8	1,265.8	1,150.0	1,300.0	1,039.6	1,050.8
Net lending	147.0	125.4	252.0	547.5	100.1	220.4
Development expenses	**167.7**	**193.8**	**226.8**	**224.7**	**124.9**	**194.6**
Treasury-funded	114.2	66.9	18.0	12.9	53.0	124.0
Donor-funded	53.5	126.9	208.8	211.8	71.9	70.6
Current deficit /surplus	**(490.3)**	**(1,088.7)**	**(112.8)**	**(1,389.6)**	**(651.1)**	**(614.2)**
Total deficit/ surplus(before grants and aid)	**(657.9)**	**(1,282.5)**	**(339.6)**	**(1,614.3)**	**(776.0)**	**(808.8)**
Total deficit/ surplus (after grants and aid)	**134.9**	**(384.2)**	**592.7**	**(651.1)**	**1,110**	**(284.4)**
Net financing from local banks	**(205.5)**	**364.2**	**(582.0)**	**913.1**	**(1,183.8)**	**582.1**

Source: Data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance (cash basis), Table (3).

* Clearance revenues include NIS 191 million from cash payments made in July and September.

Figures in brackets indicate negative values.

[10] Public debt to GDP= nominal outstanding public debt end of the second quarter÷ (gross domestic product in the second quarter× 4).

3.1 Revenues and grants

During Q2 2013 public revenues and grants fell by 35.4% from the previous quarter (to NIS 2.7 billion) due to a 72% decrease in external aid and a 5.3% decline in net domestic revenues (See Figure 3-1).

Tax revenues declined to NIS 470.7 million, down by 30.4% from the previous quarter, while it increased by 22.9% compared to the corresponding quarter in 2012. The big decline in tax revenues between the consecutive quarters is due to income and property taxes maturity only in the first quarter, lower numbers are normal during other quarters of the year. However, looking at change from corresponding quarters, tax revenues are primarily up due to government policies that have improved tax collection efficiency, gradually expanded the net of taxable income and broadened the tax base.

During Q2 2013, non-tax revenues totaled NIS 185.8 million compared with NIS 321.5 million in the previous quarter (42% down). Compared to the corresponding quarter, however, these revenues fell by only 3%. It is interesting to note that the majority of these revenues are derived from fees that do not change with fluctuations in economic activity.

Figure 3-1: Domestic revenue structure

(NIS millions)

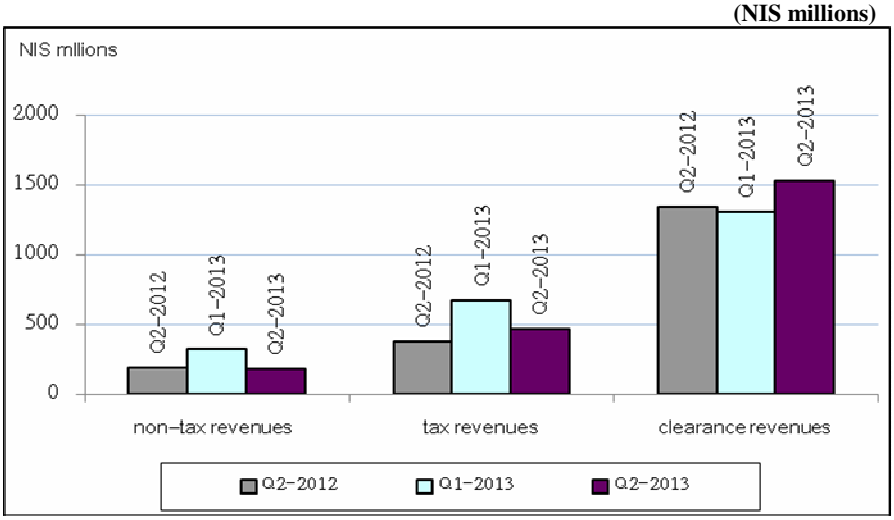

Source: Palestinian Ministry of Finance

In this quarter, clearance revenues grew by 16.6% over the previous quarter, totaling NIS 1.5 billion, which accounts for 70% of total domestic revenues. This improvement was spurred by a package of administrative measures implemented by the government to improve clearance revenue collection methods[11]. The revenues increased by13.8% relative to the corresponding quarter 2012.

Table 3-2:Public revenue and grant indicators— Q2, 2013

Item	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Total domestic revenues(net) in millions of shekels	**2118.4**	**1904.6**	**2845.8**	**1780.0**	**2311.8**	**2188.9**
As a % of total revenues and grants	72.8	68.0	75.3	64.9	55.1	80.7
As a % to current expenditure	81.2	63.6	96.2	56.2	78.0	78.1
As a % to GDP	22.8	18.9	28.3	17.7	23.8	20.8
External revenues (grants and aid) in millions shekels	**792.8**	**898.3**	**932.3**	**963.2**	**1886.0**	**524.4**
As a % to total revenues and grants	27.2	32.0	24.7	35.1	44.9	19.3
As a % to current expenditure	30.4	30.0	31.5	30.4	63.7	18.7
As a % to GDP	8.5	8.9	9.3	9.6	19.4	5.0

Source: Table (3-1)

[11] These measures included clearance estimations based the Israeli data base on the trade between Israel and Palestine. Bills owed to the Israeli Electricity Company were settled with the Palestinian Ministry of Finance directly rather than from an automatic deduction of clearance revenues without coordination with the Palestinian Ministry of Finance.

International grants and assistance allocated to support the budget and development projects totaled NIS 524.4 million (only 25% of that in Q1). These were mainly appropriated for general budget support (86.5%) and were only half of what was received in Q2 2012.

Budget support aid originated mainly from the Palestinian European cooperation PEGASE (72.2% or NIS 327.6 million) and the World Bank (26.5%)). Development support totaled about NIS 70 million, representing only 13.5% of total aid and grants (see Table 3-3).

Table 3-3: Grantsand foreign aid to the Palestinian Authority– Q2 2013

(million shekels)

Item	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Budget support	**739.4**	**771.4**	**723.5**	**751.4**	**1814.1**	**453.8**
Arab grants	113.7	259.6	499.7	177.0	558.6	0.0
International grants	625.7	511.8	223.8	574.4	1255.5	453.8
Developmental funding	**53.5**	**126.9**	**208.8**	**211.8**	**71.9**	**70.6**
Total foreign aid	**793.0**	**898.3**	**932.3**	**963.1**	**1886.1**	**524.4**

Source: Table(7)-External Support Table.

3.2 Public Expenditure

During Q2 2013, public expenditures stood at NIS 3 billion (28.4% of nominal GDP), a decline of 2.9% from Q1. This decline was a result of a decrease in the public wages bill by 16% in comparison with the previous quarter. Also it is worth mentioning that the PA is still unable to pay all public wages, since the wages bill reached NIS 1.5 billion (on cash basis) and this is lower than the commitment level (wages that has to be paid) by NIS 196.2 million[12]. Overall, public expenditure fell by about 5.9% compared to Q2 2012.

Net lending, however, increased from NIS 100 million in Q1 2012 to NIS 220.4 million in Q2, and grew by 75% compared to Q2 2012. The growth in net lending countered the government efforts to eliminate its presence in the general budget[13]. Meanwhile, development expenditures grew dramatically over the previous quarter (from NIS 124.9 million to 194.6 million).

An increase in government's social and unemployment subsidies caused a slight rise non-wage expenses compared to the previous quarter (up to 1,051 million shekels). However, compared to Q2 2012, this item fell by about 17%.

Table 3-4: Public expenditure indicators- Q2, 2013

Item	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Current expenditures (millions of shekels)	**2608.6**	**2993.3**	**2958.6**	**3169.6**	**2962.9**	**2803.1**
As a % of total public expenditure	94.0	93.9	92.9	93.4	96.0	93.5
As a % of GDP	28.0	29.8	29.4	31.5	30.5	26.6
Development expenses (millions of shekels)	**167.7**	**193.8**	**226.8**	**224.7**	**124.9**	**194.6**
As a % of total public expenditures	6.0	6.1	7.1	6.6	4.0	6.5
As a % of GDP	1.8	1.9	2.3	2.2	1.3	1.8

Source: Table (3-1)

[12] The shortage in wage bill equaled roughly NIS204.1 million on average for each quarter during 2012.

[13] The item 'net lending' refers to the amount deducted from the clearance revenues and transferred to utility companies in Israel in order to pay dues owed by local government bodies and electricity companies in Palestine.

Figure 3-2: Current expenditure structure

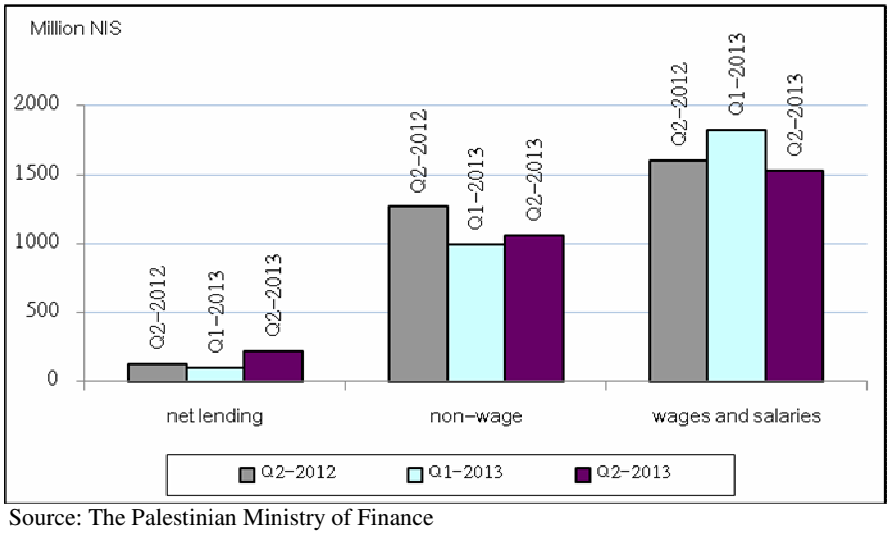

Source: The Palestinian Ministry of Finance

3.3 Financial Surplus / Deficit

During Q1 2013, the decline in net gross domestic revenues caused a deficit of NIS 614.2 million (NIS 651.1 million in Q1). This was half the deficit reported inQ2 2012. This deficit represented 5.8% of GDP in Q2 compared to6.7% in Q1 2013.

Adding the development expenditures deficit to the current expenditures deficit results in a total deficit (before grants and aid) of NIS 809 million (7.7% of GDP compared with 8% in Q1). On the other hand, the budget balance after grants and aid marked a deficit of about NIS 284.4 million compared with a surplus of NIS 1,110 million in Q1.

Figure 3-3: Fiscal deficit as a % of nominal GDP

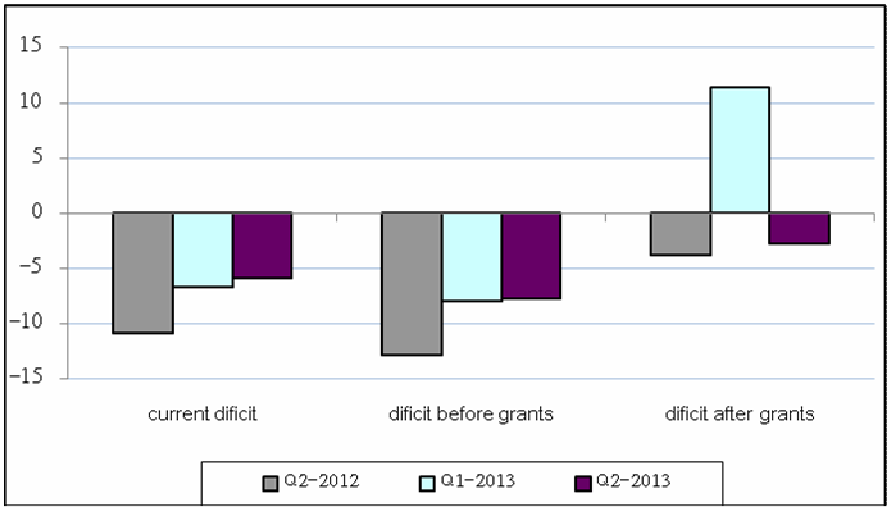

Source: The Palestinian Ministry of Finance

3.4 Arrears

The PNA's net accumulation of arrears in Q2 2013 totaled NIS 842.4 million. These arrears involved obligations owed to the private sector (NIS 351 million); outstanding tax rebates (NIS 213 million); and arrears of development spending (NIS 83 million); and wage bill arrears (NIS 196 million). Adding the net accumulation of arrears (NIS 842.4 million) to the total deficit on cash basis (NIS 284.4 million) results in a total deficit on accrual basis of NIS 1,126.8 million, or 11% of GDP (See Figure 3-4).

Figure 3-4: Net accumulation of arrears in past quarters

(NIS millions)

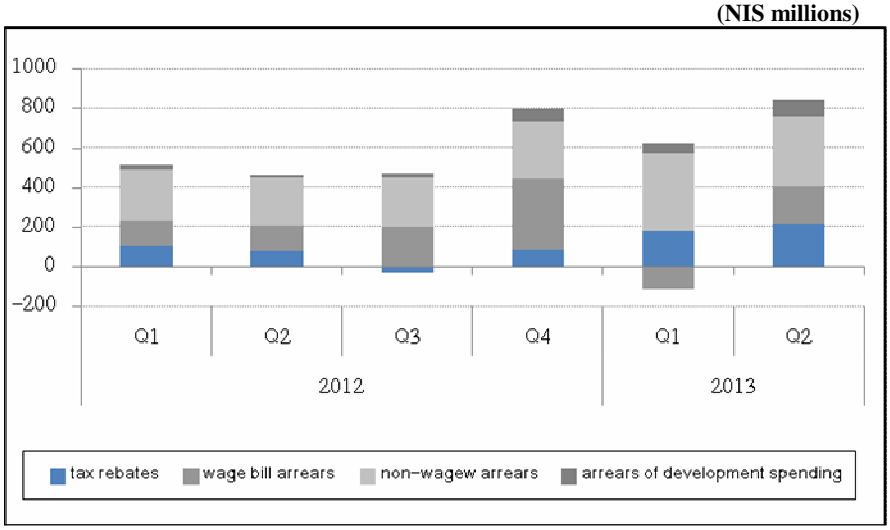

Source: The Palestinian Ministry of Finance

3.5 Clearance revenues

Table 3-5 displays the developments in clearance revenues on an accrual basis. In Q2 2013, revenues were nearly NIS 1,421.4 million, up by 2.4% from Q1. Customs, value added and fuel, the three main components of clearance revenues, had relatively equal shares.

Table 3-5: Clearance revenues (accrual basis) *

(NIS millions)

Items	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Clearing revenue	**1,343.0**	**1,410.3**	**1,449.8**	**1,413.6**	**1,388.7**	**1,421.4**
Customs	465.8	473.7	522.6	511.9	459.3	492.5
Value added	449.5	485.5	456.5	469.4	488.6	457.9
Fuel	420.8	449.8	466.1	421.3	431.5	470.2
Purchase tax (sales)	4.5	-1.8	4.6	7.7	5.5	(3.6)
Income tax	2.4	3.1	0.0	3.3	3.7	4.4

Source: Tables of financial operations, details of revenue, expenditure and funding sources (accrual basis), Ministry of Finance.

*A disaggregation of clearance revenues was only available on an accrual basis.

3.6 Public Debts

The public debt rose a hefty 5.9% in Q2 2013over the previous quarter to NIS 8,730.6 million (or 20.7% of GDP compared to 21.5% in the previous quarter and 22.2% in the corresponding quarter of 2012). Of total public debt, external debt represented roughly 45.3% and included obligations to Arab financial institutions (57.2%), international and regional institutions (31.2%), and bilateral loans (11.6%). Domestic debt constituted about 54.6% of total public debt and encompassed bank loans and facilities as well as Petroleum Authority loans (seeTable3-6). Meanwhile, the public debt service totaled NIS 34.5 million in Q2 compared to NIS 52.8 million in Q1.

Table 3-6: Public Debt- Q3 2013

(NIS millions)

Item	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
a. Domestic debt	**4,092.7**	**4,760.2**	**4,329.8**	**5,142.8**	**4,257.3**	**4,774.5**
Bank loans	1,788.2	2,142.5	2,230.8	2,669.1	2,376.8	2,345.7
Bank facilities	1,664.3	1,893.2	1,423.9	1,783.8	1,255.1	1,666.9
Petroleum Authority loans	609.7	691.9	642.5	659.4	594.9	731.4
Other public institution loans	30.5	32.6	32.6	30.5	30.5	30.5
b. External debt	**4,185.6**	**4,417.1**	**4,290.7**	**4,077.1**	**3,989.9**	**3,956.1**
Arab financial institutions	2,342.9	2,467.9	2,457.8	2,335.9	2,283.0	2,266.7
Al-Aqsa Fund	1,940.8	2,049.6	2,043.9	1,940.5	1,906.0	1,890.5
Arab Fund for Economic and Social Development	209.1	221.3	219.9	211.0	204.6	204.7
Islamic Development Bank	193.0	197.0	194.0	184.4	172.4	171.5
International and regional institutions	1,256.0	1,338.4	1,335.6	1,257.5	1,244.1	1,223.8
World Bank	1,095.8	1,151.5	1,141.5	1,077.8	1,051.9	1,038.0
European Investment Bank	77.0	99.2	106.0	95.9	109.8	104.0
International Fund for Agricultural Development	12.2	12.4	12.5	11.7	11.2	10.9
OPEC	71.0	75.3	75.6	72.1	71.2	70.9
Bilateral loans	586.7	610.8	497.3	483.7	462.8	465.6
Total public debt	**8,278.3**	**9,177.3**	**8,620.5**	**9,219.9**	**8,247.2**	**8,730.6**
Public debt as a % of GDP	**%22.5**	**%22.2**	**%21.9**	**%23.7**	**%21.5**	**%20.7**

Source: The Palestinian Ministry of Finance

Textbox 5: PA Revenues and Expenditures diverge From Budget Targets

In September 2013, the IMF released its semi-annual report on the Palestinian territory to the Ad Hoc Liaison Committee, which is responsible for the coordination of international aid to the Palestinian National Authority. One chapter evaluated the performance of the Palestinian government's budget for 2013 and concluded that the budget differed significantly from the target. As a result, the report said, the PA would not achieve most of the goals identified at the beginning of the year[14].

Table 1: Comparison between budget figures and IMF's projections of actual performance in 2013

	Budget target	IMF's projections of actual performance
– Domestic revenues	890	811
✧ Taxes	598	567
– Clearance Revenues	1,722	1,563
– Current expenditure	3,538	3,576
✧ Wage	1,880	1,852
✧ Net lending	81	146
– Development expenditures	350	269
– Total deficit	1,400	1,692
– Payment of arrears	74	33
– International aid	1,400	1,330
✧ For recurrent budget	1,100	1,150
– Net borrowing from banks	74	72
–Financing gap	0	323

According to initial budget projections, both tax and clearance revenues were to increase by 19% and 13%, respectively, compared to 2012. However, the IMF report forecasts that clearance revenues will not increase by more than 4.5% during the year (up to 1.563 billion dollars).

[14] IMF: Staff report prepared for the September 2013 meeting of the Ad Hoc Liaison Committee. http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2013/091113.pdf

The initial budget target also foresaw a reduction in current spending by 12% from a government-induced contraction in (roughly 4 percentage points of GDP) net lending. The IMF staff deemed this extremely unlikely since net lending is predicted to be nearly twice the foreseen amount (146 million dollars) by the end of the year.

In total, the report projects an overall deficit of $1.7 billion instead of the government predicted $1.4 billion (12% of GDP). Even if the PNA were to receive $1.4 billion as aid, there would still be a financing gap of $323 million (3 percent of GDP). The resulting accumulation of debt to domestic banks, the report says, will produce a rise in public debt clearly beyond the targets of the 2013 draft budget- $2.41 billion by the end of June 2013, not including $1.85 billion in arrears.

Textbox 6: Educational system efficiency in the Middle East and North Africa

Another study recently release by the World Bank examined the educational systems in the MENA Region[15]. Bank experts developed a unified index to measure the achievements enrollment, equity, efficiency and quality in primary, secondary and tertiary MENA educational systems.

Enrollment measured net registration rates in primary education and gross enrollment rates in secondary education and higher education. Lebanon, Jordan, Egypt and Tunisia scored highly compared to Yemen, Iraq and Morocco. Disparities between countries were mainly due to enrollment rate variances in tertiary education.

Equity examined the gender parity in enrollment rates in all education stages as well as in average years of schooling. Today, all countries but Djibouti, Iraq, Morocco, and Yemen have a gender parity index above 0.95. Strikingly, the index is more than 1 in most countries of the region (i.e. females outnumber males), particularly in Iran, Palestine, Lebanon, Jordan and Saudi Arabia. Syria and Jordan have the most equal gender education distribution in the region.

Efficiency (as an index) measured the rates of students who have completed primary school. This rate ranged between 36% in Djibouti and 106 % in the West Bank and the Gaza Strip.

Quality of education was measured using two different approaches: by literacy rates or by analyzing differences in international standard test scores (e.g. TIMSS).

Literacy rate ranged between 29% in Djibouti and 93% in Kuwait, where literacy rates have doubled since the 1970's. Students from Iran and Jordan achieved the highest marks in science while those of Lebanon and Morocco ranked lowest. Students from Jordan and Lebanon ranked among the firsts in mathematics, whereas students of Morocco and Saudi Arabia ranked last.

Figure 1: MENA education outcomes - Integrated Index

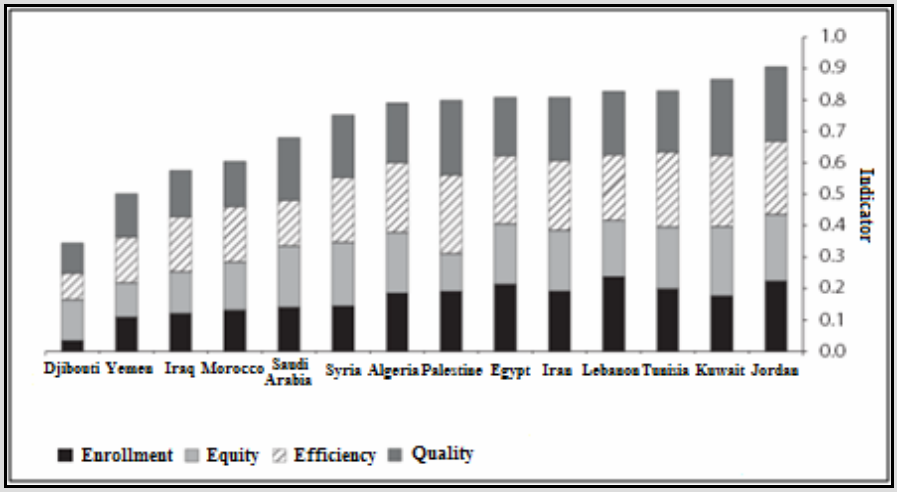

[15] http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/0,,contentMDK:21617643~pagePK:146736~piPK:226340~theSitePK:256299,00.html

Overall, these indexes reveal stark differences in the outcomes of the educational systems in MENA countries (see Figure 1).Educational systems in the West Bank and Gaza received an average ranking. Despite remarkable achievements in equity and enrollment in Egypt, the most important challenge remains illiteracy. Educational systems in Syria and Algeria now suffer from high dropout rates.

While rankings demonstrate a general descriptive picture, it is interesting to note that political conflicts and wealth are not determining factors in educational system outcomes. Although four of the countries sampled have experienced large-scale political conflicts, they have been able to retain their positions as top or middle education performers: Palestine, Iran, Kuwait and Lebanon. And while it is true that countries with relatively high per capita incomes, such as Kuwait, perform relatively better than poor countries like Djibouti or Yemen, countries like Algeria and Saudi Arabia, with relatively high per capita incomes, perform less well than countries with lower per capita income like Jordan or Tunisia.

4. The Banking Sector[16]

While banks operating in Palestine witnessed a 4.4% rise in direct credit facilities, there has been a decline in the foreign stocks for banks by 3.2%. The liabilities (public deposits) increased by 1.5% and equity dropped by 1.6%.

4.1 Banks: consolidated balance sheet- Key developments

Table 4-1summarizes key items in the consolidated balance sheet of banks operating in Palestine throughout the 2nd quarter of 2012 up until the end of 2nd quarter of 2013.

Table 4-1: Consolidated balance sheet for the Palestinian banking system – as end of Q2 2013

(Millions of dollars)

Item*	2012			2013	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Total assets	**9,200.9**	**9,541.7**	**10,050.2**	**10,372.0**	**10,479.8**
Direct credit facilities	3,849.1	3,829.5	4,199.2	4,077.1	4,258.2
Deposits of Palestine Monetary Authority & Banks	3,186.1	3,390.9	3,675.2	3,882.1	3,723.5
- Deposits held by PMA	883.6	938.8	998.9	1,031.3	970.3
- Deposits held by Banks	340.4	294.6	372.6	368.3	350.7
- Banks' offshore deposits	1,962.1	2,157.5	2,303.7	2,482.5	2,402.5
Securities Portfolio	824.7	752.9	745.3	799.0	827.7
Cash and precious metals	602.8	778.7	731.1	830.3	868.2
Investments	152.8	153.4	148.6	150.1	146.8
Bankers' acceptances	6.4	4.8	5.3	5.6	5.7
Other assets	579.0	631.5	545.5	627.8	649.7
Total liabilities	**9,200.9**	**9,541.7**	**10,050.2**	**10,372.0**	**10,479.8**
Total deposits of the public	6,912.9	7,200.8	7,484.1	7,713.2	7,830.9
Proprietorship (equity)	1,210.5	1,240.0	1,257.5	1,297.4	1,276.4
Deposits of PMA and Banks	502.2	501.4	725.2	734.7	731.0
Other liabilities	139.8	139.8	139.2	156.5	169.9
Executed and existing bankers' acceptances	11.6	9.1	10.0	14.2	13.1
Allocations and depreciation	423.9	450.6	434.2	456.0	458.5

Source: PMA –the consolidated balance sheet for banks.

* The items listed in the table above are aggregate (including allocations) rather than net, as in the previous issues of the *Monitor*.

[16] The data in this section are preliminaryand subject to change.

1. Assets

Net bank assets totaled $10.479.8 million (an increase of 1% over Q1 and 13.9% over 2 2012). The increase was a result of a growth in all asset classes (with the exception of deposits of banks and PMA, which declined by 4.1%). The increase signaled a rising trend in Palestinian bank owned assets. Figure 4-1 displays the distribution of bank assets during Q2 2013-compared to Q1 and Q3 2012.

During Q2 2013, credit facilities totaled $4.3 billion- 40.6% of total assets, which rose by 4.4% over Q1. The growth was a result of an increase of $93.6 million in facilities granted to the Palestinian Authority (an increase of 7.5% over the previous quarter), and $90.3 million in facilities granted to the resident private sector (up by 3.2% compared to the previous quarter). The share of credit facilities going to the public sector grew to 31.4%,, a rise of 30.5% in Q1, while the private sector's share declined to 68.6% (down from 69.5%in Q1).

Figure 4-1: Relative weight of net bank assets- Q2& Q1 2013, and Q2 2012

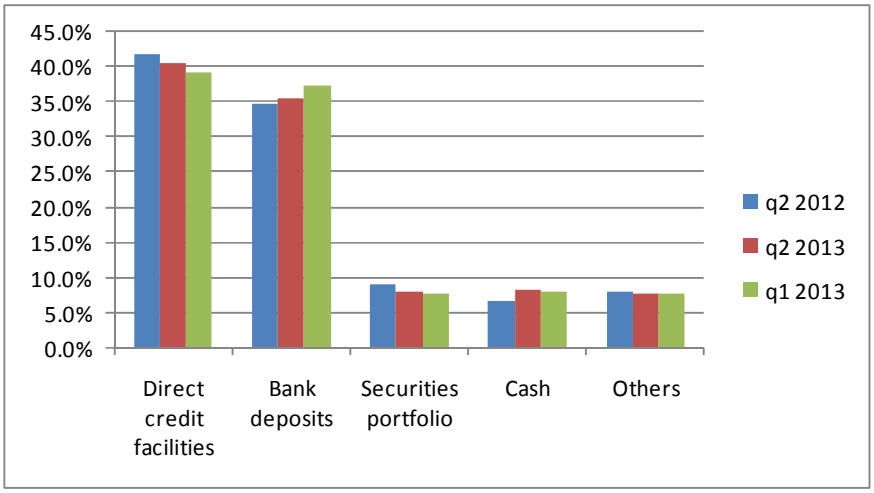

* 'Others' include investments, bank acceptances, and other assets

✧ Direct credit facilities

In Q2 2013, direct credit facilities composed of loans (69.9%), overdrafts (29.9%)[17] and lease financing (0.35%).Direct credit facilities in the West Bank accounted for 89.3% of total facilities while Gaza's share stood at 10.7%. With the highest overall economic activity, the Ramallah (66.6%) and Nablus (8.8%) held the largest share of credit facilities in the West Bank. Within the Gaza Strip, the Gaza governorate accounted for 68.2% of total credit facilities while the Khan Younis governorate held 8.5%.

By currency, data show that the credit facilities granted in US dollars held the highest share (53.7%) while the Israeli shekel (33.8%) and the Jordanian dinar (11.8%) (see Table 4-2).

[17] According to the Monetary Authority Regulation No. (5/2008), overdraft facilities shall not exceed30% of a bank's total direct credit facilities portfolio.

Table 4-2: Distribution of direct credit facilities portfolio by beneficiary, type and currency- Q2 2012 to Q2 2013

(millions of dollars)

	2012			2013	
	Q2	**Q3**	**Q4**	**Q1**	**Q2**
By Beneficiary					
Public sector	1,204.5	1,115.8	1,407.4	1,243.6	1,337.2
Resident private sector	2,589.9	2,659.9	2,746.7	2,792.3	2,882.6
Non-Resident private sector	54.7	53.8	45.1	41.2	38.3
By Type					
Loans	2,705.6	2,829.2	2,950.3	2,914.1	2,975.0
Overdraft	1,134.4	990.2	1,238.1	1,151.5	1,270.8
Lease financing	9.1	10.1	10.8	11.5	12.4
By Currency					
US$	2,276.5	2,280.4	2,255.1	2,221.5	2,288.0
JD	546.3	548.6	549.7	516.1	503.8
NIS	1,002.0	965.7	1,367.6	1,315.4	1,436.3
Other currencies	24.3	34.8	26.8	24.1	30.0
Total	**3,849.1**	**3,829.5**	**4,199.2**	**4,077.1**	**4,258.2**

Source: PMA –Consolidated balance sheet for banks

Table 4-3 shows that the consumer finance held 28.5% ($832.5 million) of credit facilities (up by 4.6% in Q1) while the real estate and construction sector stood roughly at 21.8% (59.5% in the form of housing loans, accommodations and house refurbishing) and the trade sector (external and internal) at 18.3%.

Table 4-3: Credit facilities granted by economic sector – Q2 2012 to Q2 2013(%)

Economic sector	**2012**			**2013**	
	Q2	**Q3**	**Q4**	**Q1**	**Q2**
Real estate and construction	21.3	21.4	21.1	21.1	21.8
Land development	1.0	1.2	1.5	1.4	1.8
Mining and industry	10.4	8.9	6.2	6.1	6.2
Internal and external trade	21.0	20.8	18.0	18.3	18.3
Agriculture and live stock	1.2	1.2	1.3	1.0	1.2
Tourism, hotels and restaurants	2.1	2.0	2.1	2.0	2.1
Transport and communications	0.9	0.8	0.8	0.8	0.9
Services	10.5	9.6	9.6	9.9	8.4
Financing investment through equity and financial instruments	2.1	2.4	2.2	2.2	1.8
Car purchase financing	4.1	4.3	4.1	4.2	4.2
Consumer commodities financing	18.8	20.2	28.0	28.1	28.5
Other	6.6	7.1	5.1	4.9	4.8
Total Facilities ($ millions)	**2,644.6**	**2,713.7**	**2,791.8**	**2,833.6**	**2,920.9**

Source: PMA

✧ Banks Deposits at the PMA

During Q2 2013, assets held by banks and the PMA totaled $3.7 billion, a 4.1% from decrease from Q1. Overseas banks assets (which represent 64.5% of total assets of banks and the PMA) declined by 3.2%. This drop reflected a rise in domestically granted facilities.

2. Liabilities

Customer Deposits and Equity made up the majority (86.9%) of the total liabilities in the public banks in Palestine. During Q2 2013, bank liabilities included total public deposits (74.7%) and net equity (12.2%). Compared to Q1 2013, public deposits rose by 1.5% at the end of Q2 and stood at 13.3% compared to Q2

2012. In contrast, net equity in Q2 decreased 1.6% over Q1 ($ 1,276.4 billion) as a result of a 5.5% drop in capital surplus while it grew by 5.4% compared to Q2.

Total public and private sector shares of deposits stood at 8.3% and 91.7%, respectively. By region, the West Bank held roughly 89.4% of total deposits, while Gaza' share barely reached 11%.

Figure 4-2: Growth in public deposits and equity, Q2 2012-Q2 2013

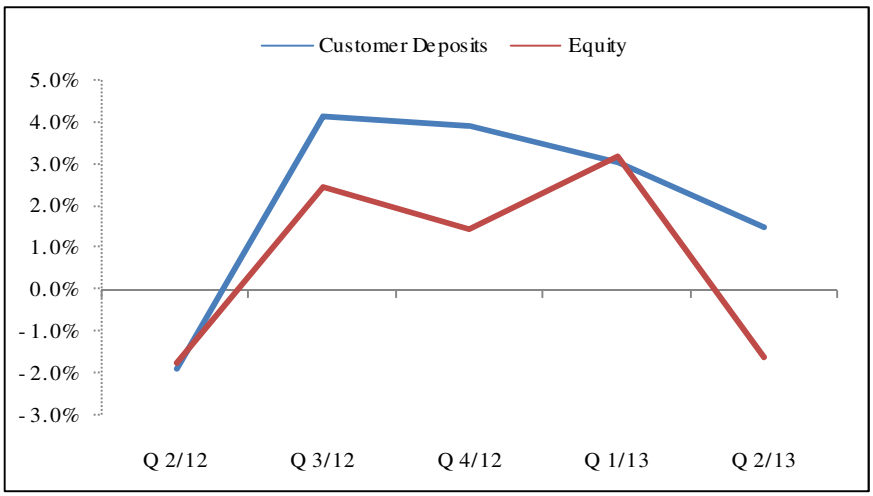

Current (on-demand) deposits accounted for 40.4% of total public deposits while time and savings deposits represented 29.1% and 30.5%, respectively. In terms of currency, the US dollar remained in dominance (40.8%) while the Israeli shekel (30.4%) and the Jordanian dinar (24.2%) trailed behind. Other currencies like the euro and the UK pound accounted for the remaining deposits (see Table 4-4).

Table 4-4: Distribution of public deposits by Depositor, Type and Currency, Q2 2012-Q2 2013

(millions of dollars)

	2012			2013	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
By depositor					
Public sector	515.8	566.4	620.2	691.4	651.6
Resident private sector	6,182.1	6,409.2	6,621.3	6,786.0	6,924.7
Non-resident private sector	215.0	225.2	242.6	235.8	254.6
By type of deposit					
Current deposits	2,689.9	2,894.8	2,984.4	3,121.0	3,163.1
Time deposits	2,124.1	2,167.6	2,234.9	2,258.9	2,276.2
Saving deposits	2,098.9	2,138.4	2,264.8	2,333.3	2,391.6
By deposit currency					
US dollars	2,709.7	2,789.0	3,063.0	3,120.3	3,196.9
Jordanian dinars	1,795.9	1,781.4	1,740.4	1,838.9	1,898.6
NIS	2,088.9	2,306.3	2,323.6	2,353.4	2,384.4
Other currencies	318.4	324.1	357.1	400.6	351.0
Total	**6,912.9**	**7,200.8**	**7,484.1**	**7,713.2**	**7,830.9**

Source: PMA

4.2 Banking system performance indicators

Bank performance indicators reveal various changes throughoutQ2 2013. The capital adequacy index closed at 19.5%, a fall of roughly 0.3 percentage points compared to Q1 and 1.1 percentage points to Q2. Although performance dipped, it still remained higher

than the minimum set by the Monetary Authority (12%) and required by the Basel Committee (8%).

As a result of a steady increase in total assets, the equity-to-assets ratio witnessed a decline compared to the previous and corresponding quarters and reached 12.2%. The share of income from interest to total income (76.7%) improved relative to both previous and corresponding quarters.

Compared to Q2, the credit to deposits ratio increased in Q3 by 1.5 percentage points to 54.4%. This implies faster growth in credit facilities than deposits (see Table 4-5). Despite this hike in growth, the credit facility public deposit ratio declined by1.3 percentage points compared to the corresponding quarter in 2012.

Table 4-5: Banking system performance indicators, Q2 2012- Q2 2013

(%)

Indicator	2012			2013	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Capital adequacy	20.6	20.5	20.4	19.8	19.5
Equity /assets	13.2	13.0	12.5	12.5	12.2
Interest income / total revenues	75.7	71.7	74.3	74.8	76.7
Credit facilities/ public deposits	55.7	53.2	56.1	52.9	54.4
Credit facilities of the private sector/private sector deposits	40.4	40.9	40.7	40.4	40.7
Overseas deposits/total deposits *	26.2	28.0	28.1	29.4	28.1
Customer deposits /net assets	76.4	77.5	76.4	76.3	76.6

Source: PMA -The consolidated balance sheet for banks

* Total deposits = public deposits+ bank deposits (PMA deposits +bank deposits).

✧ Profits of banks operating in Palestine

Net revenues of banks operating in Palestine during Q2 2013 totaled roughly $32.4 million, down from $39.9million in the previous quarter and up from $23.4 million in the corresponding quarter of 2012. Cumulative bank profits in the first half of 2013 totaled $72.3million, compared with $61.4 million in the corresponding half of 2012. Table 4-6 shows sources of revenue, expenses and net profit of banks during the second quarter of 2013.

Table 4-6: Sources of revenue, expenses and net income of banks

	2012			2013	
	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
Net revenues	**102.1**	**107.2**	**105.8**	**109.2**	**113.3**
Interest	77.3	76.9	78.6	81.7	86.9
Commissions	17.7	18.8	17.8	18.2	19.3
Debt securities& investment	0.1	3.0	2.9	0.73	-0.21
Operations of evaluating and foreign currency exchanges	5.7	6.7	7.0	7.3	6.2
Hedging and trading(derivatives)	0.03	0.4	0.1	0.13	0.07
Other operating revenue	1.3	1.4	0.6-	1.2	1.1
Expenses	**78.7**	**77.5**	**73.4**	**69.3**	**80.9**
Operating expenses	57.5	56.7	58.7	57.2	60.8
Allocations	7.6	8.7	0.3	1.4	4.5
Tax	13.6	12.1	14.4	10.7	15.6
Net income *	**23.4**	**29.7**	**32.4**	**39.9**	**32.4**

Source: PMA –The consolidated balance sheet for banks

* Net income= net revenues–expenses

4.3 Clearing House Activity

Data from the Palestine Monetary Authority clearing houses in both Ramallah and Gaza indicate that the second quarter 2013 saw an increase in the number and value of checks presented for clearance. About 1.075 million checks (2.705.5 billion dollars) were presented for clearance, a rise of 5.3% in quantity and 16.3% in value over Q1. During the comparison period, the number and value of returned checks declined by 19.5% and 3.1%, respectively (see Table 4-7).

Table 4-7: Number and value of checks presented for clearance & number and value of checks returned, Q1 2012- Q2 2013

Quarter		Checks presented for clearance		Returned checks	
		No. (checks)	Value ($US millions)	No. (checks)	Value ($US millions)
2012	Q1	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3
	Q2	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6
	Q3	1,102,004	2,297.6	127,175	157.8
	Q4	1,137,567	2,357.5	161,597	177.5
Total		**4,287,605**	**9,629.6**	**519,074**	**677.2**
2013	Q1	1,021,161	2,326.7	139,098	164.4
	Q2	1,075,125	2,705.5	111,954	159.3
Total		**2,096,286**	**5,032.2**	**251,052**	**323.7**

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin

4.4 Banking Penetration

At the end of Q2 2013, there were 17 banks operating in Palestine (seven local and 10 foreign). Local banks opened two addition branches, bringing the number branches/office to 123. Meanwhile, the quantity ATM machines increased by 4.2% compared to the previous quarter. Table 4-8 displays the banking penetration in Palestine as of Q2 2013.

Table 4-8: Banking Penetration in Palestine- as of June 30, 2013

Item	Local banks	Foreign banks	Total
Number of banks	**7**	**10**	**17**
Number of bank branches & offices	123	111	234
Number of ATMs	260	210	470
Number of ATM cards	105,671	31,213	136,884
Number of credit cards	23,472	32,617	56,089
Number of debt cards	142,497	228,568	371,065

Source: PMA

4.5 Money Changers and specialized lending institutions

Towards the end of Q2 2013, the number of licensed money exchangers reached 263 (225 in the West Bank and38inthe Gaza Strip). While one hundred and seventy-five money changers have a company legal status, 88 have an individual status (see Table 4-9).

Meanwhile, seven lending institutions are affiliated with *The Palestinian Network* for *Small and Microfinance* (Sharakeh). These institutions operate across 60 branches and offices in the West Bank and the Gaza Strip. Credit portfolios within lending institutions reached $92.8 million, an increase of 7.9% over the previous quarter.

The number of active customers in these institutions totaled 52,486 (67.4% in the West Bank and 32.6% in Gaza), up by 4.9% over the previous quarter. Of total borrowers, 57.2% were women Regionally, the West Bank held the highest share of loans (roughly 64.5%) compared to the Gaza Strip (33.5%)[18].

Table 4-9: Number and distribution of licensed money-changers in Palestine (Q3 2012- Q2 2013)

Item	2012		2013	
	Q3	Q4	Q1	Q2
No. of licensed changers	**275**	**276**	**260**	**263**
By region				
West Bank	233	234	222	225
Gaza	42	42	38	38
By legal status				
Individuals	178	103	88	88
Companies	97	173	172	175

Source: PMA

4.6 The Palestine Stock Exchange

The *Economic and Social Monitor* analyzes three groups of financial indicators in relation to the Palestine Stock Exchange:

- ✧ Financial market indicators
  - Market capitalization[19]: The share of market capitalization in the Palestine Stock Exchange in 2012 reached 28%, roughly the same share reported in 2011.
  - Number of listed companies: listed companies totaled 49 at the end of Q2 2013(9 companies in banking and financial services; 12 manufacturing companies; 7 insurance companies; 8 investment companies; and 13 services sector firms). In June 2013, *Pharmacies PLC (pharmaceutical, chemical and cosmetic manufacturing), opened* on the PSE.
- ✧ Liquidity Indicators
  - The ratio of traded shares to GDP: rose 3% in Q2 2013, a rise of 2%from the previous quarter.
  - Turnover[20]: reached 2.9% in Q2, up from 1.8% in the previous quarter. Sectorally, turnover was as follows: insurance sector 5.1%; banking and financial services 4%; investment 2.9%; services 2.3%; and industry 1.3%.
- ✧ Degree of Concentration[21]: The largest five companies on the Palestine Stock Exchange held 77% of the total value of shares traded in Q2 2013. These companies included: the Palestinian Telecommunications Group (34%); the Bank of Palestine (25%); the Palestine Development and Investment (9%); the Palestine Islamic Bank (6%); and the Birzeit Pharmaceutical Company (2%).

The share market value of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of Q2 2013 reached $2.8 billion, roughly the same value reported in the previous quarter. Services continued to dominate sectorally (47%) with the banking and financial services retaining a fair share of the market (27%) (see Figure 3-4).

[18] Figures in this paragraph are obtained from *The Palestinian Net work* for *Small and MicroFinance* (Sharakeh).

[19] This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in an economy. It is calculated by dividing the market value of shares listed on the market by GDP at current prices. This indicator is calculated for the entire year rather than quarters.

Figure 4-3: Value of shares listed on the Palestine Stock Exchange, by Sector- Q2 2013

(US$ millions)

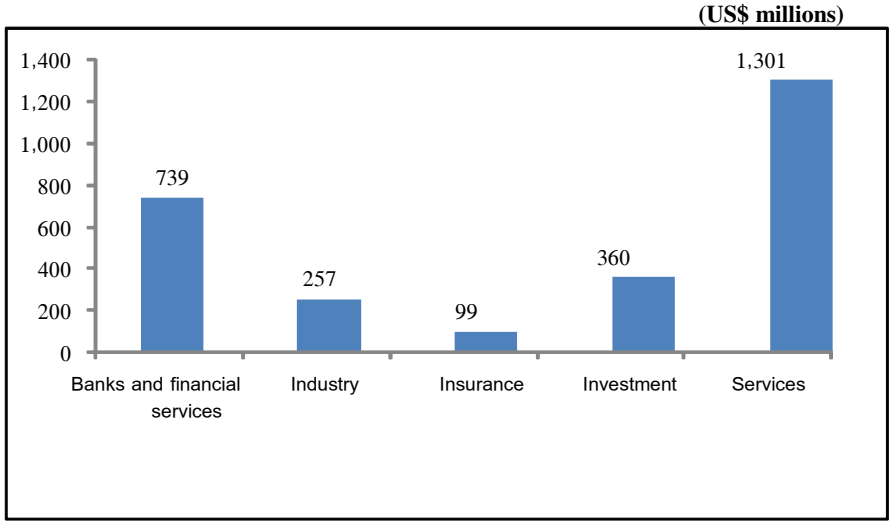

Source: Palestine Stock Exchangewww.pse.com

Total traded shares on the PSE stood at 43.7 million in Q2 of, an increase of 49% from the previous quarter. The value of shares traded totaled $80.5million, up by 59% from Q1 (see Figure 4-4).

Of the total value of stocks traded during Q2, the banking and services sectors retained the largest shares (with 37% each) while the investment sector trailed at 13% (see Figure 4-5).

Figure 4-4: Value of shares traded on the Palestine Stock Exchange– Qs 1 & 2, 2013

(millions of dollars)

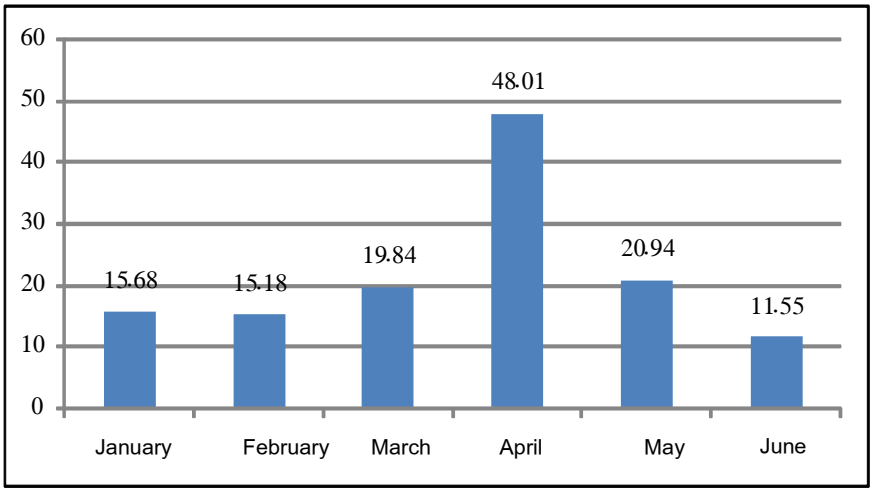

Source: Palestine Stock Exchangewww.pse.com

[20] This indicator calculates the volume or value of shares traded on a stock exchange during a day, month or year.

[21] This indicator is used to measure the influence of some large companies on stock prices fluctuations. This is measured by calculating the contribution of the top five or ten companies to the value of shares traded on the stock market.

Figure 4-5: Value of shares traded on PSE, by sector- Q2 2013

(US$ millions)

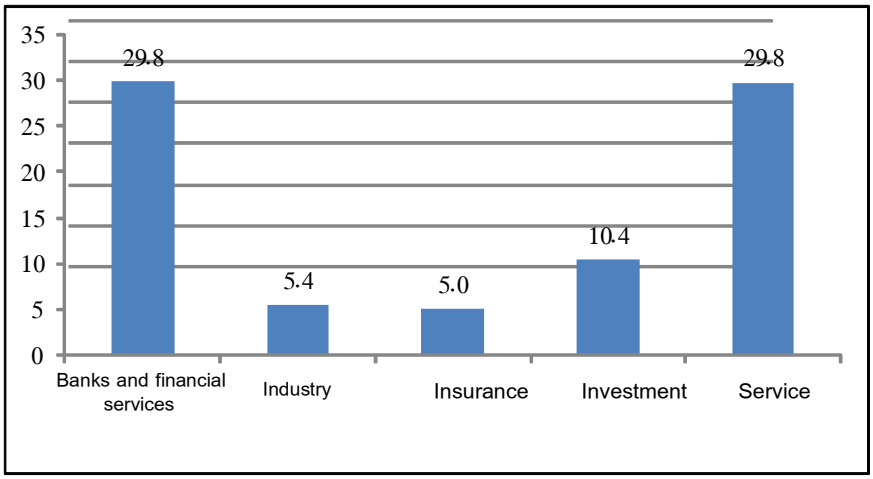

Source: Palestine Stock Exchangewww.pse.com

Al-Quds Index

At the end of Q2 2013, Al Quds Index closed at 452.52 points, down by 20.48 points from the previous quarter (see Figure 4-6) and up by 8.52 points from the corresponding quarter of 2012.

Figure 4-6: Al-Quds Index– Qs 1 & 2, 2013

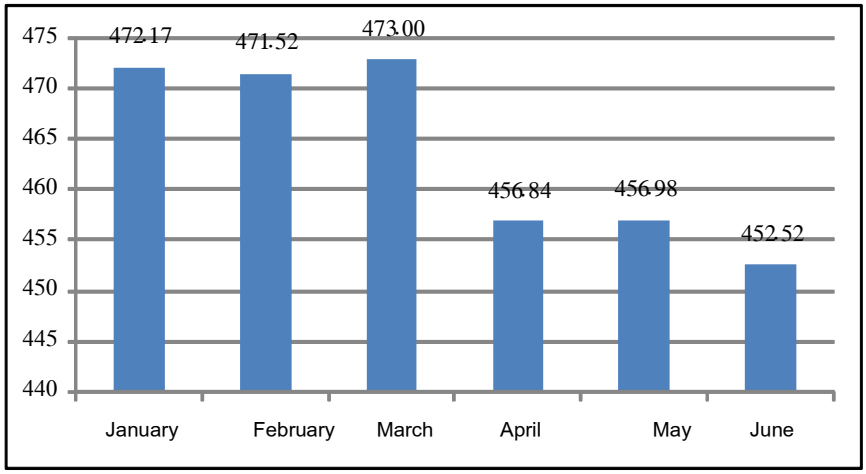

Source: Palestine Stock Exchange,www.pse.com

Textbox 7: Palestinian Deposit Insurance Corporation insures 93% of depositors

In May 2013, President Mahmoud Abbas signed into law the establishment of the Palestinian Deposit Insurance Corporation (PDIC)in order to safeguard depositors in case a licensed bank becomes insolvent[22].

During the first PDIC meeting in September, the Board of Directors seta coverage maximum of ten thousand dollars for each account. In addition to making membership mandatory for all licensed banks, the Board requires banks registered in the West Bank and Gaza to annually transfer 0.3% of gross deposits to the PDIC as well as a separate set annual contribution. The government, in turn, will allocate20 million dollars as a contribution to the fund, which will be allocated to and invested through two separate funds: one for traditional banking and one for Islamic banking, with the latter managed in accordance with Islamic law provisions.

Overall, the goal of the PDIC will be to safeguard depositors and develop a financial security network, that promotes public confidence in the banking system and encourages increased savings and deposits. Although the initial insured deposit amount($ 10,000 or their equivalent) is not all encompassing, PMA data shows that 93% of the depositors in the Palestinian banking system will be covered during the first PDIC phase.

[22] http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=154602

Textbox 8: Business Cycle Index in Palestine

Despite the large quality and accuracy improvements in economic data collection, economic researchers and institutions economists claim that there are still numerous issues concerning the delayed release of the data on economic activity - particularly national accounts data used extensively to analyze economic conditions. In addition to time lags, data adjustment issues that sometimes take months or even entire years to resolve, also plague collection systems.

For the aforementioned reasons, the Business Cycle Index was created in order to overcome shortcomings in the collection of real-time data and future forecasts. This indicator signals the overall trend of economic activity and gauges potential fluctuations in various areas, including production levels, employment, prices. Additionally, the index provides prompt basic information on the economic trends without having to wait for the release of precise statistical data. In collaboration with the Palestinian Federation of Industries, the PMA recently introduced the Business Cycle Index in the Palestinian Territory. .

Methodology

The PMA constructs the Business Cycle Index using answers and projections provided by a representative sample of companies that operate in 10 industrial sub-sectors in both the West Bank and the Gaza Strip. Based on a stratified random sampling, the survey process asks respondents about production, sales, inventory, and employment estimates of their firms during the past three months and the next three months. Considering only a change in indicator trend, respondents report future expectations. The resulting data is then processed so as to construct a quantitative indicator that provides an overview, on the one hand, of past and present developments in the economy and, on the other, of manufacturer forecasts for the following quarter-period.

Index values fall between +100 and -100. The higher the positive value of the index, the stronger the likelihood of economic improvements(+100 means that all respondents say that production, sales and employment have increased and will continue to increase in the near future). In contrast, a higher negative a value represents negative results and a more pessimistic forecast. A near zero value signifies transitory and stable economic conditions.

Results

Targeting 221 companies, the Palestinian Federation of Industries conducted the first survey in November 2012. (10 % of all companies registered in the Federation of Industries). The index value in the first month stood at-14.06 (-22.54 in the West Bank and 9.14 in Gaza).

Figure 1 shows the value of the Index in the Palestinian Territory between November 2012 and August 2013. The figures show high volatility in the value of the index, particularly in the West Bank. They also reveal that the Index departed with a relatively high value in the Gaza Strip, probably due to a positive outlook associated with reconstruction projects during 2011 and 2012, which brought economic growth and higher employment. However, the value of the index significantly declined in August, probably due to political unrest in Egypt and the expected negative impact on the economy of the Gaza Strip. In the West Bank, the Index commenced (August 2012) with a negative value, but in recent months turned positive. Overall, the index signaled negative expectations throughout the target months with the exception of May

Figure 1: The Business Cycle Index in the WB, Gaza and OPT

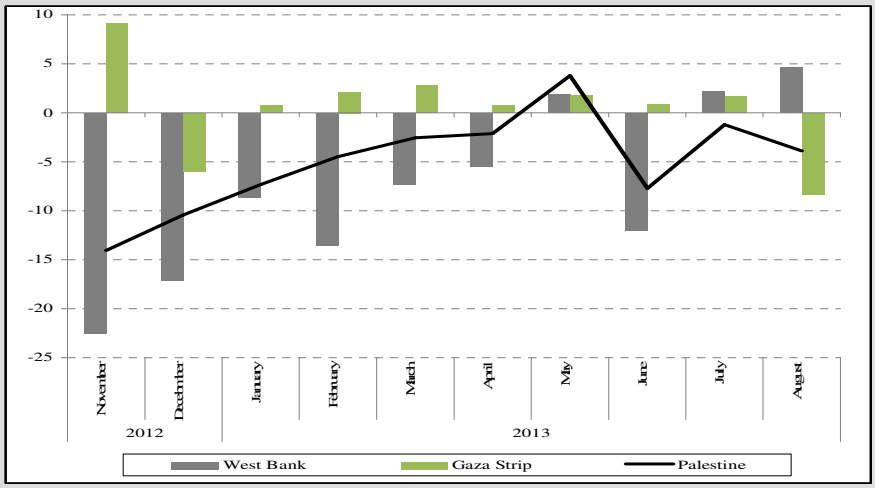

Source: PMA(2013). PMA's Business Cycle Index, August2013.

Once sufficient statistical time-series are available, the PMA will assess the accuracy of the values through a comparison between the forecasted index values (i.e., for future three months) and actual developments in GDP and employment.

5. Investment Indicators

5.1 Company Registration

The Ministry of National Economy registers companies in Palestine under two different laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip[23].This volume of the *Monitor* reviews the new companies registered only in the West Bank during Q2 2013 because data on the Gaza Strip is unavailable to the Ministry of Economy in Ramallah.

The number of registered companies in the West Bank increased by 17% from Q1 to, 317, a 14%rise from Q2 2012 (see Table 5-1).

Table 5-1: New companies registered in the West Bank between 2008-2013

Quarter	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1	247	454	334	389	319	272
2	334	412	428	373	278	317
3	315	349	164	287	228	
4	287	438	290	337	245	
Total	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**	**1,070**	

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2013.

Newly registered company capital in the West Bank during Q2 2013 grew by 53% from Q1 (totaled 67.5 million Jordanian dinars)[24]. With respect to the distribution of the capital by sector, data available show that, with a share of 43% (JD 29.1 million), the industry sector contributed the most among newly registered companies.

The trade sector ranked second with a share of 27% (JD 18.5 million) while the services and construction sector followed with 15% and 8.0% (10.2 and 5.1 million dinars), respectively (see Figure 5-1).

Figure 5-1: Percentage distribution of the capital of new companies registered in the West Bank-by Economic Activity, Q2 2013

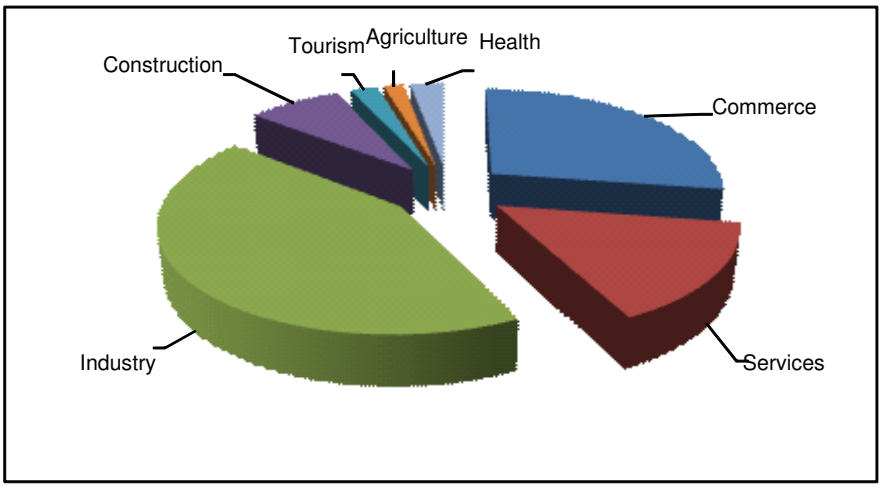

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2013.

[23] Jordanian Companies Law No. (12) of 1964is applied in the West Bank, while the Companies Law No.(18)of1929 is applied in the Gaza Strip.

[24] In Q2 2013, companies were registered in three currencies: the Jordanian dinar, the U.S. dollar and the euro. The exchange rate was calculated according to the quarterly Jordanian dinar exchange rate against both the U.S. dollar and the euro (0.7059 and 0.9216, respectively).

In terms of legal classification of companies in Q2 2013, 132 were public ordinary companies (23%of the newly-registered company capital), 173 were private joint stock companies (49% of newly-registered company capital), and 12were foreign joint stock private companies (28% of newly-registered company capital). See Table 5-2.

Table 5-2: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Form Q1 2012 to Q2 2013

(JD millions)

Year	Legal form				Total
	Public Ordinary	Private Shareholding	Public Shareholding	Foreign Private Shareholding	
Q1 2012	15.514	35.488	5.000	30.110	86.112
Q2 2012	17.580	17.594	0	2.123	37.296
Q3 2012	11.281	15.050	0	428.127	454.458
Q4 2012	12.115	28.233	0	17.628	57.976
2012	**56.490**	**96.365**	**5.000**	**477.988**	**635.842**
Q1 2013	13.936	16.346	0	14.346	44.347
Q2 2013	**15.370**	**33.357**	**0**	**18.730**	**67.457**

Source: Ministry of National Economy- Ramallah, Department of Company Registration, 2013.

5.2 Building Licenses

The number of building licenses issued during a given period may be taken as an indicator of investment activity in general and investment in the housing sector in particular. Building licenses granted change seasonally since demand increases usually in the second and third quarters (during summer) while demand declines in the first and fourth quarters. In general, the number of licenses issued in Palestine does not include all building activities in the construction sector because a good part of construction activity (especially in rural areas) is not registered or licensed.

Building license data show an increase of 9.6% in the number permits issued during Q2 2013 compared to the previous quarter and a growth of 14.2% over Q2 2012. The total building area licensed during the second quarter of 2013 also increased by24.3% from Q2 2012 (see Table 5-3).

Table 5-3: Building licenses issued in Palestine: 2012-2013 (area in 1000 sq. m)

Indicator	2012					2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Total	Q1	Q2
Total licenses issued	**2,172**	**2,190**	**1,778**	**2,099**	**8,239**	**2,281**	**2,501**
Residential buildings	1,904	1,930	1,624	1,860	7,318	2,053	2,282
Non-residential buildings	268	260	154	239	921	228	219
Total licensed areas	**976.8**	**870.1**	**805.9**	**1,125.5**	**3,778.3**	**1,001.0**	**1,081.6**
No. of new units	3,317	3,006	3,107	3,673	13,103	3,173	3,540
Area of new units	618.2	518.6	529.6	636.5	2,302.9	541.4	593.5
No. of existing units	526	643	541	623	2,333	1,035	829
Area of existing units	109.0	106.3	92.7	112.5	420.5	171.8	144.9

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics(2013): Building Licenses Statistics, Ramallah-Palestine.

5.3 Cement Import

Q2 2013 witnessed a 57% rise in the quantity of cement imported into Palestine over the previous quarter and 14.6% over Q2 2012. In the West Bank, the quantity of cement imported grew by 15.1% over the corresponding quarter of 2012, while that of the Gaza Strip rose only by 2.2% (see Table 5-4).

Table 5-4: West Bank and Gaza Imports of Cement: 2012-2013

(thousands of tons)

Indicator	2012				2013	
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2
West Bank	254.3	341.9	292.4	328.3	246.3	393.4
Gaza	12.6	13.5	13.1	9.4	13.1	13.8
Palestine	266.9	355.4	305.5	337.7	259.4	407.2

Source*:* Palestinian Central Bureau of Statistics: Administrative records, 2013. Ramallah, Palestine.

5.4 Vehicle Registrations

Monitoring the number of vehicles (new or used) registered for the first time in the West Bank and imported from abroad gives some indication of economic conditions and the degree optimism regarding future economic conditions. Given that the purchase, outright or through credit, of a vehicle represents a significant sum of money for the average consumer, this indicator reflects the confidence of both people and banks regarding future employment and payment possibilities.

During Q2 2013, 3883 new and used vehicles were registered in the West Bank, up by 13.7% from the previous quarter, a 7% rise fromQ2 2012. About fifty percent of cars registered in the West Bank during this quarter were imported used while roughly 33% were imported new. The rest (17%) were used vehicles purchased from the Israeli market (see Table 5-5).

Table 5-5: New and used vehicles newly-registered in the West Bank

	Vehicles from international market (new)	Vehicles from international market (used)	Vehicles from the Israeli market (used)	Total
Q2 2012	1,359	1,588	681	3,628
Q1 2013	1,274	1,345	815	3,434
April	457	412	206	1,075
May	482	780	258	1,520
June	372	736	180	1,288
Q2 2013	1,311	1,928	644	3,883

Source: Department of Customs and Excise, unpublished data.

5.5 Hotel activity

The total number of hotels operating in the Wet Bank rose to 107 by the end of Q2 2013, up from 101 during the previous quarter. In Q2 2013, guests totaled 153,085 (a 3.9% decline from the previous quarter, but a 27.1% increase over the corresponding quarter of 2012). In total, these guest lodged 376,848 nights in Wet Bank hotels (see Table 5-6).

Table 5-6: Key Hotel Indicators in the West Bank, 2012-2013

Indicator	2011	2012					2013	
	Total	Q1	Q2	Q3	Q4	Total	Q1	Q2
No. of operating hotels	91	90	87	94	98	98	101	107
Average no. of employees	2,091	2,379	2,493	2,447	2,476	2,449	2,635	2,793
No. of guests	507,372	117,470	159,254	146,612	152,159	575,495	120,441	153,085
No. of nights stayed	1,245,509	292,684	371,563	310,327	362,286	1,336,860	279,591	376,848
Average room occupancy	1417.1	3,216.3	1,762.9	1,487.6	1,519.7	1,513.7	1,212.0	1,539.2
Average bed occupancy	3412.4	3,152.1	4,087.3	3,369.2	3,937.9	3,652.6	3,106.6	4,141.2
Room occupancy %	28.4	25.3	34.4	28.3	28.2	29.1	22.0	26.2
Bed occupancy %	31.9	28.4	34.8	27.8	31.9	30.7	24.6	30.7

Source: PCBS, 2013: Hotel Activity in the oPt– Ramallah, Palestine.

Textbox 9: Palestine Investment Fund achieves US$43 million in profits in 2012

In its annual 2012 report, The Palestine Investment Fund, a sovereign wealth fund responsible for managing the funds of the Palestinian people, reviews financial, economic and institutional building performance. Fund assets in 2012 totaled US$783 million while the pretax return on investmentsreachedUS$43 million. In 2012, the Fund transferredUS$30 million to the Ministry of Finance, a cumulative total of transmitted funds ofUS$683.6 million since the creation of the fund in 2003.

Given the funds mandate to invest primarily in the local economy, domestic investments rose to 84% of total fund assets compared to 80% in 2011 and 30% in 2007[25].

In partnership with private sector companies, PIF projects have created new jobs and mobilized vital economic sectors, particularly with investments in SMEs and real estate. In total, PIF programs and projects created nearly 1,300 direct job opportunities and contributed $70 million in value-added to the economy in 2012

Palestine Investment Fund manages six portfolios and investment programs:

1. **Investment in micro, small and medium enterprises**: In 2012, the PIF initiated a partnership that serves as a platform for investment and financing. The program funds a number of vital economic sectors crucial to the development of the Palestinian economy, including agriculture, industry, tourism, IT, and microfinance. Approximately US$ 80 million in loans were granted through the various financing programs throughout 2012.

2. R**eal estate and tourism** portfolio is managed by Amaar Real Estate Group, which has built a number of projects, Al-Reehan Residential Neighborhood in Ramallah and Al-Jinan Residential Neighborhood in Jenin in addition to the Ersal Center in Ramallah. It has also participated in a number of hotel projects such as the Grand Park in Ramallah, Jacir Palace in Bethlehem, and Bazaar and Golden Gate in Jerusalem.

3. **Infrastructure** involves a number of projects, particularly the Gaza Gas Project, which is expected to provide the Palestinian economy with more than US$560 million annually (money that would otherwise go importing energy). Direct revenues to the Palestinian Authority from this project are estimated at 45-50% of total project revenues, US$ 2.5 billion over the project's lifetime.

4. **Strategic capital investment portfolio**: This includes strategic investments in heavily capitalized companies, namely the Arab Palestinian Investment Company, the Palestinian Commercial Services Company, the Palestine Islamic Bank and the Arab Islamic Bank.

5. **Financial market portfolio**: By the end of 2012, PIF's capital market investments totaled $250 million, with around 77% invested in the Palestine Exchange.

6. **Jordan Valley and Dead Sea Development Initiatives**. During 2012, the PIF launched the Jericho Agro-industrial Park, in addition to long-term initiatives in the Dead Sea area and the Jordan Valley, including the Moon Light Tourism City (which aims to develop the Palestinian side of the Dead Sea), the Madinat Alqamar (a residential city project in the Jordan Valley)and the Natural Thimar Company (an agricultural investment company that cultivates high-quality medicinal herbs for Gulf States, European Union and United States markets. Although the PIF has considered numerous other domestic and regional initiatives, Israeli actions have impeded their realization.

[25] Palestinian Investment Fund: 2010 Report.

Textbox 10: 1,200 tons olive oil lost in olive-press machines

The Palestinian National Centre for Agricultural Research, conducted in 2012 a study which sought to measure the ratios and values of olive oil lost in press machines throughout the West Bank. The study included a sample of 299pressesexaminedbetween October15th andDecember5th, 2012.Press machines were categorized into four groups based on the percentage of oil lost in the peat:

Table1: Distribution of press machines- By oil loss

Group	Loss (%)	No. of press machines in the West Bank
1	Less than 5	8
2	5-8	46
3	8-10	29
4	More than 10	216

As the table reveals, 15% of presses have a loss ratio of 5-8%, while 75% of them have a loss ratio of about 10%. Presses with a loss ratio below 5% represent only 3% of total presses. As an average, the study found that the West Bank loss rate was roughly 12%,4-7% higher than the global average(5-8 %).

Assuming that the loss in the West Bank is 3% higher than the global average, the study concluded that the West Bank forfeits 1,200 tons of olive oil in a diamond year[26] (with peat production totaling 40 thousand tons), equivalent to NIS 20 million (assuming NIS 17 per kilogram of oil). In a sterile year (13 thousand tons of peat),losses are estimated to reach294 thousand tons (or NIS 5 million).

The study found lack of maintenance, labor experience and efficiency to be among the most significant factors contributing to high loss in the West Bank. It also revealed that the mechanism through which farmers pay pressing companies affects costs. While northern West Bank press operators are driven to reduce oil because they receive payment in oil from farmers, southern operators (especially in Hebron, Yatta and Dura) are paid in cash and thus do not have the same efficiency incentives.

6. Prices and Purchasing Power

6.1 Consumer prices

The consumer price index dropped by 0.40% over Q2 2013 compared to the previous quarter, but rose by 1.76% from Q2 2012. Among the commodity groups, food and soft drinks' made up for most of the decline, falling by 1.65% over Q1, but rising by 0.83% compared Q2 2012 (see Table 6-1).

Table 6-2 reviews the movement of prices of some commodity groups in Palestine during the second quarter of 2013 compared to the previous quarter.

The Prices of fresh vegetables group dropped by 13.99%, as prices of cucumbers fell by 27.06%, (the price of greenhouse cucumbers reached NIS 2.87 per 1 kg during the month of June 2013). Also prices of tomatoes dropped by 23.65% (the price of local greenhouse tomatoes reached NIS 2.25 per 1 kg during the month of June). In addition, there has been a decline in the prices of fuel used for cars by 4.88% (the price of Israeli gasoline 95 without lead reached NIS 6.76 per 1 liter during the month of May 2013).

[26] Olive harvest in Palestine is cyclical in nature: involving a good year called a "diamond year", followed by a poor one called a "sterile year".

Table 6-1: Average Change in CPI in Palestine- by Commodity Group (Q2 2013)

Group	Change in Q2 2013 over Q1, 2013	Change in Q2 2013 over Q2 2012
Food stuff and soft drinks	(1.65)	0.83
Alcohol beverages and Tobacco	5.54	14.29
Textiles, apparels, and footwear	(0.38)	(0.81)
Lodging and related supplies	0.07	2.76
Furniture & home appliances	0.57	3.20
Medical care	0.66	2.07
Transportation & travel	(1.30)	(1.34)
Telecommunications	(0.04)	(0.42)
Recreational& cultural goods & services	(0.67)	(0.29)
Educational Services	4.31	5.88
Restaurant, Cafe, and Hotel Services	1.21	3.78
Miscellaneous goods and services	(2.20)	(0.68)
General CPI	(0.40)	1.76

Source: PCBS.
* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

In contrast, prices of fresh fruits group increased by 5.72%, as the price of limes increase by 40.68% (the price of Israeli yellow lemon reached NIS 4.01 per 1 kg during the month of June). The prices of fresh poultry increased by 4.51%, as the prices of fresh chicken without feathers increased by 6.13%, (the price of local fresh chicken without feathers reached NIS 18.69 per 1 kg during the month of May 2013). Also the prices of fresh meat increased by 1.04% as prices of fresh lamb meat rose by 1.28%, (the price of local fresh lamb with bone reached NIS 68.70 per 1 kg during the month of April 2013).

Table 6-2: Price movement of main commodity groups in Palestine— Q2 2013

Consumer group	% Change in Q2 2013 over Q1 2013
Automobiles fuel	(4.88)
Domestic fuel	(0.45)
Fresh Vegetables	(13.99)
Fresh Meat	1.04
Sugar	(3.31)
Rice	(0.65)
Fresh Chicken	4.51
Flour	(2.51)
Dairy Products & eggs	(1.61)
Fresh Fruit	5.72

Source: PCBS.
* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

6.2 Producer Prices and Wholesale Prices

The **Wholesale Price Index** (the sale price to industry and commerce retailers or producers, including VAT and freight/shipping costs) dropped by 0.22% during Q2 2013 compared to the previous quarter. This resulted from a 0.67% decline in agricultural commodities (which represent 29% of the wholesale price index value) prices as well as a 0.06% drop in the prices of manufactured goods (which represent 70% of the wholesale price index value). In contrast, mining and quarrying prices increased by 1.96% while fishing rose 0.70%.In addition, whereas the price index of imported goods fell by 0.93%, the price index

of locally produced goods rose by 0.03%. Concurrently, the index of wholesale prices increased by 1.40% relative to the corresponding quarter of 2012.

Meanwhile, the **Producer Price Index** (prices received by domestic producers for their output after all taxes are deducted, including VAT and freight/shipping costs) declined by 1.02% during Q2 2013 compared to Q1. This drop occurred as a result of a 9.69% fall in prices of fish and shrimp (which constitute 0.20% of the producer price basket) as well as a 3.27% drop in the prices of agricultural products (which represent 36% of the producer price basket). The prices of manufactured goods (which constitute 61.66% of the producer price basket) rose by 0.30% as mining and quarrying (which constitute 2.13% of the product price basket) prices remained unchanged. The drop in producer prices was a result of a decline in both locally produced goods and exported goods by 1.08% and 0.40%, respectively.

6.3 Construction and Road Costs Index

The Construction Cost Index measures changes in the prices of construction materials and services. During Q2 2013, the construction cost index (for residential and none-residential units) in the West Bank declined slightly by 0.06% from the previous quarter. There are no updated data on the Gaza Strip.

The Road Cost Index detects changes in the prices of materials and services used in the construction of roads in the West Bank. This index rose by 0.04% in Q2 2013 over Q1. There are no updated data on the Gaza Strip (see Table 6-3).

Table 6-3: Average monthly and quarterly percentage changes in the Construction and Road Costs Index (CRCI) in the West Bank

Period	CRCI		Monthly Percentage Change		Quarterly Percentage Change	
	Construction cost	Road cost	Construction cost	Road cost	Construction cost	Road cost
	Base month: December2007 = 100	Basement: December2008 = 100				
January 2013	112.91	116.15	(0.35)	(0.05)		
February 2013	113.26	116.88	0.31	0.64		
March 2013	113.69	117.30	0.38	0.35		
Q1 average	**113.28**	**116.78**			**0.06**	**0.55**
April 2013	113.40	116.99	(0.25)	(0.26)		
May 2013	113.26	116.53	(0.13)	(0.40)		
June 2013	112.99	116.95	(0.24)	0.36		
Q2 average	**113.22**	**116.82**			**(0.06)**	**0.04**

Source: PCBS.
* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

6.4 Prices and purchasing power[27]

- Q2 vs. Q1 2013

Since the index of consumer prices fell by 0.40% in Q2 2013 compared to the previous quarter as the dollar declined 1.99% against the shekel (3.62 NIS for each dollar), the purchasing power of the dollar decreased by 1.59%[28].

- Q2 2013 vs. Q2 2012

Comparing corresponding quarters, the exchange rate of the dollar (or the dinar) against the Israel shekel declined by 5.07%. This, together with the fact that the inflation rate stood at 1.76% means that, assuming constant income, the purchasing power of the dollar and the dinar declined by roughly 6.8% and 6.7%, respectively.

[27] Purchasing power is defined as the value of a currency expressed in terms of the amount of goods or services that one unit of money can buy. It is directly dependent on the income of the consumer and the change in the rate of prices and currency exchange rate. The change in the purchasing power (assuming constant income) can be measured as: (rate of change in the exchange rate of the currency against the shekel) plus (the rate of inflation).

The same inflation rate is used to measure the decline in the purchasing power of the Israeli shekel.

Table 6-4: % Changes in Purchasing Power and Exchange Rates of $ U.S. and JD against NIS, 2013

Period			$ US /NIS			JD / NIS		
		Inflation rate	Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)	Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)
2012	Q1	**1.10**	**3.77**	**3.42**	**2.32**	**5.32**	**3.42**	**2.32**
	Q2	**(0.45)**	**3.82**	**1.31**	**1.77**	**5.39**	**1.31**	**1.76**
	Q3	**1.25**	**3.98**	**4.15**	**2.90**	**5.61**	**4.16**	**2.91**
	Q4	**0.46**	**3.85**	**(3.36)**	**(3.82)**	**5.42**	**(3.36)**	**(3.82)**
2013	**Q1**	**0.45**	**3.69**	**(3.67)**	**(4.12)**	**5.22**	**(3.68)**	**(4.12)**
	Q2	**(0.40)**	**3.62**	**(1.99)**	**(1.59)**	**5.12**	**(2.00)**	**(1.6)**
	April	(0.1)	3.6	(1.7)	(1.6)	5.1	(1.7)	(1.6)
	May	0.1	3.6	0.3	0.2	5.1	0.3	0.2
	June	0.4	3.6	(0.4)	(0.8)	5.1	(0.1)	(0.4)

Source: Calculations based on data obtained from the PMA and the PCBS.

Textbox 11: PCBS is considering a new methodology for price index in the oPt

The PCBS releases regularly data on consumer price index, an important economic index which gauges the rate of change in general prices (i.e. the inflation rate). The inflation rate is one of the most important indicators in an economy since it determines the real growth rate, against the nominal one, as well as the rate at which wages and subsidies should increase in order to maintain their real values.

The PCBS's consumer price index is based on registering the prices of 1054 commodities, divided into 12 major groups, in the West Bank, Gaza Strip and Jerusalem (J1). The prices are registered in a large number of urban, rural and city centers within these three regions. The selection of these commodities as well as and the weights assigned to each of them in the consumption basket are based on the results of the household consumption surveys conducted periodically in various Palestinian areas.

The changes in the price index in the Palestinian territory are measured by taking the weighted average of the change in the price in the three different regions. For example, the consumer price index in the West Bank was 134.78 in February 2012 (compared to 100 in the base year 2004). In February 2013, it rose to 138.49, suggesting that the overall level of consumer prices (inflation) increased by 2.75% in the 12 months. Through calculating the mean of the change in the index in the three regions, the PCBS found that inflation in the oPt was 1.76% during the period in question.

The PCBS is currently considering a new methodology for calculating and measuring the rise in the consumer price index in the Palestinian territory, focusing on three levels:

First, reconsidering the types and weights of goods in the consumers' basket.
Second, modifying the method of calculating the average of the rise in prices in the three regions: the West Bank, the Gaza Strip and East Jerusalem.
Third, using 2010 as a base year (instead of 2004), i.e. assuming that the price level was 100 in 2010.

The change in the types of goods and their weights is encouraged by international bodies which recommend that such revision should be made every 3-5 years given the changes in patterns of consumption (emergence of new items and disappearance of others) and frequent shifts in weights of spending on various goods and services (for example, the increase in relative weight of spending on transportation when fuel prices hike).

[28] Because the Jordanian Dinar is pegged to the U.S. dollar at a fixed exchange rate, the purchasing power in JD posted a decline almost identical to that of the dollar (1.6%).

The new methodology proposal involves four steps:

1. Reducing the number of targeted commodities from 1054 to 660, i.e. reducing the number of commodities by 394 (or more than one third). However, the number of commodity groups remained intact (12 groups). The new methodology excluded those commodities that have disappeared from the market; those that are not available on a permanent basis; and those whose relative weight is meager. Some commodities were aggregated (for example, types of oranges were assembled into 4 commodities instead of 6). Table 1 below shows that the number of commodities in the "food and beverages" group dropped by 72; "furniture and household appliances" items fell by 68; "transport and travel" items declined by 42; and "entertainment" items were reduced by 65.
2. Changing the relative weights given to different commodities and commodity groups in accordance with the actual changes in spending (i.e. in the light of the results of the household expenditure survey conducted by the PCBS on a regular basis). Table 1 demonstrates that the weights of major groups remained almost intact as in the current methodology (base year= 2004) and the proposed new methodology (base year= 2010). The only exceptions were in the 'transport and travel' group, whose weight was increased by 3.4 percentage points; and the 'recreation and culture' group, whose weight was reduced by 3.3 percentage points.

Table 1: Numbers and weights of commodities in the methodologies for calculating price index

Key commodity groups	Base year 2004		Base year 2010	
	No.	Weight	No.	Weight
Food Stuff and soft drinks	330	37.6%	258	38.5%
Alcohol beverages and Tobacco	19	4.7%	15	4.8%
Textiles, apparels, and footwear	75	7.0%	54	7.0%
Lodging and related supplies	33	10.4%	23	9.8%
Furniture & home appliances	164	6.3%	96	5.6%
Medical care	42	4.5%	30	4.3%
Transportation & travel	88	9.9%	46	13.3%
Telecommunications	69	3.8%	16	3.9%
Recreational & cultural goods & services	115	4.8%	50	1.5%
Educational Services	16	3.6%	12	3.7%
Restaurant, Cafe, and Hotel Services	22	2.2%	12	2.1%
Miscellaneous goods and services	81	5.4%	48	5.6%
General CPI	**1054**	**100%**	**660**	**100%**

Strikingly, the increase in the weight of "Transport and Travel" in Palestine was a result of opposing changes in the consumption patterns in the three regions. Table (2) shows that the weight of household expenditure on transport and travel fell in Gaza by two percentage points, while it rose by 5.2 percentage points in the West Bank, eventually leading to an increase of 3.4 percentage points in spending on transportation and communication in Palestine. Still, a decline in the ratio of leisure and cultural services occurred simultaneously in the three regions (the West Bank, Gaza and Jerusalem), though the decline in the Gaza Strip was higher.

Table 2: Change in the weights of Transportation & Travel and Recreational & Cultural Commodities (percentage points)

	Gaza	West Bank	Jerusalem	Palestine
Transport & Travel	-2.0	+5.2	+6.3	+3.4
Recreational & Cultural	-4.3	+2.5	+2.8	-3.3

3. Changing the methodology for calculating the average increase in prices in Palestine: Rather than using the average direct price (based on the number of observations in each of the three regions: the West Bank, Gaza and Jerusalem), the new methodology proposes weighting the price of each commodity group separately depending on the proportion of spending on these groups in the three regions. This method is more accurate in measuring actual inflation than using simple averages or weighted population averages in each region.

4. Finally, taking 2010 as the base year instead of 2004.
   It is important to look at the implications of these adjustments on the actual inflation index. In other words, will these modifications) yield an inflation rate that is higher/lower than the inflation rate measured using the old methodology?

Table 3: Consumer Price Index in Palestine, January–July 2013

Main consumption items	Palestine			Palestine		
	Base year= 2004			Base year= 2010		
	Jan. 2013	Jul. 2013	Change (%)	Jan. 2013	Jul. 2013	Change (%)
Food Stuff and soft drinks	155,37	151,13	-2,73	105,66	105,80	0,13
Alcohol beverages and Tobacco	182,55	200,45	9,80	117,98	131,70	11,63
Textiles, apparels, and footwear	115,79	114,67	-0,97	106,14	102,93	-3,02
Lodging and related supplies	138,02	139,50	1,07	107,13	111,03	3,63
Furniture & home appliances	118,26	119,44	0,99	101,39	101,25	-0,14
Medical care	120,81	122,31	1,24	110,95	113,27	2,09
Transportation & travel	128,78	127,62	-0,90	102,67	104,06	1,35
Telecommunications	107,36	107,35	-0,01	98,83	98,77	-0,06
Recreational & cultural goods & services	105,85	104,85	-0,94	102,50	104,98	2,42
Educational Services	119,39	129,59	8,55	108,39	112,28	3,59
Restaurant, Cafe, and Hotel Services	154,42	155,46	0,67	114,99	117,02	1,77
Miscellaneous goods and services	132,83	129,64	-2,40	111,81	111,77	-0,04
General CPI	**138,85**	**138,35**	**-0,35**	**106,35**	**107,71**	**1,28**

Table 3 provides an answer to this important question, as it shows the inflation rates between January and July 2013 measured by both methodologies

Table 3shows that the consumer price index (inflation rate) from January to July 2013 was -0.35 according to the present methodology while it posted an increase of 1.28% according to the newly proposed methodology. Evidently, the inflation rate in the proposed methodology is four times larger than the rate calculated by the current methodology. Table 4 shows that the strongest impact of the proposed new methodology is found in East Jerusalem (where the inflation rate rose by almost 20 times), while the impact on the inflation rate in the Gaza Strip was relatively minimal, rising only by 30%). It is important to be cautious about generalizing this result, and not be tempted to think that the new methodology always renders values higher than the current methodology's.

Table 4: The increase in the consumer price index, January-July 2013 (%)

Main consumption groups	Change: January-July 2013 %			Change: January-July 2013 %		
	Base year = 2004			Base year = 2004		
	West Bank	Gaza	Jerusalem	West Bank	Gaza	Jerusalem
Food Stuff and soft drinks	0.11	-4.35	-2.98	1.00	-1.18	-1.54
Alcohol beverages and Tobacco	16.29	4.42	8.80	16.50	1.69	12.20
Textiles, apparels, and footwear	-1.58	-2.47	0.52	-2.57	-5.83	3.97
Lodging and related supplies	-0.61	-5.55	3.34	4.85	-4.81	8.76
Furniture & home appliances	0.27	-1.55	1.72	2.25	-4.02	2.51
Medical care	2.06	-0.17	0.88	2.35	0.69	5.11
Transportation & travel	-1.36	-1.03	-0.09	1.68	-5.68	2.70
Telecommunications	-0.01	0.02	0.00	0.03	-0.44	0.20
Recreational & cultural goods & services	-0.41	-1.39	-0.29	0.76	5.60	-0.33
Educational Services	5.13	3.47	10.42	5.02	0.33	6.63
Restaurant, Cafe, and Hotel Services	0.09	-1.02	-3.11	4.22	-2.78	-3.02
Miscellaneous goods and services	-4.61	-5.01	-0.52	-0.25	0.12	1.56
General CPI	**0.95**	**-2.79**	**0.13**	**2.53**	**-1.96**	**2.55**

Now, what are the main factors behind the relatively large gap between the results of the two methodologies regarding the inflation rate? Though we did not conduct detailed analysis to measure the separate effect of each change in the methodology, we suggest that the most important factor behind the rise in the inflation values is changing the method of calculating the average price increase from the rates of increase in the three regions. In contrast, the effect of reducing the number of goods is relatively small, and the effect of changing the weights of goods is in between the other two effects.

This is particularly evident when considering, for example, the prices of the "lodging and related items" which rose by 1.07% in the current methodology, compared with 3.63% in the proposed methodology. The rise was largely due to giving a greater weight to the prices growth in the West Bank in the CPI (for example, housing prices in the West Bank fell by 0.16% in the current methodology, while it saw a rise of 4.85% in the proposed methodology during the comparison period– see Table 5). This also applies to the "transport and travel" group. Though the price of this group in the Gaza Strip declined significantly in the proposed methodology compared to current methodology (5.68% and 1.03%, respectively), it saw some growth at the national level, probably because the proposed methodology gives a greater weight to the West Bank in determining the overall increase in prices (for example, the price of the "transport and travel" group in the West Bank increased by 1.68% in the proposed methodology). In addition, the use of consumption ratios in weighting was likely the main reason behind the large gap between the two methodologies values of the increase of food prices at the national level. This rendered the 2.73% decline in the current methodology an increase of 0.13% in the proposed methodology (though the number of goods in this group fell dramatically in the proposed methodology).

Table 5: CPI percentage change: current methodology vs. newly-proposed methodology, January - July 2013

	Current methodology (base year= 2004)	Proposed methodology (base year= 2010)	Increase (%)
West Bank	0.95	2.53	166
Gaza Strip	- 2.79	– 1.96	30
Jerusalem	0.13	2.55	1,860
Palestine	**- 0.35**	**1.28**	**466**

Modifying the current methodology for calculating the increase in the consumer price index in Palestine is unquestionably needed. The proposed adjustments basically involve four aspects: reducing the number of the targeted goods; changing the weights of goods (based on up-to-date household consumption surveys); changing the base year; and most importantly using a new approach to calculate the averages among the three regions, an approach based on the weights of spending on various commodities in the West Bank, the Gaza Strip and East Jerusalem. These amendments are essential, not only because they are consistent with international recommendations, but also because they provide more accurate values of actual inflation.

It is now up to the national experts, outside and inside the Palestinian Central Bureau of Statistics to decide on the proposed methodology. It is also incumbent upon these experts, together with politicians, to strike a balance between securing reliable data that meet international standards on the one hand, and avoidance the political and economic implications of a dramatic sudden jump in calculated inflation rate.

7. Foreign Trade

7.1 Balance of Trade

The value of goods import reached US$ 1,188 million during Q2 2013. Table 7-1 shows that recorded goods imports increased by 11.3% compared to previous quarter and by 7.1% relative to Q2 2012. On the other hand, the value of commodity exports totaled about $ 217 million– an increase of 17.2% over the Q2 2012. Overall, the commodity trade deficit reached $ 971 million, up by 11.4% from the Q1 and by 5.1% from Q2 2012.

Table 7-1: Imports and Exports of registered goods and services, 2011-2013

(millions of dollars)

Indicator	2011	Q1/2012	Q2/2012	Q3/2012	Q4/2012	2012 **	Q1/2013	Q2/2013
Commodity imports	4,221.1	1,019.5	1,109.2	1,053.0	1,036.5	4,218.2	1,067.1	1,188.0
Service imports*	100.2	33.8	36.4	34.7	***	***	36.9	38.6
Commodity exports	719.6	182.5	185.2	178.0	193.4	739.1	195.8	217.1
Service exports*	147.9	32.1	32.8	31.8	***	***	34.8	39.1

Source: Registered foreign trade, PCBS (2013).
*Exports and imports of goods and services from and into Israel only.
** Preliminary data subject to modification.
***Data on the import and export of services in Q2 2013 are not available to date.

7.2 Balance of Payments

According to the PCBS and the PMA, the current account deficit totaled $595.7 million during Q2 2013, up by US$ 355.5million the previous quarter. This deficit represents about 19.8% of GDP at current prices in the same period. This deficit increase was a result of a $1,326.7 million deficit in the trade balance, which offset both the surplus of the balance of revenues (income generated mainly from Palestinian workers abroad, $310.5 million) as well as the current transfer surplus balance ($420.5 million, mainly from donor countries).

The current account deficit was financed by the capital and financial account, which provided US$ 646.8 million (see Table 7-2). It is necessary to note that the item (capital and financial account) represent a debt on the National Economy, as long as the value is positive.

Table 7-2: Palestinian Quarterly Balance of Payments, 2011–2013

(millions of dollars)

	2011	Q1/ 2012	Q2/ 2012	Q3/ 2012	Q4/ 2012	2012	Q1/ 2013	Q2/ 2013
1. Trade balance of goods and services*	**-4,729.5**	**-1,351.2**	**-1,328.4**	**-1,316.2**	**-1,270.7**	**-5,266.5**	**-1,203.2**	**- 1,326.7**
Net goods	**-4,626.0**	-1,255.2	-1,237.5	-1,232.0	-1,159.3	**-4,884.0**	**-1,106.1**	**-1,226.9**
Net services	**-103.6**	-96.0	-90.9	-84.2	-111.4	**-382.5**	**-97.1**	**-99.8**
2. Balance of income	**1,217.2**	**241.7**	**278.0**	**279.1**	**273.6**	**1,072.4**	**292.9**	**310.5**
-Workers' remunerations received from abroad	**1,258.9**	250.6	272.8	269.4	258.4	**1,051.2**	**292.5**	**306.7**
-Investment income received from abroad	**99.3**	30.7	30.2	32.1	29.8	**122.8**	**28.6**	**30.2**
-Income paid abroad	**140.9**	39.6	25.0	22.4	14.7	101.7	**28.6**	**26.4**
3. Balance of current transfers	**1,319.8**	**419.0**	**256.8**	**364.5**	**339.1**	**1,379.4**	**670.1**	**420.5**
-Net transfers to the government	**750.5**	204.3	117.5	129.2	69.2	520.2	**314.1**	**134.1**
- Net transfers to other sectors	**1,226.4**	286.1	211.3	308.8	323.2	1,129.4	**393.1**	**326.1**
-Transfers paid abroad	**657.1**	71.4	72.0	73.5	53.3	270.2	**37.1**	**39.7**
4. Balance of current account (1 +2+3)	**-2,192.6**	**-690.5**	**-793.6**	**-672.6**	**-658.1**	**-2,814.8**	**-240.2**	**-595.7**
5. Net capital and financial account	**2,155.7**	**708.8**	**875.2**	**614.1**	**633.9**	**2,832.0**	**191.9**	**646.8**
- Net capital transfers	**536.2**	80.3	71.1	81.4	65.1	297.9	**144.2**	**59.1**
- Net financial account	**1,619.5**	628.5	**804.1**	**532.7**	**568.9**	**2,534.1**	**47.7**	**587.7**
- Net direct foreign investment	**605.2**	86.0	**48.1**	**69.3**	**42.7**	**246.1**	**71.3**	**13.2**
- Net portfolio investment	**-69.5**	27.5	**-8.7**	**22.6**	**2.6**	**44.0**	**-72.1**	**-38.0**
- Other net investment	**1,050.2**	625.8	**784.4**	**478.0**	**521.8**	**2,410.0**	**69.3**	**595.1**
- Change in reserve assets- = rising)	**33.7**	110.8-	**-19.7**	**-37.2**	**1.7**	-166.0	**-20.8**	**17.4**
6. Net errors and omissions	**36.9**	**-18.3**	**-81.5**	**58.4**	**24.2**	**-17.2**	**48.3**	**-51.1**

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics and the PMA, 2013. Preliminary results of the quarterly and annual Palestinian Balance of Payments: 2011, 2012 and 2013.

* Figures of exports and imports of commodities and services in the balance of payments differ from the figures in the trade balance because the latter records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expectations of imports and exports. In addition, imports and exports of services from Israel are recorded only in the trade balance, while the balance of payments records services from different sources.

Theoretically speaking, there should be a perfect balance between the current account deficit and the surplus of capital and financial account. In other words, the net value of these two items must be zero. However, there is often an apparent gap between them, which is recorded under "errors and omissions." The total value of this item is about US$51 million in the second quarter of 2013.

7.3 External Assets, liabilities and d**ebt**

The External Assets and Liabilities balance is the capital flows from Palestinian individuals/companies/government (or other individuals/companies operating in Palestine) to foreign markets net of domestic investments and assets held by foreign individuals, companies and governments in Palestine. The PCBS preliminary data reveal that the oPt's net international investment position (or foreign assets minus external liabilities) in 2012 totaled US$ 667 million – oPt net foreign assets outweighed external liabilities by US$667 million, down by 7.4% from 2011 (see Table 7-3).

Foreign assets (overseas investments by Palestinians) totaled $5,262 million. Nearly 60% of these assets were currency and other deposits (by foreign banks operating in Palestine) while 13% were reserve assets. Overseas deposits of foreign banks operating in Palestine represented 71% of total foreign assets in 2012whereas direct investment barely reached 5% of the total assets.

Table 7-3: Net international investment position (NIIP), 2010-2012

(millions of dollars)

Side / Item	Yeas		
	2010	**2011**	**2012**
Net external deposits and investments (net foreign assets)	**1,286**	**721**	**667**
Total assets	**5,424**	**5,233**	**5,262**
Direct foreign investment abroad	241	192	**232**
Foreign portfolio investment abroad	806	1,147	**1,030**
Other foreign investments abroad, including	3,846	3,397	**3,336**
Currency & other deposits	*3,671*	*3,326*	**3,234**
Reserve assets	531	497	**664**
Total liabilities	**138**	**4,512**	**4,595**
Direct foreign investment in Palestine	2,177	2,328	**2,336**
Foreign portfolio investment in Palestine	611	611	**676**
Other foreign investments in Palestine	1,350	1,573	**1,583**

Source: PCBS, 2012: Press release on international investment position and external debt in 2012.

External Debt

External debt - the total debt in a country that is owed to creditors outside the country – equaled US$1,601 million in Q2 2013. The government (68.5%) and the banking sector (27.7%) accounted for the largest share of the debt while non-financial corporations, insurance companies, civil institutions and households were liable for a combined 2.7% of the total foreign debt (See Table 7-4).

Table7.4:Palestine's total external debt, by sector (2011-2012)

Sector	As of end 2011	As of end 2012
Government	**1,114**	**1,097**
Short-term debt	64	85
Long-term debt	1,050	1,012
PMA	**0**	**0**
Short-term debt	0	0
Long-term debt	0	0
Banks	**359**	**443**
Short-term debt	359	443

Sector	As of end 2011	As of end 2012
Long-term debt	0	0
Other sectors	**100**	**43**
Short-term debt	6	7
Long-term debt	94	36
Direct investment (Intercompany lending)	**24**	**18**
Debt liabilities to affiliated enterprises	*0*	0
Debt liabilities to direct investors	*24*	18
Gross external debt	**1,597**	**1,601**

Source: PCBS, 2012: Press release on international investment position and external debt in 2012.

Textbox 12: Qualifying Industrial Zones Agreement: Pros and Cons

Under the QIZ agreement (concluded in 2004) Egyptian goods produced in QIZ-notified areas can directly access US markets without being subject to tariff or quota restrictions. To qualify, however, goods produced in these zones must contain 11.7% Israeli product input (reduced to 10.5% presently)[29]. In June 2012, Egyptian, Israeli and U.S. officials held several meetings in Washington to discuss amending the QIZ Agreement. The Egyptian delegation proposed increasing Egyptian zones (in Cairo, Alexandria, the Suez Canal Zone and the Central Delta) from 4 to 7 zones. It also requested that US and Israeli delegations consider reducing the Israeli input to 8%[30].

In 1998, the United States and Jordan signed a QIZ convention following the Wadi Araba agreement with Israel. Washington's goal behind the deals was to normalize relations between Jordan and Israel through economic cooperation and employment. Currently, there are 15 zones of this type in Jordan, which in 1999, gained a requirement Israeli input reduction from 11.7% to 8%.

As a result of this agreement, Jordanian exports to the United States jumped from US$16.4 million in 1998 to US$ 1.4 billion in 2006. As a result of Jordanian success, Egyptian officials hoped to sign a similar agreement and projected a reduced requirement would open up more economic activity and create roughly 150 thousand new jobs[31]. Subsequent developments and studies have proved that these expectations were overstated and that the economic benefits would not meet prior projections.

In 2009, researchers Abla Abdel-Latif and Jeffrey Nugent conducted a detailed study to evaluate the benefits and disadvantages of QIZ agreements with Jordan and Egypt. The study concluded with the following results[32]:

Egyptian QIZ agreement results:

- Although the QIZ agreement raised Egypt's exports to the United States, particularly exports of woven cotton clothing, figures were well below expectations. Input requirements for exports also limited any actual gains since Egyptian exports to the US did not differ significantly from the value of imports from Israel[33].
- Only a few large companies benefited from the agreement since roughly70 % of total QIZ registered companies could not meet the agreement's requirements. Moreover, all but six companies accounted for 80% of exports.
- Textiles and garments constituted the majority of Egyptian exports to the United States (89%), while plastic products and chemical products accounted for 4% each.

Jordan QIZ agreement results

- Jordanian exports to the United States rose dramatically during the initial agreement years. However, exports began to stagnate after while Jordanian imports of Israeli product rapidly increased to hundreds of millions of dollars a year.

---

29 http://www.qizegypt.gov.eg/About_Textprotocol.aspx

30 Shorouk News. (2013). QIZ, IMF and Washington Interests. http://shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=11012013&id=b20f1960-4ebc-4a5d-a3de-d5ce78555dfd

31 Ibid

32 Abla M. Abdel-Latif and Jeffrey B. Nugent (2009). A quiz on the net benefits of trade creation and trade diversion in the QIZ s of Jordan and Egypt. Economic Research Forum.

33 Jadaliyya. Ibid

- The agreement lured much needed foreign direct investment and allowed Jordanian companies to identify foreign marketing channels.
- Although QIZs attracted a large number of foreign workers (skilled and unskilled); they were not able to entice local labor. A study by Abdel-Latif and Nugent attributes this to the exclusion of QIZ factories from adherence to the minimum wage law. This caused local labor to refrain from seeking jobs in these zones and created a situation in which low-cost immigrant labor replaced Jordanian labor[34].
- Only few industries recorded concrete gains from the QIZ agreement. Benefits achieved by product manufacturers outside QIZs were minimal. Textiles and garments remained the largest group of exports to the United States (85-91%) while higher value added industry exports continued to be minimal[35].

Table 1: Jordan and Egypt Trade with the United States, 1999-2011

(millions of dollars)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011
Egyptian exports to USA	618	888	882	1,356	1,143	1,284	2,091	2,396	2,377	2,370	2,059
Egyptian imports from USA	3,001	3,341	3,564	2,868	2,607	3,078	3,159	4,029	5,259	6,002	6,221
Jordanian exports to USA	30.9	73.3	229	370	674	1,093	1,267	1,422	1,329	1,138	1,061
Jordanian imports from USA	276	317	339	404	492	552	644	650	856	940	1,447

Source: US Census Bureau http://www.census.gov#/

Textbox 13: Israeli military exports: $7.5 billion in 2012

With roughly 75% of total Israeli military production going to other countries, Israeli exports of military equipment and technology totaled $7.5 billion in 2012.[36]

Pacific and Asian countries (especially former republics of the former Soviet Union) were the main destinations of these exports. Israeli defense industry sales to European countries totaled US$ 1.6 billion (mainly training aircraft to Italy). Both the United States and Canada accounted for US$1.2 billion. Latin America's share grew to US$604 million while exports to Africa barely reached US$ 200 million.

Defense data reveal that although exports to the United States and Europe saw a steady decline in volume and value during the last 3 years, Israel has offset this by expanding markets in Asia, the Pacific and Latin America.

Military exports include air defense systems and missiles (representing about 25% of the value of deals) as well as radars, naval equipment and drones (14%, 10% and 3%, respectively). Although Israel was once the world's number one exporter of drones, the United States (with large expenditures) has recently surpassed Israeli production and export.

[34] International Labour Organization (2012): Macroeconomic Policies and Employment in Jordan: Tackling the Paradox of Job-Poor Growth.
[35] Abla M. Abdel-Latif and Jeffrey B. Nugent. Ibid.
[36] Haaretz (2013): Israel's military exports totaled some $7.5 billion in 2012. July.

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2012

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Population by mid year (thousands)													
Occupied Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40	4,169	4,293
West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649
Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,589	1,644
National Accounts (Million Dollars), constant 2004 prices													
GDP	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3
GDP per capita (USD)	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3
Household Expenditure	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0	6,436.8
*Public Expenditure***	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2	2,027.1
Final consumption of NGOs	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3	260.2
Gross Capital Formation	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8	1,074.0
Net Balance of Goods Trade	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(1,908.7)	(2,235.3)	(2,779.4)
Commodity Imports	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	2,604.0	3,091.6	3,539.9
Commodity Exports	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	695.3	856.3	760.5
Net Balance of Services Trade	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(253.8)	(159.6)	(221.4)
Services Imports	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	422.4	378.6	551.2
Services Exports	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	168.6	219.0	329.8
Prices and Inflation													
Average Exchange Rate of the USD Against the Shekel	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578	3.85
Average Exchange Rate of the JOD Against the Shekel	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050	5.43
Inflation Rate	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78
Labor Market													
Number of Employees (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858
Participation Rate (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.6
Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23
Social Conditions													
Poverty Rate (%) ***	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24	31.2	-	26.2	25.7		
Deep Poverty Rate (%) ***	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1		

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Public Finance (Million Dollars)													
Net Domestic Revenues	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900.4	2,176	2,240
Current Expenditures and Net Lending	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952	3,047
Development Expenses	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296	211
Surplus (deficit) Budget before Support	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)	(807)
Total Grants & Assistance	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932
Total Surplus (deficit) Budget	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(94)	(86)
Public Debt	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213	2,483
Banking Sector (Million Dollars)													
Assets/Liabilities	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8590	9,110	9,799
Equity	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258
Clients' Deposits	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484
Credit Facilities	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122
Number of Banks	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18	17

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority. For a series data for the period before 2000, please refer to issue 23 of Monitor between hands. Base year is 2004 (2004=100).

* Except the part of Jerusalem which was annexed forcefully by Israel following the 1967 war.

** The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year.

*** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (5 members: two adults and 3 children) possessing a budget of 1,783 NIS (2010) to cover the expenses of food, clothing and housing. Relative poverty: any standard family possessing a budget of 2,237NIS (2010) to cover the expenses of food, clothing, housing ,health, education, transportation and other expenses.

- Figures in brackets are negative.